٢٠٢٤

حالـة

إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة

WFP
wfp.org/ar
IFAD

الرسائل الرئيسية

- تشير التقديرات إلى أنّ ما مجموعه ٨٤٢ مليون نسمة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أي حوالي شخص واحد من كل ثمانية أشخاص في العالم، كانوا يعانون من الجوع المزمن ولا يحصلون بشكل منتظم على الغذاء الكافي لحياة نشطة. وهذا الرقم أدنى من الرقم المسجّل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وقدره ٨٦٨ مليون نسمة. ولقد انخفض العدد الإجمالي لناقصي التغذية بنسبة ١٧ في المائة منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

- حققت الأقاليم النامية بشكل عام تقدماً ملحوظاً باتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع في الهدف الإنمائي للألفية ١. وفي حال تواصل الانخفاض السنوي المتوسط الذي سُجّل خلال السنوات الحادية والعشرين الماضية حتى سنة ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يبلغ انتشار نقص التغذية مستوى قريباً من الغاية المحددة. غير أنّ تحقيق هذه الغاية يتطلّب بذل مزيد من الجهود الجبارة والفورية.

- من شأن النمو أن يزيد المداخيل ويحد من الجوع، غير أنّ ازدياد النمو الاقتصادي قد لا يطال الجميع. وقد لا يؤدي إلى مزيد من فرص العمل الأفضل للجميع ما لم توضع سياسات موجهة خصيصاً للفقراء، لا سيما في المناطق الريفية. أما في البلدان الفقيرة، فلن يكون بالإمكان الحد من الجوع والفقر إلا من خلال نمو ليس مستداماً فحسب وإنما واسع النطاق أيضاً.

- رغم التقدم المسجل بشكل عام، لا تزال هناك فروقات كبرى بين الأقاليم. إذ لا يزال يُسجّل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل انتشار لنقص التغذية بسبب التقدم المحدود فيها خلال السنوات الأخيرة. ولم يسجّل أي تقدم في آسيا الغربية في حين أنّ آسيا الجنوبية وأفريقيا الشمالية تسجلان تقدماً بطيئاً. ولوحظ انخفاض كبير في كل من العدد المقدر لناقصي التغذية وانتشار نقص التغذية في معظم بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية وفي أمريكا اللاتينية أيضاً.

- إنّ الأمن الغذائي حالة معقّدة. ويمكن الإحاطة على نحو أفضل بأبعاده - أي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار - من خلال مجموعة من المؤشرات.

- يمكن لنقص التغذية ولقلة التغذية أن يوجدا معاً. لكن في بعض البلدان، تُعتبر معدلات قلة التغذية، مشاراً إليها بنسبة الأطفال الذين يعانون من التقزّم، أعلى بكثير من معدل انتشار نقص التغذية وهو عدم كفاية المتناول من الطاقة التغذوية. وتتسم التدخلات الرامية إلى النهوض بالتغذية في تلك البلدان بأهمية حاسمة لتحسين النواحي التغذوية للأمن الغذائي. وتتطلّب التحسينات مجموعة من التدخلات على مستوى الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية في مجالات الزراعة والصحة والنظافة وإمدادات المياه والتربية، خاصة بالنسبة إلى النساء.

- من شأن السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتوافر الأغذية، خاصة تلك التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، أن تنجح في الحد من الجوع حتى في حال انتشار الفقر على نطاق واسع. وهي إذا ما ترافقت مع الحماية الاجتماعية ومع غيرها من التدابير الهادفة إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة من أجل شراء الأغذية، قد يكون لها أثر إيجابي وفعال أكثر على التنمية الريفية من خلال خلق أسواق نابضة وفرص العمل، فاسحة المجال للنمو الاقتصادي العادل.

- كانت للتحويلات المالية التي أصبحت على المستوى العالمي أكبر بثلاث مرات من المساعدة الرسمية للتنمية، تأثيرات ملحوظة على الفقر والأمن الغذائي. ويشير هذا التقرير إلى أنّ التحويلات المالية قادرة على المساعدة في الحد من الفقر وبالتالي الحد من الجوع وتحسين النظم الغذائية وزيادة الاستثمارات داخل المزرعة في حال وجود السياسات المناسبة.

- إنّ الالتزام الطويل الأجل بمراعاة الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة يشكل عاملاً أساسياً للحد من الجوع. إن إبقاء الأمن الغذائي والتغذية في صدارة جدول أعمال التنمية من خلال إصلاحات شاملة وتحسينات في مناخ الاستثمار بموازاة تأمين الحماية الاجتماعية المستدامة، هو عامل حاسم من أجل خفض الفقر ونقص التغذية بشكل ملحوظ.

٢٠١٣

حالــة
إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠١٣

الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٣.
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٣. الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-607916-9
E-ISBN 978-92-5-607917-6 (PDF)

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

© FAO 2013

المحتويات

٤ تقديم
٦ شكر وتقدير

٨ نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٣

٨ التقدّم مستمر...
٩ ... لكنه غير كافٍ بشكل عام لتحقيق الأهداف الخاصة بالحد من الجوع
٩ ما زال من الممكن تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية ولكن يجب بذل المزيد من الجهود
١٠ استمرار وجود فروق كبيرة في معدلات الجوع بين الأقاليم
١٢ ما السبب وراء تباين اتجاهات الجوع بين الأقاليم؟
١٣ ما كان وقع تقلّبات الأسعار خلال السنوات الأخيرة؟
١٥ الرسائل الرئيسية

١٦ قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي

١٨ الأمن الغذائي وأبعاده الأربعة
٢٤ تسليط الضوء على الروابط بين مجموعة المؤشرات
٢٨ الرسائل الرئيسية

٢٩ أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني

٢٩ بنغلاديش: الالتزام على المدى الطويل بالأمن الغذائي يولّد تقدماً ملحوظاً
٣٢ غانا: النمو الاقتصادي الواسع النطاق والمثير للإعجاب يحفّز تحقيق الإنجازات في مجال الأمن الغذائي
٣٤ نيبال: الاستقرار السياسي ضروري لجعل التقدّم مستداماً وموزّعاً بدرجة أكبر من التساوي
٣٦ نيكاراغوا: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والسياسات السليمة الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الأكثر ضعفاً تؤتي ثمارها
٣٨ طاجيكستان: التغييرات الهيكلية في الزراعة ضرورية لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والبرامج ضرورية لتوفير النظم الغذائية الكافية للفئات الضعيفة
٤٠ أوغندا: تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى انتكاسات
٤٢ الرسائل الرئيسية

٤٣ الملحق الفني

٤٣ الملحق ١: انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في الأقاليم النامية
٤٧ الملحق ٢: مؤشر انتشار نقص التغذية
٥١ الملحق ٣: قائمة ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا التقرير

٥٢ الحواشي

قبل ثلاثة عشر عاماً، اجتمع قادة العالم لاعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية. وألزموا بلدانهم بشراكة عالمية جديدة ترمي إلى الحد من الفقر المدقع والجوع، واضعين سلسلة من الغايات التي يتعيّن تحقيقها بحلول العام ٢٠١٥، وتُعرف هذه الغايات الآن باسم الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تعبّر عن التزام العالم بتحسين حياة المليارات من الأشخاص ومعالجة التحديات الماثلة أمام التنمية.

وعن طريق الهدف الإنمائي للألفية ١، الرامي إلى اجتثاث الفقر المدقع والجوع، سعى العالم إلى خفض نسبة الجياع إلى النصف بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ومع تبقي سنتين فقط، حقق ٣٨ بلداً هذه الغاية، وقد تمكن ١٨ بلداً من تحقيق الهدف الأصعب الذي وضع في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ في روما والمتمثّل في تخفيض العدد المطلق للجياع إلى النصف خلال الفترة عينها.

وتظهر هذه النجاحات أنه بوجود الالتزام السياسي والمؤسسات الفعّالة والسياسات الجيدة والنهج الشامل والمستويات المناسبة للاستثمار، يمكننا التغلّب على الجوع والفقر، وهي خطوة ضرورية أولى لتحقيق الإنجازات الإنمائية الأخرى المتمثّلة في الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما هو الحال في كل إصدار، يقدّم تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" لعام ٢٠١٣ معلومات محدّثة بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الخاصة بالجوع عالمياً وبحسب الأقاليم وفي البلد الواحد. وبالنسبة للأقاليم النامية ككل، يشير التقييم الأخير إلى إحراز تقدّم إضافي باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إلا أن التقدم المحرز يبدو أكثر تواضعاً بكثير عندما يقيّم على أساس الهدف الأكثر طموحاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. ووصل عدد الذين يعانون الجوع المزمن إلى ٨٤٢ مليون شخص، أو ١٢ في المائة من سكان العالم بين ٢٠١١ و٢٠١٣، أي أقل بـ ٢٦ مليوناً مقارنة بالعدد الذي سُجّل السنة الماضية، وأقل بكثير من العدد المسجل في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ الذي وصل إلى عتبة الـ ١٠١٥ مليون شخص.

ويشير التقييم المحدّث إلى أن الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ ما زالت ممكنة التحقيق. وتظهر التقديرات الجديدة المتعلّقة بآجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن مستوى نقص التغذية وصل إلى ٢٣,٦ في المائة في الأقاليم النامية خلال فترة الأساس ١٩٩٠-١٩٩٢، ما يعني أنه يتعيّن الوصول إلى نسبة ١١,٨ في المائة بحلول ٢٠١٥، بغية تحقيق غاية الهدف الإنمائي ١. وبافتراض تواصل التراجع السنوي المتوسط الذي شوهد خلال السنوات الـ٢١ الماضية وحتى ٢٠١٥، قد تصل نسبة انتشار نقص التغذية في الأقاليم النامية إلى ١٣ في المائة، أي ما يربو عن غاية الهدف الإنمائي للألفية بقليل. ومع بذل جهد أخير خلال السنتين المقبلتين، يمكننا تحقيق هذه الغاية.

ولا يقتصر تقرير عام ٢٠١٣ على قياس الحرمان المزمن من الأغذية فحسب، بل هو يعرض مجموعة أوسع من المؤشرات التي تحيط بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فضلاً عن العوامل المحددة له ونتائجه. وتسمح مجموعة المؤشرات هذه، الخاصة بكل بلد، بتكوين صورة أكثر تفصيلاً لحالة الأمن الغذائي ليسترشد بها صانعو السياسات عند تصميم تدابير السياسة العامة الفعّالة والهادفة وتنفيذها بما يساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

واستناداً إلى مجموعة المؤشرات هذه، ينظر التقرير أيضاً في تجارب متنوّعة خاضتها ستة بلدان. وتظهر هذه التجارب أن لأشكال سوء التغذية الأخرى وقعاً أكبر أحياناً من نقص التغذية. وفي ظروف مماثلة تدعو الحاجة إلى إدراج التدخلات المراعية للتغذية في مجالات الزراعة والنظم الغذائية بشكل عام والصحة العامة والتعليم، لا سيما للنساء بشكل خاص في تدخلات السياسة العامة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي. ويجب أن تستهدف الحماية الاجتماعية المرتكزة على التغذية الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء الحوامل والمراهقات والأطفال.

ومن شأن السياسات الهادفة إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وزيادة توافر الأغذية، لا سيما تلك التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، أن تنجح في الحد من الجوع حتى في الأماكن التي ينتشر فيها الفقر على نطاق واسع. وإذا ما اقترنت بالحماية الاجتماعية والإجراءات الأخرى الرامية إلى زيادة مداخيل الأسر الفقيرة، يكون لها اثرٌ أكثر إيجابيةً على التنمية الريفية من خلال إنشاء أسواق نشطة واستحداث فرص للعمل مما يفسح المجال أمام النمو الاقتصادي المنصف.

ولا عجب أن التجارب الخاصة بالبلدان تشير إلى أن مستويات الفقر المرتفعة تقترن في معظم الأحيان بمستويات مرتفعة من نقص التغذية الذي يمكن أن يفوق الفقر حدةً، لا سيما عندما يصل كلاهما إلى مستويات مرتفعة. ونظراً

إلى أن الأغذية هي أكثر المستلزمات الأساسية استجابةً للدخل، فقد يسمح ارتفاع هذا الأخير بتسريع عملية الحد من نقص التغذية.

وفي نهاية المطاف، يشكل الاستقرار السياسي والحوكمة الفعّالة، والأهمّ منهما، الالتزامات المتواصلة على المدى الطويل بدمج مسائل الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج، عواملَ أساسيةً للحد من الجوع وسوء التغذية. وقد التزم كل من منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) وبرنامج الأغذية العالمي، بإبقاء مسألة الأمن الغذائي في طليعة أجندة التنمية وضمان أن تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الرؤية الجاري بلورتها حالياً لفترة ما بعد ٢٠١٥. ويجب توفير الدعم والمساندة لهذه المنظمات عن طريق التحسينات في مجال الزراعة ومناخ الاستثمار بالاقتران مع الحماية الاجتماعية. وحينها فقط سنتمكن من تجاوز غايات الأهداف الإنمائية للألفية بأشواط، بغية تحقيق تخفيض كبير في مستويات الفقر ونقص التغذية.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

كانايو ف. نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إيرثارين كوزن
المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي

شكر وتقدير

أُعد تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٣" تحت الإشراف العام للسيّد Jomo Kwame Sundaram، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة.

وتولّى Pietro Gennari مهمة التنسيق الفني للمطبوع، مع مساهمات إضافية من Kostas Stamoulis. وتولّى كل من Piero Conforti وGeorge Rapsomanikis وJosef Schmidhuber مهام التحرير الفني. وتولّت Michelle Kendrick مهمّة تنسيق جميع خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية وتخطيط الصفحات والنشر.

وهذا هو الإصدار الثالث لهذا التقرير الذي يشترك في إعداده كل من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وساهمت Alessandra Garbero وSónia Gonçalves من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وJoyce Luma وAstrid Mathiassen من برنامج الأغذية العالمي، في تحضير دراسات الحالة القطرية. وتولّت كل من Alessandra Garbero وJoyce Luma مهمة تنسيق الدعم من مؤسستيهما. وقدّم Carlos Seré وThomas Elhaut (من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وLisa Hjelm وIssa Sanogo وJohnMcHarris وFillippo Pompili وSimeon Hollema (من برنامج الأغذية العالمي) إسهامات قيمة.

وحضّرت شعبة الإحصاء التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القسم المعنون "نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٣" بمساهمة فنية أساسية من Piero Conforti وJosef Schmidhuber وCarlo Cafiero وAdam Prakash وNathalie Troubat وFranck Cachia وPietro Gennari.

وأعدّ Piero Conforti وJosef Schmidhuber القسم المعنون "قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي" بمساهمة قيّمة من Pietro Gennari وNathalie Troubat وAndrea Borlizzi وAdam Prakash وMichael Kao. وأعدّ Pietro Gennari الإطار المتعلّق بـ"إطار العمل لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

وأعدّ George Rapsomanikis وJelle Bruinsma وMarieJo Cortijo (جميعهم من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)؛ وAlessandra Garbero وSónia Gonçalves (من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وJoyce Luma وAstrid Mathiassen (من برنامج الأغذية العالمي)، القسم المتعلّق بـ"أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني". ووفّرت Federica Alfani وNatalia Merkusheva وGiulia Ponzini التحاليل الخاصة بهذا القسم.

وتولّت Cinzia Cerri مهمّة إعداد الملحق ١ وتحضير وإعداد البيانات ذات الصلة. وأنتج Pietro Gennari وCarlo Cafiero الملحق ٢ وجمعت Jelle Bruinsma الملحق ٣. ووفر كل من Chiara Brunelli وNathan Wanner وفراس ياسين وAndrea Borlizzi وNathalie Troubat المساهمات الفنية القيمة ومعالجة البيانات.

وقدّم كل من Terri Ballard وJelle Bruinsma وCarlo Cafiero وVili Fuavao وJuan Carlos García y Cebolla وPanagiotis Karfakis وTomasz Lonc وÁrni Mathiesen وEva Müller وعبد السلام ولد أحمد وRodrigo Rivera وSanginboy Sanginov وRamesh Sharma وSalar Tayyib وJames Tefft وNathalie Troubat وKeith Wiebe وXiangjun Yao ملاحظات واقتراحات قيّمة. ووفّر Abdolreza Abbassian وGladys Moreno Garcia وAdam Prakash وNicolas Sakoff مراجع أساسية مفيدة.

وأمّن Paul Neate الخدمات التحريرية وتلك المتعلّقة بتصحيح النصوص، في حين وفّرت Flora DiCarlo خدمات تصميم الرسومات وتخطيط الصفحات. وتولّت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق التابعة لشعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم في المنظمة مهمّة تنسيق خدمات الطباعة.

نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٣

التقدّم مستمر...

تشير آخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٤٢ مليون شخص على صعيد العالم – أو ١٢ في المائة من إجمالي سكان العالم – كانوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، أي أقل من العدد المسجّل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ والذي بلغ ٨٦٨ مليون شخص حسب تقرير السنة الماضية.

وعليه، من المحتمل أن يكون شخص واحد من أصل ثمانية أشخاص في العالم قد عانى الجوع المزمن بفعل عدم الحصول على الغذاء الكافي للتمتع بحياة نشطة وصحية. ويعيش السواد الأعظم من الجياع – أي ٨٢٧ مليون شخص- في الأقاليم النامية، حيث يقدّر انتشار نقص التغذية بـ١٤,٣ في المائة في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣ (الجدول ١).

الجدول ١

نقص التغذية حول العالم، ١٩٩٠-١٩٩٢ حتى ٢٠١١-٢٠١٣

	عدد (ملايين) ومدى انتشار (٪) نقص التغذية				
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣*
العالم	**١٠١٥,٣**	**٩٥٧,٣**	**٩٠٦,٦**	**٨٧٨,٢**	**٨٤٢,٣**
	٪١٨,٩	**٪١٥,٥**	**٪١٣,٨**	**٪١٢,٩**	**٪١٢,٠**
الأقاليم المتقدمة	**١٩,٨**	**١٨,٤**	**١٣,٦**	**١٥,٢**	**١٥,٧**
	٪٥>	**٪٥>**	**٪٥>**	**٪٥>**	**٪٥>**
الأقاليم النامية	**٩٩٥,٥**	**٩٣٨,٩**	**٨٩٢,٩**	**٨٦٣,٠**	**٨٢٦,٦**
	٪٢٣,٦	**٪١٨,٨**	**٪١٦,٧**	**٪١٥,٥**	**٪١٤,٣**
أفريقيا	**١٧٧,٦**	**٢١٤,٣**	**٢١٧,٦**	**٢٢٦,٠**	**٢٢٦,٤**
	٪٢٧,٣	**٪٢٥,٩**	**٪٢٣,٤**	**٪٢٢,٧**	**٪٢١,٢**
أفريقيا الشمالية	٤,٦	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٣,٧
	٪٥>	٪٥>	٪٥>	٪٥>	٪٥>
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٣,١	٢٠٩,٥	٢١٢,٨	٢٢١,٦	٢٢٢,٧
	٪٣٢,٧	٪٣٠,٦	٪٢٧,٥	٪٢٦,٦	٪٢٤,٨
آسيا	**٧٥١,٣**	**٦٦٢,٣**	**٦١٩,٦**	**٥٨٥,٥**	**٥٥٢,٠**
	٪٢٤,١	**٪١٨,٣**	**٪١٦,١**	**٪١٤,٧**	**٪١٣,٥**
القوقاز وآسيا الوسطى	٩,٧	١١,٦	٧,٣	٧,٠	٥,٥
	٪١٤,٤	١٦,٢٪	٪٩,٨	٪٩,٢	٪٧,٠
آسيا الشرقية	٢٧٨,٧	١٩٣,٥	١٨٤,٨	١٦٩,١	١٦٦,٦
	٪٢٢,٢	٪١٤,٠	٪١٣,٠	٪١١,٧	٪١١,٤
جنوب شرقي آسيا	١٤٠,٣	١١٣,٦	٩٤,٢	٨٠,٥	٦٤,٥
	٪٣١,١	٪٢١,٥	٪١٦,٨	٪١٣,٨	٪١٠,٧
آسيا الجنوبية	٣١٤,٣	٣٣٠,٢	٣١٦,٦	٣٠٩,٩	٢٩٤,٧
	٪٢٥,٧	٪٢٢,٢	٪١٩,٧	٪١٨,٥	٪١٦,٨
آسيا الغربية	٨,٤	١٣,٥	١٦,٨	١٩,١	٢٠,٦
	٪٦,٦	٪٨,٣	٪٩,٢	٪٩,٧	٪٩,٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٦٥,٧**	**٦١,٠**	**٥٤,٦**	**٥٠,٣**	**٤٧,٠**
	٪١٤,٧	**٪١١,٧**	**٪٩,٨**	**٪٨,٧**	**٪٧,٩**
البحر الكاريبي	٨,٣	٧,٢	٧,٥	٦,٨	٧,٢
	٪٢٧,٦	٪٢١,٣	٪٢١,٠	٪١٨,٨	١٩,٣٪
أمريكا اللاتينية	٥٧,٤	٥٣,٨	٤٧,٢	٤٣,٥	٣٩,٨
	٪١٣,٨	٪١١,٠	٪٩,٠	٪٨,٠	٪٧,١
أوسيانيا	**٠,٨**	**١,٢**	**١,١**	**١,١**	**١,٢**
	٪١٣,٥	**٪١٦,٠**	**٪١٢,٨**	**٪١١,٨**	**٪١٢,١**

ملاحظة: * إسقاطات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

... لكنه غير كافٍ بشكل عام لتحقيق الأهداف الخاصة بالحد من الجوع

في حين لم يفتأ العدد المقدّر للأشخاص الذين يعانون الجوع ينخفض، تبدو وتيرة التقدّم غير كافية لتحقيق الأهداف الدولية الخاصة بالحد من الجوع. ويُقيَّم التقدم المحرز للحد من الجوع على أساس هدفين، الأول هو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ الرامي إلى خفض عدد الجياع إلى النصف؛ والثاني هو الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠١ والمتمثّلة في خفض نسبة الجياع من عدد السكان الإجمالي إلى النصف. ويشكل عام ١٩٩٠ سنة البداية وعام ٢٠١٥ السنة الهدف لكلا الغايتين. ونظراً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني عادةً في العديد من البلدان المتأثرة بالجوع، يعتبر هدف مؤتمر القمة أكثر طموحاً. وبالتالي يبتعد التقدم الحالي عن مسار تحقيق هدف مؤتمر القمة بشكل أسرع من ذلك المتعلّق بتحقيق الهدف الإنمائي ١ بالنسبة للأقاليم النامية على الأقل (الشكل ١). ومن أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة، يتعيّن خفض عدد الجياع في الأقاليم النامية إلى ٤٩٨ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥، وهذا هدف بعيد المنال على الصعيد العالمي. غير أنّ بلداناً عدة تتجه نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة بشكل فردي: وبالفعل، فإن ١٨ بلداً*[1] سبق أن حقق هذا الهدف في ٢٠١٢ ونال تنويهاً خاصاً أثناء مؤتمر المنظمة لسنة ٢٠١٣.

الشكل ١

نقص التغذية في الأقاليم النامية: التقدّم الفعلي ومسارات تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

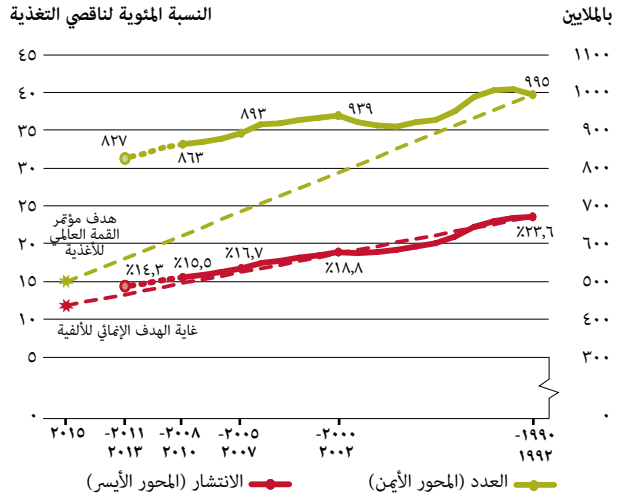

ملاحظة: تدل البيانات للفترة ٢٠١١- ٢٠١٣ على التقديرات المؤقتة في كل الأشكال.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما زال من الممكن تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية ولكن يجب بذل المزيد من الجهود

تعتبر الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثّلة في خفض نسبة الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف، أقلّ طموحاً من هدف مؤتمر القمة، والابتعاد عن مسار تحقيقها يبدو طفيفاً نسبياً (الشكل ١). ويحدد التقييم الحالي نسبة نقص التغذية في الأقاليم النامية بزهاء ٢٤ في المائة من السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ما يعني أن غاية الهدف الإنمائي ترمي إلى خفض النسبة إلى ١٢ في المائة. وبافتراض تواصل التراجع السنوي المتوسط الذي شوهد في السنوات الـ٢١ الماضية حتى ٢٠١٥، من المرتقب أن يربو معدّل انتشار نقص التغذية في الأقاليم النامية على غاية الهدف الإنمائي بقليل ليصل إلى ١٣ في المائة. ومع ذلك، من الممكن تحقيق الغاية شرط مضاعفة الجهود للحد من الجوع وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للسكان والمحافظة على التقدم على المدى الطويل.

* ترد كل الملاحظات والمراجع في نهاية التقرير، أنظر الصفحتين ٥٢ و٥٣.

ومع اقتراب السنة المستهدفة بسرعة، هناك حاجة إلى وضع برامج تحقق النتائج المنشودة بشكل سريع. وقد تشكّل تدابير تحسين الوصول إلى الأغذية عن طريق شبكات الأمان والتدخلات المماثلة سبيلاً لذلك. وقد تحدث هذه التدابير أثراً ايجابياً يدوم مدة أطول على توافر الأغذية من خلال زيادة الطلب المحلي، وبالتالي تحفيز إنتاج الأغذية. وتشمل هذه البرامج، من جملة أمور أخرى، التحويلات النقدية وخطط القسائم والنقد. وتشير نتائج البرامج الأولية إلى أنها قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، لا بل إلى زيادة الاستثمارات في الأصول الزراعية، بما في ذلك الأدوات الزراعية والثروة الحيوانية والمزيد من الأغذية المتأتية من الإنتاج الذاتي. وتشير بعض الأدلّة أيضاً إلى أن البرامج المماثلة قد تفضي إلى مضاعفة المداخيل بشكل ملحوظ عن طريق التجارة وروابط الإنتاج. ويمكنها على المدى الطويل أن تولّد ردود فعل إيجابية بحيث يؤدي الطلب الناجم عن شبكات الأمان إلى تحفيز إنتاج الأغذية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ما يعود بالفائدة على المستهلكين والمنتجين الفقراء على حد سواء. وتكمن هذه البرامج في صلب النهج المزدوج المسار للحد من الجوع، وهي تعزز الطلب على الأغذية مما يوفر بدوره حوافز لزيادة الإنتاج واستحداث فرص الإنتاج المدرّة للدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة.

وحرصاً على استدامة الجهود المعززة للطلب على المدى الطويل، لا بد من أن تقترن بتدابير فعّالة في جانب العرض. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما تسعى برامج الحد من الجوع إلى الوصول إلى أعداد كبيرة من سكّان الريف في ظل غياب البنى الأساسية المؤسسية والمادية الكافية. وشجّعت نسخة عام ٢٠١٢ من تقرير "حالة الأغذية والزراعة" على القيام بالاستثمار في الزراعة بغية الحد من الجوع والفقر. وبيّن التقرير أن الاستثمار في الزراعة يساهم بقوة في تعزيز الأمن الغذائي، ما يساعد بدوره على تعزيز التنوّع الاقتصادي والنمو. وتولّد زيادة الإنتاج الزراعي المداخيل الأعلى، وتستحدث الفرص المدرّة للدخل لفئات السكان التي لولاها تكون معوزة، وهو ما يوفّر سبيلاً معترفاً به للخروج من شرك الفقر في العديد من المناطق الريفية.

استمرار وجود فروق كبيرة في معدلات الجوع بين الأقاليم

تبقى أفريقيا الإقليم الذي يسجل أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية بحيث يقدّر عدد الذين يعانونه بشخص واحد من أصل أربعة أشخاص. وتختلف مستوياته واتجاهاته على صعيد القارة. ففي حين تسجّل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدّل لانتشار نقص التغذية، لوحظ بعض التحسن في العقدين المنصرمين مع انخفاض انتشاره من ٣٢,٧ في المائة إلى ٢٤,٨ في المائة. وفي المقابل، تتميز أفريقيا الشمالية بنسبة انتشار أدنى وبتقدّم أسرع بكثير مقارنةً بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبشكل عام، لا يسير الإقليم على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية ما يدلّ على إحراز تقدّم طفيف جداً في القارة بقسميها (الشكل ٢).

وقد انخفض عدد الذين يعانون نقص التغذية ونسبتهم بشكل ملحوظ في معظم بلدان آسيا وخاصة في جنوب شرقي آسيا، غير أن التقدم في آسيا الجنوبية كان أبطأ، لا سيما من حيث عدد الذين يعانونه. ومعدّل انتشار نقص التغذية في آسيا الغربية هو أدنى من مناطق أخرى من الإقليم إلا أنه يرتفع بانتظام منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. أمّا التقدّم الأسرع فسُجّل في جنوب شرقي آسيا، مع تراجع معدّل الانتشار من ٣١,١ في المائة إلى ١٠,٧ في المائة، تليه آسيا الشرقية. ويكاد يكون إقليم آسيا ككل على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ حقق القوقاز وآسيا الوسطى وآسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا هذه الغاية، في حين شارف كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تحقيقها (الشكل ٣).

الشكل ٢

يتفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بين الأقاليم بشكل ملحوظ

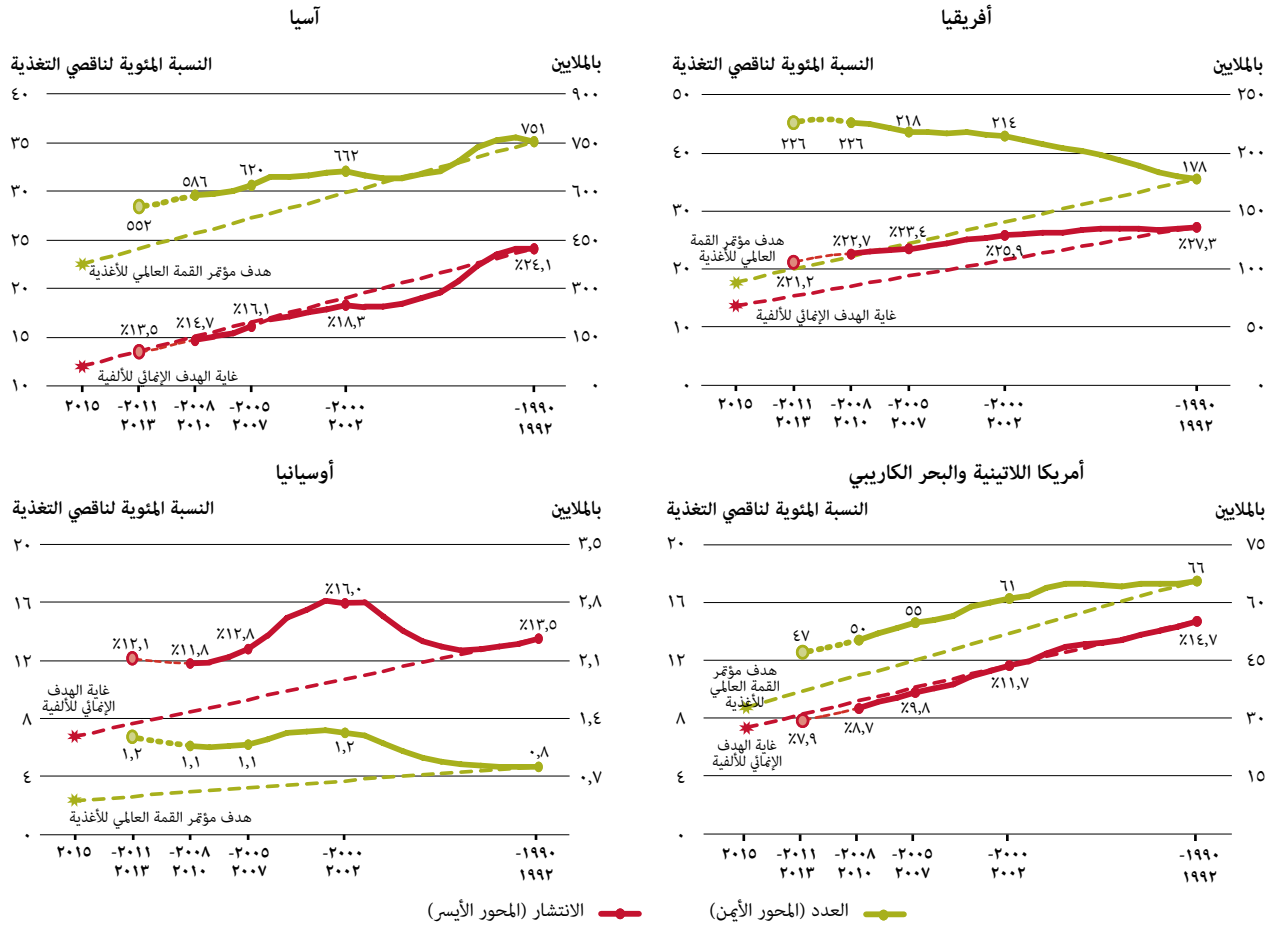

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣

توجهات نقص التغذية: التقدم أُحرز في كل الأقاليم تقريباً لكن بنسب متفاوتة جداً

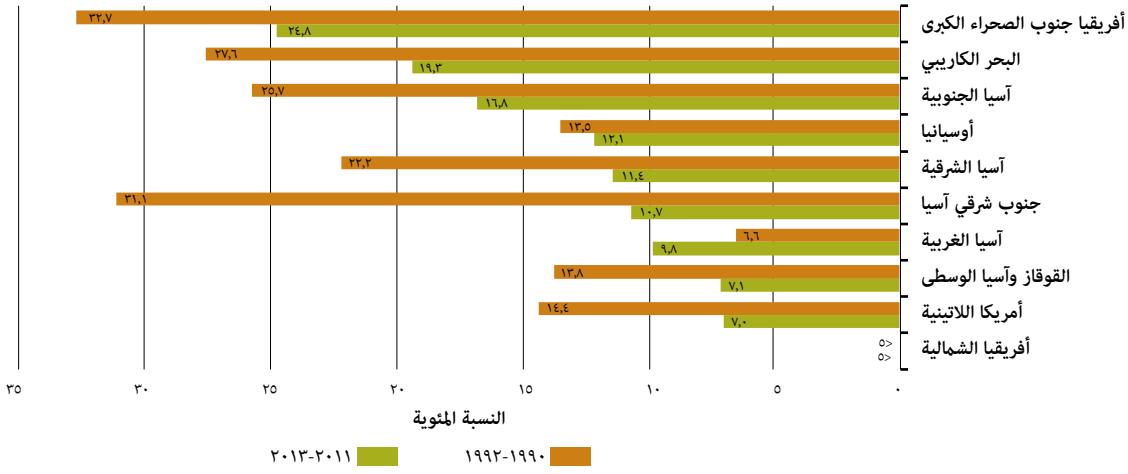

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما السبب وراء تباين اتجاهات الجوع بين الأقاليم؟

يعكس التقدّم المحرز للحد من الجوع الخصائص الإقليمية والقطرية المتعلّقة بالظروف الاقتصادية والبنى الأساسية وتنظيم عملية إنتاج الغذاء وتوافر الرعاية الاجتماعية والاستقرار المؤسسي والسياسي. وفي آسيا الغربية، يبدو أن ازدياد اتجاهات نقص التغذية سوءاً يعزى في جزئه الأكبر إلى تضخّم أسعار الأغذية وغياب الاستقرار السياسي. وتصح هذه العوامل نفسها بالنسبة إلى أفريقيا الشمالية، حيث كان التقدم بطيئاً. ويشكّل النقص في الموارد الطبيعية، لا سيما أراضي المحاصيل ذات النوعية الجيدة، والموارد المائية المتجددة، قيوداً تحدّ من قدرة الإقليم على انتاج الأغذية. ولم تكن تلبية الاحتياجات الغذائية لهذه الأقاليم السريعة النمو ممكنةً إلا من خلال استيراد كميات كبيرة من الحبوب. ويأتي تمويل بعض واردات الحبوب هذه من الصادرات النفطية؛ وهذا يعني ببساطة أنّ تلك الأقاليم تصدّر الهيدروكربون لتستورد الكاربوهيدرات (النشويات) لضمان أمنها الغذائي. وعلى الصعيد المحلّي، يتم توفير الأغذية والطاقة بأسعار معقولة من خلال الإعانات الكبيرة غير الهادفة.

وبفعل الاعتماد على الواردات الغذائية والصادرات النفطية يصبح الإقليم عرضةً لتقلبات الأسعار على أسواق السلع العالمية. وتطال الحالات الأمنية الغذائية غير المستقرة البلدان التي عرفت تباطؤاً أو انقطاعاً لعائدات الصادرات النفطية، أو حداً للإعانات الغذائية بسبب زيادة العجز المالي، أو اضطرابات أهلية زعزعت السلاسل الغذائية المحلية.

وفي حين شهد العالم ككل انخفاضاً عاماً في عدد الذين يعانون نقص التغذية خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣ (الشكل ٤)، أدّت معدّلات التقدم المتباينة بين الأقاليم إلى تغييرات في توزيع الأشخاص الذين يعانون منه في العالم. وما زالت أغلبية الذين يعانون منه تعيش في آسيا الجنوبية، يليها شرقي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وانخفضت الحصة الإقليمية بشكل أكبر في آسيا الشرقية وجنوب آسيا الشرقية وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فضلاً عن القوقاز وآسيا الوسطى. وفي غضون ذلك، ارتفعت الحصة في آسيا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الغربية وأفريقيا الشمالية.

وشهدت بلدان عديدة نمواً اقتصادياً أكبر في السنوات القليلة الماضية وهو سبب أساسي للتقدم المحرز في مجال الحد من الجوع. وعلى الرغم من ذلك، لم يحقق النمو طاقاته الكاملة بفعل القيود الهيكلية، وأهمها الضعف الشديد في البنى الأساسية الذي يرخي بظلاله على مناطق ريفية واسعة في أفريقيا. وإلى حد ما،

الشكل ٤

التوزيع المتغير للجوع في العالم

العدد والنسبة المئوية لناقصي التغذية بحسب الأقاليم، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣

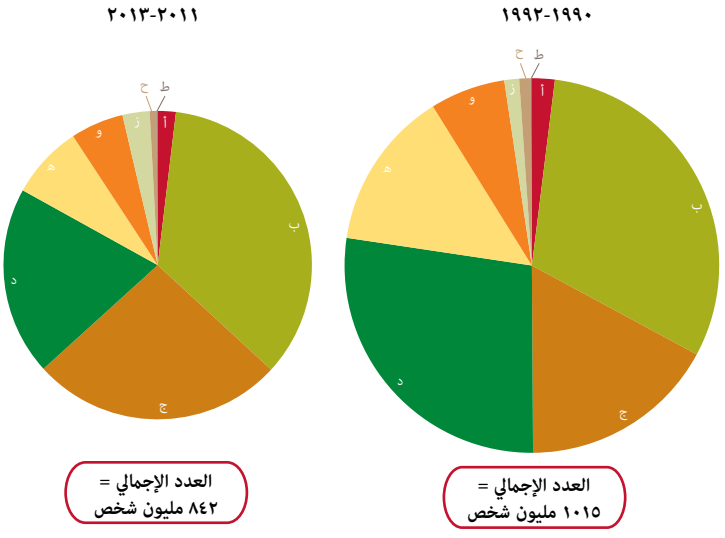

	العدد (ملايين)		النسبة (نسبة مئوية)	
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠١١-٢٠١٣	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠١١-٢٠١٣
أ الأقاليم المتقدمة	٢٠	١٦	٢	٢
ب آسيا الجنوبية	٣١٤	٢٩٥	٣١	٣٥
ج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٣	٢٢٣	١٧	٢٦
د آسيا الشرقية	٢٧٩	١٦٧	٢٧	٢٠
هـ جنوب شرقي آسيا	١٤٠	٦٥	١٤	٨
و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٦	٤٧	٦	٦
ز آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	١٣	٢٤	١	٣
ح القوقاز وآسيا الوسطى	١٠	٦	١	١
ط أوسيانيا	١	١	٠	٠
الإجمالي	**١٠١٥**	**٨٤٢**	**١٠٠**	**١٠٠**

ملاحظة: الأقاليم في الرسوم البيانية الدائرية متناسبة مع العدد الإجمالي لناقصي التغذية في كل فترة. وكل الأرقام مقرّبة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ساعد التحسين الحاصل على صعيد التواصل والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع على تخطي عقبة القيود التقليدية على البنى الأساسية وتعزيز تكامل الأسواق. ومن الأمور المشجّعة أيضاً، العودة بنمو الإنتاجية الزراعية في ظل الدعم الذي وفّرته زيادة الاستثمارات العامة والحوافز الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وتجدّد اهتمام مستثمري القطاع الخاص في الزراعة. وفي بعض البلدان، ساعدت تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين على النهوض بالنمو المحلي وأدّت إلى زيادة الاستثمارات الصغيرة ما أثّر ايجاباً على النمو في المناطق التي ما زال توزيع وانتاج الغذاء فيها يعتمد على الشبكات الصغيرة والمحلية. ويصحّ ذلك بشكل خاص بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أدى المزيج بين ارتفاع حجم المحاصيل وزيادة إنتاجية الماشية إلى الحد من نقص التغذية.

واستفادت بلدان عديدة في آسيا الشرقية من النمو الاقتصادي المستمر والسريع في معظم الأحيان. وبشكل عام، تأثّرت بدرجة أقل بالتباطؤ الاقتصادي الذي عصف بالعديد من البلدان النامية الأخرى خلال العقد الماضي وبالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أواخر سنوات الألفين. وعرفت بلدان جنوب شرقي آسيا تدفقات ملحوظة في التحويلات المالية الآتية من الغرب وبعض البلدان النفطية الثرية في آسيا الغربية. وغالباً ما تولّد هذه التحويلات الاستثمارات الصغيرة في قطاعات الزراعة والبناء على سبيل المثال. وساعد نمو الدخل المتين، مقترناً باستجابة الدخل المرتفع نسبياً في جانب الطلب والسياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، على الحد من عبء نقص التغذية في هذه الأقاليم.

وتوجد عوامل مماثلة تفسر على ما يبدو التقدم الجيد المحرز في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث شكّل النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والمؤسسي والحوافز لرفع الإنتاجية الزراعية والتنمية الاقتصادية الشاملة، المصادر الرئيسية لإحراز التقدّم.

ما كان وقع تقلّبات الأسعار خلال السنوات الأخيرة؟

يظهر تطور التقديرات الخاصة بانتشار نقص التغذية اتجاهات الجوع المزمن. وبسبب خصائص البيانات التي يرتكز عليها مؤشر انتشار نقص التغذية، فهو لا يعكس التغييرات الحادة والقصيرة المدى في سوء التغذية الناجمة عن التغيرات القصيرة المدى في البيئة الاقتصادية. ويعتبر التأرجح الكبير في أسعار المواد الغذائية الأولية الحاصل منذ ٢٠٠٨ – وهو يقاس غالباً عن طريق مؤشر أسعار الأغذية الذي تحدده المنظمة- مثالاً يدل على الصدمات المماثلة على المدى القصير. ويكون أثر تأرجح الأسعار والمداخيل على الأمن الغذائي للفقراء والجياع أكبر مما توحي به التوجهات الثابتة لانتشار نقص التغذية. إلا أن البيانات الحديثة حول مؤشرات أسعار مستهلكي الأغذية على المستويين العالمي والإقليمي تشير إلى أن الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية على مستوى السلع الأولية لا تؤثّر كثيراً عادة على أسعار المستهلك وإلى أن التأرجح في أسعار المستهلك لم يحظ بالاهتمام عينه مقارنة بالذي واجهه المنتجون الزراعيون أو الذي سجل في التجارة الدولية.

وبشكل عام، تبرز البيانات الجديدة الخاصة بأسعار الأغذية على مستوى المستهلكين استنتاجين أساسيين.

الاستنتاج الأول هو أن حالات ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية يؤدي، بدرجات محدودة جداً فقط، إلى زيادة في أسعار المستهلك مع تأخر زمني لا يتعدى بضعة أشهر. وإلى حدّ بعيد، يمكن تفسير هذا التأخر بين صدور الأسعار الدولية كما حددها مؤشر أسعار الأغذية وانعكاسها على أسعار المستهلك (مؤشر أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلك) في الوقت اللازم للحصاد والنقل ثم تحويل المنتجات الأولية إلى سلع غذائية للمستهلكين. ومن الممكن إظهار هذا التأخر إذا ما عرض المؤشران في شكلين مختلفين (الشكل ٥، يمين). ويُفسّر الانتقال المحدود بمزيج من العوامل التي تحدد الانتقال العمودي للأسعار في كل الاقتصادات الغذائية، بما في ذلك هوامش الربح المتعلّقة بالنقل والتجهيز والتسويق، ويفسر أيضاً بأي إعانات متاحة على صعيد المستهلكين. وتَبرز طبيعة انتقال الأسعار المحدودة هذا إذا ما عُرض المؤشران في الشكل البياني نفسه (الشكل ٥، يسار).

أما الاستنتاج الثاني فهو أن الفروقات الإقليمية في نقل الأسعار، تبقى صغيرةً بشكل يثير الاستغراب. وهذا يعني أن التغييرات في أسعار منتجي السلع الأولية تؤثر بشكل محدود على أسعار المستهلك النهائية حتى في الأقاليم التي تتسم بسلاسل إمدادات قصيرة ومستويات مرتفعة من إنتاج الكفاف (الشكل ٦). إلا أن شرق أفريقيا يبقى الاستثناء الوحيد البارز، ذلك أن انتقال الأسعار مرتفع والمستهلكين أكثر عرضة للتأرجح في أسعار المنتجات الغذائية الأولية. وينطبق هذا الوضع على البلدان المستوردة للأغذية ذات الدخل المنخفض حيث قد يخصص المستهلكون الفقراء أكثر من ٧٥ في المائة من نفقاتهم على الأغذية. وفي هذه البلدان بالتحديد، قد يحدّ ارتفاع أسعار المنتجين من قدرة المستهلكين على تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك، من الممكن الحد من أثر تأرجح الأسعار على نقص التغذية من خلال قيام المستهلكين بالتبديل بين سلعة غذائية وأخرى. فعندما ترتفع الأسعار، غالباً ما ينتقل المستهلكون من المواد الغذائية الأكثر تكلفة ذات القيمة التغذوية المرتفعة إلى

الشكل ٥

التغيرات في الأسعار المحلية للأغذية بالنسبة للمستهلك تتخلّف عن تغيرات أسعار المنتجين الدولية وهي أقل منها

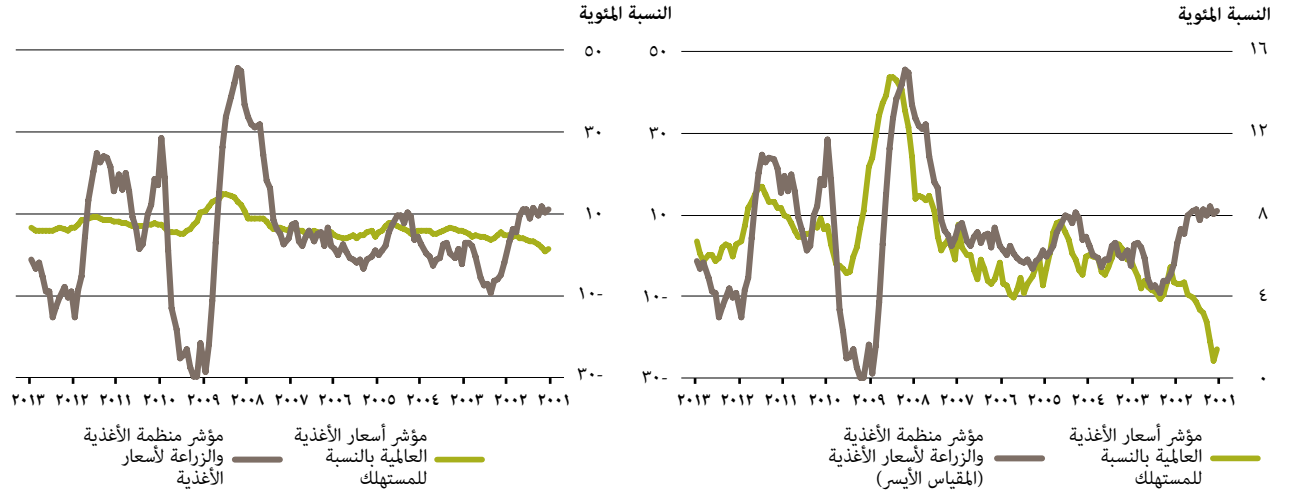

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٦

مؤشر أسعار الأغذية العالمية ومؤشرات أسعار المستهلك الإقليمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تلك الأقل تكلفة ذات القيمة التغذوية المنخفضة في مجمل الأحيان. وفي حين يسمح هذا الأسلوب بالحفاظ على متناول الطاقة الغذائية لدى المستهلكين، فهو يزيد من خطر الإصابة بأنواع أخرى من سوء التغذية مثل النقص في المغذيات الدقيقة. وعلى المدى الطويل، قد يؤثر استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية المنخفضة سلباً على استخدام الأغذية ما يفضي إلى قلة التغذية (انظر الملحق ٣: "قائمة ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا التقرير" للحصول على تعريف هذه المصطلحات). وعلاوة على ذلك، فقد يقوّض هذا صحّة الناس وإنتاجيتهم. في المقابل، من غير المحتمل أن يظهر مؤشر انتشار نقص التغذية هذه التغييرات إذ أن انتشار نقص التغذية الثابت قد يخفي التغييرات الحاصلة في أشكال أخرى من سوء التغذية ما يسلّط الضوء على طبيعة الأمن الغذائي المعقّدة ويبرز ضرورة اعتماد نهج شامل لقياسه. وستجري في القسم التالي مناقشة هذا النهج وستقدم مجموعة من المؤشرات التي تبرز الأسباب المختلفة أو العناصر المحددة للأمن الغذائي وتجلياته أو نتائجه بدقة أكبر.

الرسائل الرئيسية

- **بحسب التقديرات، بلغ عدد الذين يعانون الجوع المزمن ولا يحصلون بشكل منتظم على ما يكفي من الأغذية لينعموا بحياة نشيطة، ٨٤٢ مليون شخص في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ أي ما يعادل شخصاً واحداً من أصل ثمانية أشخاص في العالم. وهذا الرقم أدنى من ذلك المسجّل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ والذي وصل إلى عتبة الـ٨٦٨ مليون شخص. وقد انخفض العدد الإجمالي للذين يعانون نقص التغذية بنسبة ١٧ في المائة منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.**

- **حققت الأقاليم النامية بشكل عام تقدماً ملحوظاً في اتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حال تواصل التراجع السنوي المتوسط الذي سُجّل خلال السنوات الـ٢١ الماضية حتى سنة ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يبلغ انتشار نقص التغذية مستوىً قريباً من الغاية المحددة. غير أن تحقيق هذه الغاية يتطلّب بذل المزيد من الجهود بشكل فوري وملحوظ.**

- **من شأن النمو أن يزيد المداخيل وأن يحد من الجوع، غير أن زيادة النمو الاقتصادي قد لا تطال الجميع وقد لا تؤدي إلى مزيد من فرص العمل التي تصب في مصلحة الجميع ما لم تستهدف السياسات الفقراءَ بشكل خاص لا سيما في المناطق الريفية. أما في البلدان الفقيرة، فيمكن الحد من الجوع والفقر لا عن طريق النمو المستدام فحسب بل والواسع النطاق أيضاً.**

- **رغم التقدم المحرز بشكل عام يتواصل وجود تباينات ملحوظة بين الأقاليم. فما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية بسبب التقدم المحدود المحرز في السنوات الأخيرة. ولم تحقق آسيا الغربية أي تقدم، في حين أن آسيا الجنوبية وأفريقيا الشمالية تشهدان تقدماً بطيئاً. وقد لوحظ انخفاض كبير في العدد المقدر للذين يعانون نقص التغذية وفي معدّل انتشاره في معظم بلدان شرق وجنوب شرقي آسيا، وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية.**

- **من شأن تأرجح الأسعار والمداخيل أن يمارس أثراً كبيراً على الفقراء والجياع. في المقابل تشير البيانات الحديثة حول مؤشرات أسعار مستهلكي الأغذية على الصعيد العالمي والإقليمي إلى أن الارتفاعات الحادة في الأسعار في أسواق المواد الغذائية الأولية كان لها أثر محدود على أسعار المستهلك وأن التأرجح الذي طال هذه الأسعار استقطب اهتماماً أقل من ذلك الذي طال أسعار المنتجين. وفي المقابل، عندما ترتفع الأسعار، غالباً ما يلجأ المستهلكون إلى الأغذية الأقل تكلفة ذات القيمة التغذوية المنخفضة ما يزيد من خطر الإصابة بنقص في المغذيات الدقيقة وغيرها من أشكال سوء التغذية التي لها أثر سلبي طويل الأمد على صحة الأشخاص والتنمية والإنتاجية.**

قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي

عالج القسم السابق موضوع الأمن الغذائي من حيث انتشار مؤشر نقص التغذية، وهو مقياس الحرمان من الطاقة الغذائية . ولكن بصفته مؤشراً قائماً بحد ذاته، فهو غير كفيل بإعطاء فكرة عن الأمن الغذائي بتعقيداته وأبعاده المتعددة. وبحسب تعريف الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩: "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية

الشكل ٧

مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	البعد	
متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية متوسط قيمة إنتاج الأغذية نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات متوسط الإمدادات من البروتينات متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر	التوافر	العوامل المحددة الثابتة والمتحرّكة
النسبة المئوية من الطرقات المعبّدة من إجمالي الطرقات كثافة الطرقات كثافة السكك الحديدية	الوصول المادي	
المؤشر المحلي لأسعار الاغذية	الوصول الاقتصادي	
الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسّنة	الاستخدام	
نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للري قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع	التعرّض للخطر	
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب تقلّب الأسعار المحلية للأغذية تغيّر إنتاج الأغذية للفرد الواحد تغيّر الإمدادات الغذائية للفرد الواحد	الصدمات	
إنتشار نقص التغذية نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء عمق العجز الغذائي معدل إنتشار عدم كفاية الأغذية	الوصول	النتائج
النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزّم النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون من النقص في الوزن معدل إنتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل معدل إنتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة معدل إنتشار النقص في فيتامين "أ" (يتبع) معدل إنتشار النقص في اليود (يتبع)	الاستخدام	

ملاحظة: يمكن الاطلاع على قيم هذه المؤشرات على الموقع الإلكتروني لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (www.fao.org/publications/sofi/en/).
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذّية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط"[٢].

وبالاستناد إلى هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي، وهي: توافر الأغذية والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية، واستخدام الأغذية واستقرارها مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات). وتوجد مؤشرات محددة تصف كل بعد من أبعاد الأمن الغذائي. ويعرض الشكل ٧ صورةً عامةً عن مجموعة المؤشرات وتنظيمها حسب الأبعاد الأربعة الخاصة بالأمن الغذائي.

ويشكّل قياس مدى تعقيد الأمن الغذائي جزءاً من الحوار الأوسع الحاصل الآن خلال عملية تحضير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويوفّر الإطار ١ تلخيصاً حول تحديات القياس على نطاق أوسع والعمليات الجارية والمقترحات الجديدة لرصد الأمن الغذائي.

الإطار ١

إطار لرصد خطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥

ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية

تجري حالياً بلورة معالم خطة التنمية العالمية الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويشكل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والذي يضم ٣٠ عضواً، أحد المنتديات الدولية الرئيسية التي تدفع بهذه العملية قدماً، وهو فريق أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. وسيقدّم الفريق مقترحاً للجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ علماً أن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي عيّنه الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تمّوز ٢٠١٢، سبق وأن قدّم تقريره حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتاريخ ٣٠ مايو/أيّار ٢٠١٣[١]. وتساهم منظومة الأمم المتحدة في تعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال فريق عمل المنظومة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

وأحد الدروس المستخلصة من المباحثات الجارية حول خطة التنمية يكمن في ضرورة تعزيز الرصد. إذ يستلزم الرصد الجيد مجموعةً من النُّهج والقدرةَ على تحديث المؤشرات بشكل منتظم. ويتعيّن على نظام الرصد الجديد أن يجمع بين رصد التنمية البشرية – أي المقاييس "التي تركّز على الأشخاص"- ورصد قاعدة الموارد واستخدامها والضغوط المتعلّقة بها – أي المؤشرات "التي تركّز على كوكب الأرض". وهناك حاجة إلى ترسيخ الرابط الموجود بين مجموعتي المقاييس هذه منذ البداية من خلال تصميم نظام جديد للرصد. ويمكن جمع البيانات من خلال مجموعة من المسوحات الدورية المعمّقة وغيرها من المسوحات الأكثر مرونةً وخفةً وارتكازاً على التجارب الخاصة (بحيث يرفع المشاركون التقارير حول تجاربهم بأنفسهم).

وتتمتع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرّاً لها (أي المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) بموقع جيدٍ للمساهمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهي تستوحي برامج عملها من تحدي القضاء على الجوع الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة. وكما شدد التقرير الحديث الصادر عن الفريق الرفيع المستوى (صفحة ٣٠ من النص الإنكليزي)، توجد خمس غايات:

- وضع حدّ للجوع وحماية حق الجميع في الوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية والمعقولة التكلفة؛
- الحد من التقزّم بنسبة x في المائة والهزال بنسبة y في المائة وفقر الدم بنسبة z في المائة لدى كل الأطفال دون سن الخامسة؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية بواقع x في المائة مع التركيز على زيادة عائدات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل مستدام والوصول إلى سبل الري؛
- اعتماد ممارسات مستدامة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك في المياه العذبة والمحيطات وإعادة بناء أرصدة الأسماك المحددة لتصل إلى مستويات مستدامة؛
- الحد من الخسائر ما بعد الحصاد ومن هدر الأغذية بنسبة x في المائة.

وشدد الفريق على الاستدامة باعتبارها قاعدةً أساسيةً للجهود الرامية إلى بناء الازدهار الدائم للشباب. ويدعو الفريق إلى تحقيق "ثورة البيانات" للتنمية المستدامة مشيراً إلى قدرة البيانات المفتوحة والمتاحة على المساهمة في التنمية المستدامة وضرورة استخدام موارد البيانات غير التقليدية (مثل الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية). ويشدد التقرير أيضاً على ضرورة تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والعرق والمكان والدخل وحالات العجز وغيرها من التصنيفات.

زيادة الطلبات على النظام الإحصائي العالمي

تمثّل ضرورة تحسين الرصد تحديات هائلة على النظام الإحصائي العالمي. ولا يمكن لموارد البيانات وأدوات المسح المستخدمة حالياً في عمليات الرصد العالمية والوطنية أن توفر البيانات الآنية والبيانات المصنفة بدقّة. وتظل قدرة العديد من البلدان النامية على رصد عدّة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية ضعيفةً وغالباً ما تعتمد على دعم من المنظمات الدولية أو مبادراتها. وستفرض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الكثير من الطلبات الإضافية على النظم الاحصائية في البلدان النامية.

مشروع "أصوات الجياع" للمنظمة

يوصي تقرير الفريق الرفيع المستوى بتخصيص هدف من الأهداف الإنمائية المستدامة لمسألة الأغذية والتغذية يضم خمس غايات. وتدعو الغاية الأولى منها إلى وضع حد للجوع. وفي هذا المجال، سيشكّل مشروع "أصوات الجياع" للمنظمة أداةً ابتكارية للرصد.

ويهدف مشروع "أصوات الجياع" إلى إنشاء معيار عالمي جديد لقياس انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس تجربة انعدام الأمن

(يتبع)

الإطار ١ (يتبع)

الغذائي. ويرتكز هذا النهج على ثمانية أسئلة صُمّمت لتحديد مكان المشارك على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (أي إن كان انعدام الأمن الغذائي خفيفاً أو معتدلاً أو حاداً). وسيعزز المشروع قدرة المنظمة على رصد الأمن الغذائي العالمي عن طريق جمع البيانات من استطلاع غالوب العالمي (Gallop World Poll) سنوياً وعالمياً. وتجمع المعلومات على صعيد فردي مما يسمح بمراقبة التفاوت في الوصول إلى الأغذية على أساس نوع الجنس وغيره من الخصائص. وباشرت المنظمة العمل بشكل وثيق مع أربعة بلدان من الشراكة المتجددة لنهج موحّد للقضاء على الجوع في أفريقيا: وهي أنغولا وإثيوبيا وملاوي والنيجر.

ومن خلال مشروع "أصوات الجياع" ستضع المنظمة خط أساس لقياس التقدّم المحرز على صعيد الحد من انعدام الأمن الغذائي في كل بلدان العالم بحلول عام ٢٠١٥.

[1] الأمم المتحدة، ٢٠١٣. شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نيويورك، الولايات المتحدة.

الأمن الغذائي وأبعاده الأربعة

توافر الأغذية: تحسّن كبير، لكن التقدم متفاوت بين الأقاليم ومع مرور الزمن

يؤدي توافر الأغذية دوراً بارزاً على صعيد الأمن الغذائي. فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معيّنة من السكان علماً أنه ليس شرطاً كافياً لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب. وشهدت إمدادات الأغذية في العقدين الماضيين نمواً أسرع من النمو السكاني في البلدان النامية، مما أدّى إلى ارتفاع توافر الأغذية للشخص الواحد. والأمر سيّان بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الغذائية التي آسيا الغربية أسرع من معدّل الاحتياجات من الطاقة الغذائية ما أفضى إلى ارتفاع مستويات كفاية الطاقة في معظم البلدان النامية باستثناء غرب آسيا (الجدول ٢). وارتفع مدى كفاية متوسط إمدادات الطاقة الغذائية – أي إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسّط الحاجة إلى الطاقة الغذائية – بنسبة قاربت الـ١٠ في المائة خلال العقدين الماضيين في الأقاليم النامية ككلّ. ويتّسق هذا التحسن مع انخفاض نسبة نقص التغذية من قرابة ٢٤ في المائة إلى ١٤ في المائة من إجمالي عدد السكّان خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣.

كما تحسّنت نوعية النظم الغذائية. ويظهر ذلك مثلاً من خلال انخفاض حصّة الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات في معظم الأقاليم منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (الشكل ٨). وبشكل عام، عرفت النظم الغذائية في الأقاليم النامية جملةً من التحسينات على مدى العقدين الماضيين. فمثلاً ارتفع مدى توافر الفاكهة والخضار ومنتجات الثروة الحيوانية والزيوت النباتية بواقع ٩٠ و٧٠ و٣٢ في المائة على التوالي منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وأدى هذا إلى تحسين النظم الغذائية بشكل عام بما في ذلك ارتفاع توافر البروتينات للشخص الواحد بنسبة ٢٠ في المائة. وحدهما أفريقيا وآسيا الجنوبية لم تتمكنا من الاستفادة كلياً من هذا التحسّن، إذ بقيت النظم الغذائية في هذين الإقليمين غير متوازنة وتعتمد بشدة على الحبوب والجذور والدرنات.

ولا تأتي المساهمات الرئيسية لدعم توافر الأغذية من الزراعة فحسب، بل وكذلك من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومنتجات الغابات. ويأتي ما بين ١٥ و٢٠ في المائة من إجمالي البروتين الحيواني المستهلك من الحيوانات المائية التي تتسم بقيمة غذائية عالية وتشكّل مكمّلاً قيّماً للنظم الغذائية التي تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية. وتوفّر الغابات مجموعة واسعة من الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة على شكل أوراق وبذور وأصناف الجوز والعسل والفاكهة والفطر والحشرات والحيوانات البرية. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، تشكّل الأغذية الآتية من الأشجار حصّةً مهمّةً من النظم الغذائية الريفية. وأظهرت بعض التقارير أن مائة غرام من ثمرة شجرة البأوباب تعادل ١٠٠ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من الحديد والبوتاسيوم للأطفال و٩٢ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من النحاس و٤٠ في المائة من الكمية الموصى بها يومياً من الكالسيوم. وبحسب التقديرات، يعتمد حوالى ٢,٤ مليار شخص، أي زهاء ثلث السكان في الأقاليم النامية، على الحطب للطبخ وتعقيم المياه وحفظ الأغذية.

الجدول ٢

متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ حتى ٢٠١١-٢٠١٣

	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣*
	(نسبة مئوية)				
العالم	**١١٤**	**١١٧**	**١١٩**	**١٢٠**	**١٢٢**
الأقاليم المتقدمة	**١٣١**	**١٣٤**	**١٣٦**	**١٣٥**	**١٣٥**
الأقاليم النامية	**١٠٨**	**١١٢**	**١١٤**	**١١٧**	**١١٨**
البلدان الأقل نمواً	**٩٧**	**٩٧**	**١٠١**	**١٠٣**	**١٠٥**
البلدان النامية غير الساحلية	**٩٩**	**٩٨**	**١٠٤**	**١٠٧**	**١١٠**
الدول الجزرية الصغيرة النامية	**١٠٣**	**١٠٩**	**١١١**	**١١٣**	**١١٤**
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	**٩٧**	**٩٦**	**١٠١**	**١٠٢**	**١٠٥**
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط	**١٠٧**	**١٠٧**	**١١٠**	**١١٢**	**١١٤**
البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي	**١٠٤**	**١٠٣**	**١٠٦**	**١٠٨**	**١١٠**
أفريقيا	**١٠٨**	**١١٠**	**١١٣**	**١١٥**	**١١٧**
أفريقيا الشمالية	١٣٨	١٣٩	١٣٩	١٤١	١٤٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠٠	١٠٣	١٠٨	١٠٩	١١١
آسيا	**١٠٧**	**١١١**	**١١٣**	**١١٦**	**١١٧**
القوقاز وآسيا الوسطى		١٠٥	١١٨	١٢٠	١٢٥
آسيا الشرقية	١٠٧	١١٨	١١٩	١٢٤	١٢٤
جنوب شرقي آسيا	٩٩	١٠٦	١١٢	١١٦	١٢١
آسيا الجنوبية	١٠٦	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٨
آسيا الغربية	١٤٢	١٣٥	١٣٥	١٣٤	١٣٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**١١٧**	**١٢١**	**١٢٤**	**١٢٥**	**١٢٧**
البحر الكاريبي	١٠١	١٠٩	١١٠	١١٢	١١٤
أمريكا اللاتينية	١١٨	١٢٢	١٢٤	١٢٦	١٢٨
اوسيانيا	**١١٣**	**١١٢**	**١١٥**	**١١٦**	**١١٦**

ملاحظة: * إسقاطات.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٨

حصّة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات انخفضت في معظم الأقاليم منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ما يشير إلى تحسّن نوعية النظم الغذائية

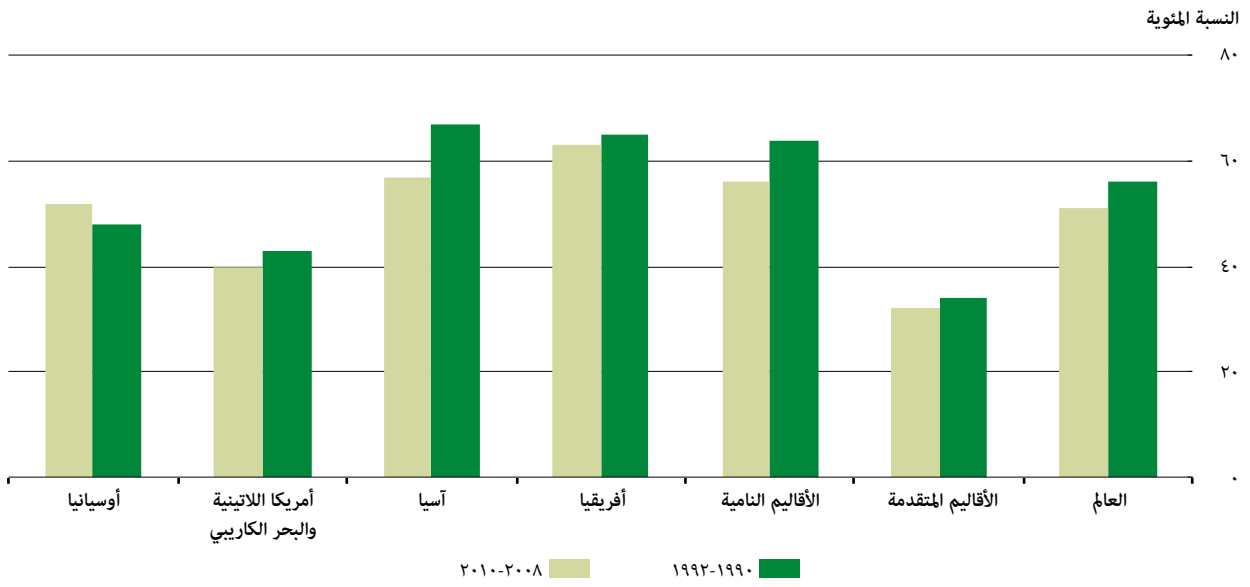

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الوصول إلى الأغذية: تحسّن ملحوظ يتماشى مع عملية الحد من الفقر

تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية إلى ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي. ويحدَّد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه. أمّا الوصول المادي فيحدَّد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات وسكك الحديد والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من المنشآت التي تسهّل عمل الأسواق. ولمداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ويمكن للتحسينات الحاصلة على مستوى الوصول الاقتصادي أن تنعكس على شكل انخفاض في معدلات الفقر. فسجلت معدلات الفقر ونقص التغذية انخفاضات على مدى السنوات العشرين المنصرمة لكن بنسب مختلفة. فبين ١٩٩٠ و٢٠١٠، تراجعت معدلات نقص التغذية من ٢٤ إلى ١٥ في المائة في الأقاليم النامية ككلّ في حين أن معدلات الفقر تراجعت من ٤٧ إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٨ (الشكل ٩).

ويمكن تحديد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال أسعار الأغذية وقدرة السكان الشرائية. فالمؤشر المحلي لأسعار الأغذية الذي يعرّف بنسبة معادل القدرة الشرائية الغذائية إلى معادل القدرة الشرائية بشكل عام، يسجّل تكلفة الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك. وعرفت هذه النسبة

الشكل ٩

اتجاهات تحقيق غاية الهدف الإنمائي ١ والتقدّم الفعلي على صعيد المؤشرات الأساسية، كل الأقاليم النامية

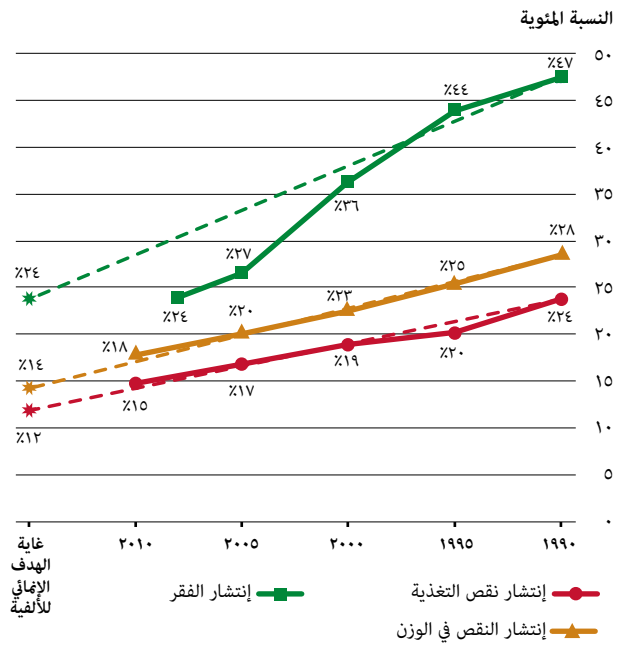

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ١٠

تطوّر مؤشر سعر الغذاء المحلي في الأقاليم المختارة

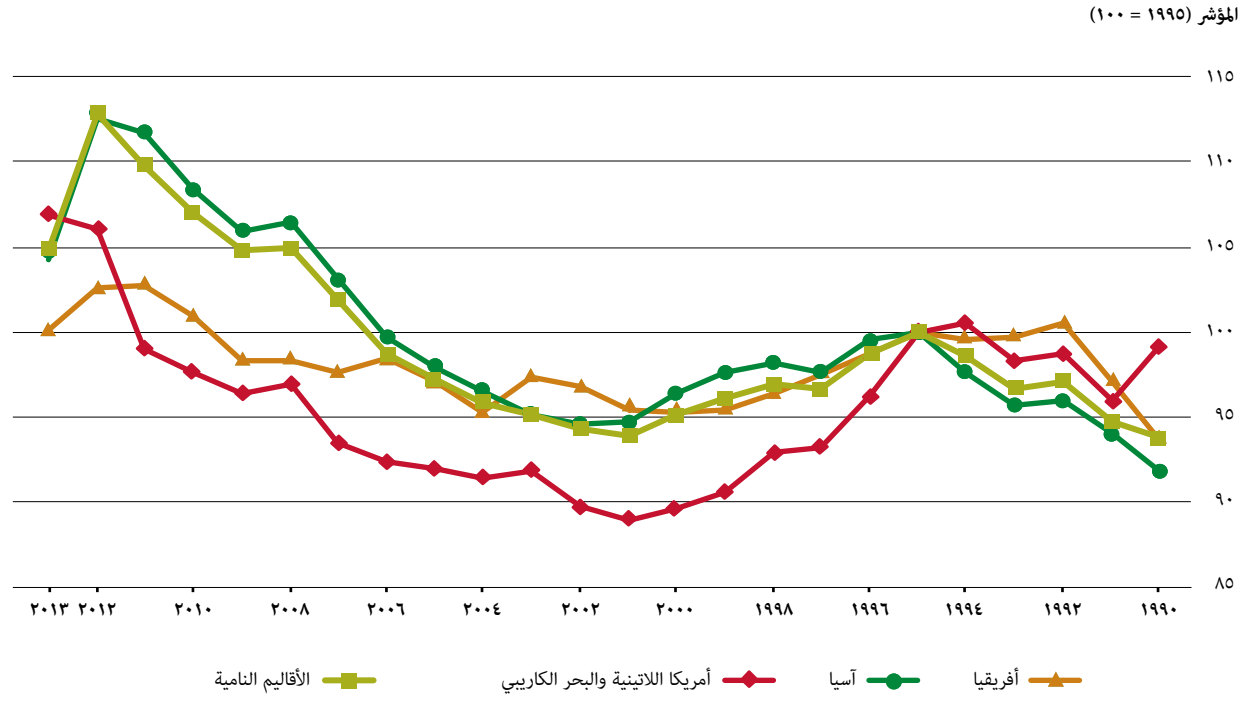

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

اتجاهاً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠١، لكنها استقرّت الآن على مستويات تتسق مع الاتجاهات على المدى الأطول لمعظم الأقاليم (الشكل ١٠).

استخدام الأغذية: تحسينات ملحوظة على صعيد المحددات والنتائج

ينطوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين. الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة. وهي تتضمن الهزال (أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول) والتقزّم (أي انخفاض الطول بالنسبة إلى السنّ) والنقص في الوزن (أي انخفاض الوزن بالنسبة إلى السنّ). وتُعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعّالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعّال.

وتعطي مؤشرات النتائج المتعلّقة باستخدام الأغذية فكرة عن تأثير عدم كفاية المتناول من الأغذية وتردي الأوضاع الصحية. فالهزال على سبيل المثال يأتي نتيجة عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى القصير أو نتيجة الإصابة بمرض أو التهاب، في حين أن التقزّم غالباً ما ينجم عن عدم كفاية المتناول من الأغذية على المدى الطويل، و/أو عن الالتهابات المتكررة و/أو الحالات المتكررة من نقص التغذية الحاد.

ولقد شهدت معدّلات انتشار التقزّم ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً في جميع الأقاليم النامية منذ ١٩٩٠ مما يشير إلى تحسّن التغذية نتيجة تعزيز توافر الأغذية والقدرة على الحصول عليها (الشكل ١١). ويبرز الشكل ١١ أن التقدم المحرز في الحد من انتشار التقزّم كان محدوداً بعض الشيء مقارنة بذلك المحرز بالنسبة الى الحد من نقص الوزن في معظم المناطق. وفي المقابل مازالت العديد من البلدان في أفريقيا تسجّل معدلات انتشار تصل إلى عتبة الـ٣٠ في المائة أو أكثر وهو ما تصنّفه منظمة الصحة العالمية على أنه مرتفع أو مرتفع جداً[٣]. وتتركز أشدّ البلدان تضرراً في شرق أفريقيا ومنطقة الساحل. وتسجّل بعض البلدان في آسيا الجنوبية معدلات تقزّم تصل إلى عتبة الـ٥٠ في المائة.

ولا يترافق التقدم من حيث توافر الأغذية والوصول إليها دائماً مع التقدم في استعمال الأغذية. ويُبرز ذلك إلى حد ما طبيعة سوء التغذية وارتباطها بمؤشرات قياسات الجسم البشري التي لا تظهر آثار انعدام الأمن الغذائي فحسب بل آثار الصحة السيئة والأمراض على غرار الإسهال والملاريا وفيروس ومتلازمة نقص المناعة البشرية والسلّ. ويشكّل التقزّم بشكل خاص أحد أعراض نقص التغذية التي لا يمكن عكس اتجاهها مما يعني أن التحسينات لن تكون ظاهرة إلا على مدى فترة زمنية أطول.

ويشكّل النقص في الوزن مؤشراً مباشراً وأكثر مراعاةً بكثير لاستخدام الأغذية، إذ يبرز التحسينات بشكل أسرع من التقزّم. لكن، ولكن هنا أيضاً، تحجب التغييرات الحاصلة على المستوى العالمي التباينات الكبيرة بين الأقاليم. وبفضل التحسينات في البلدان الآسيوية بشكل أبرز تم الحد من انتشار النقص في الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة. وفي حين ما زالت آسيا كإقليم تسجّل فيها أعلى معدلات انتشار النقص في الوزن لدى الأطفال ما دون عمر ارتياد المدرسة، سجّلت آسيا أعظم تقدم منذ عام ١٩٩٠ مع انخفاض معدلات الانتشار من ٣٣ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة عام ٢٠١٠. وكان التقدم أبطأ في أفريقيا حيث انخفضت معدلات الانتشار من ٢٣ إلى ١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ (الشكل ١١).

ويتأثر استخدام الأغذية بطريقة معالجتها وتحضيرها وتخزينها. وتشكّل الصحة الجيدة شرطاً مسبقاً ليتمكن جسم الإنسان من امتصاص المواد المغذّية بفعالية فيما تساعد الأغذية النظيفة على الحفاظ على جسم صحي. والوصول إلى المياه النظيفة أمرٌ محوريٌّ لتحضير الأغذية الصحية والنظيفة والحفاظ على جسم صحي.

الشكل ١١

إنتشار التقزّم والنقص في الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة بحسب الأقاليم

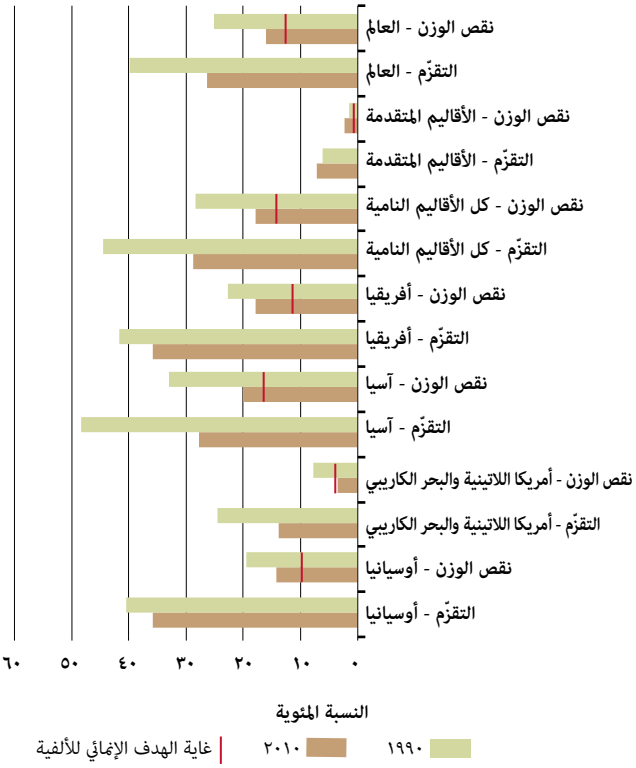

المصدر: قاعدة البيانات العالمية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن التغذية، مراجعة العام ٢٠١١ (أنجزت في يوليو/تمّوز ٢٠١٢).

الشكل ١٢

أحرز تقدم واسع في مجال في توفير الوصول إلى إمدادات المياه المأمونة

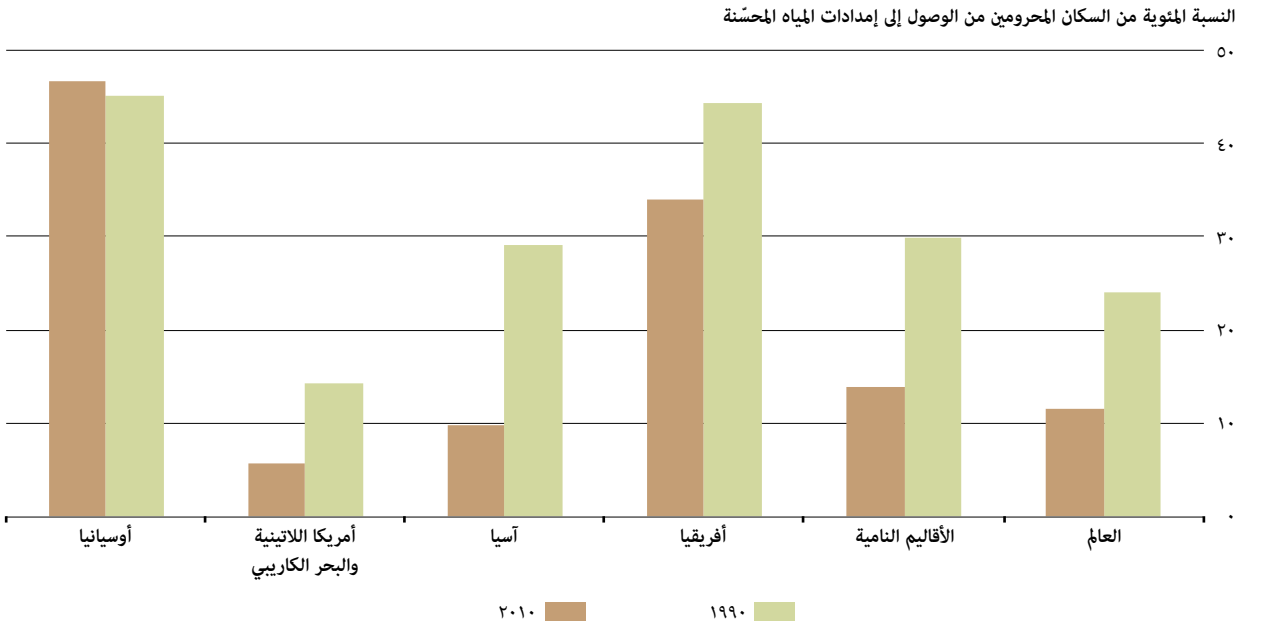

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وشهدت السنوات العشرون الماضية تقدماً ملحوظاً في هذا المجال إذ انخفضت نسبة سكان العالم الذين لا يصلون إلى مياه الشرب المناسبة من ٢٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة عام ٢٠١٠. وبالتالي فقد تم تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية على المستوى العالمي. غير أن التقدّم المحرز اتسم، مرّةً أخرى، بالتفاوت بين الأقاليم وكان محدوداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل ١٢). وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن ٦١ في المائة فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يصلون إلى إمدادات المياه المحسّنة مقابل ٩٠ في المائة في أفريقيا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومعظم بلدان آسيا. ويوجد تفاوت مماثل ضمن البلد الواحد، لا سيما بين المناطق الريفية والحضرية.

الاستقرار: التعرّض للمخاطر على المدى القصير قد يهدد التقدم على المدى الطويل

تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرّض للمخاطر ومداها. وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهّزة للريّ ما يوفّر مقياساً لمدى التعرّض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية. وثمّة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرةً على الأمن الغذائي مثل تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات. وتغطي مجموعة المؤشرات عدداً من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي.

ومن غير الممكن القيام باستعراض شامل ودقيق لإجراءات الاستقرار بسبب ضيق المجال. لذا سيدور مضمون الفقرات التالية حول جانبين مهمين للاستقرار، أي إمدادات الأغذية واستقرار أسعارها.

وقد دفعت الاتجاهات غير القابلة للتوقع في أسواق الأغذية الدولية بقضية هشاشة الأمن الغذائي إلى مقدّمة النقاش حول السياسات الغذائية. غير أن البيانات المتاحة حديثاً حول التغيرات في أسعار المستهلك بالنسبة الى الأغذية تشير إلى أن التغيرات في أسعار الأسواق الدولية للسلع قد يكون لها أثر أقل على أسعار المستهلك مما كان متوقعاً في البداية (راجع القسم "ما كان وقع تقلّبات الأسعار خلال السنوات الماضية؟"، الصفحة ١٣). وفي الأماكن التي أدت فيها صدمات الأسعار العالمية إلى تقلّبات محليّة كبيرة، واجه منتجو الأغذية خطر خسارة رأس المال والمدخلات التي استثمروها. أمّا القدرة الضعيفة لصغار المنتجين، مثل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، على التأقلم مع تأرجح أسعار المدخلات والمخرجات الكبير فتجعلهم يبتعدون عن المخاطرة وتحد من ميلهم إلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة والاستثمار فيها وأخيراً تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الإجمالي.

الشكل ١٣

إنتاج الغذاء تغيّر بشكل كبير في الأقاليم النامية منذ عام ١٩٩٠ مع تباينات إقليمية ملحوظة

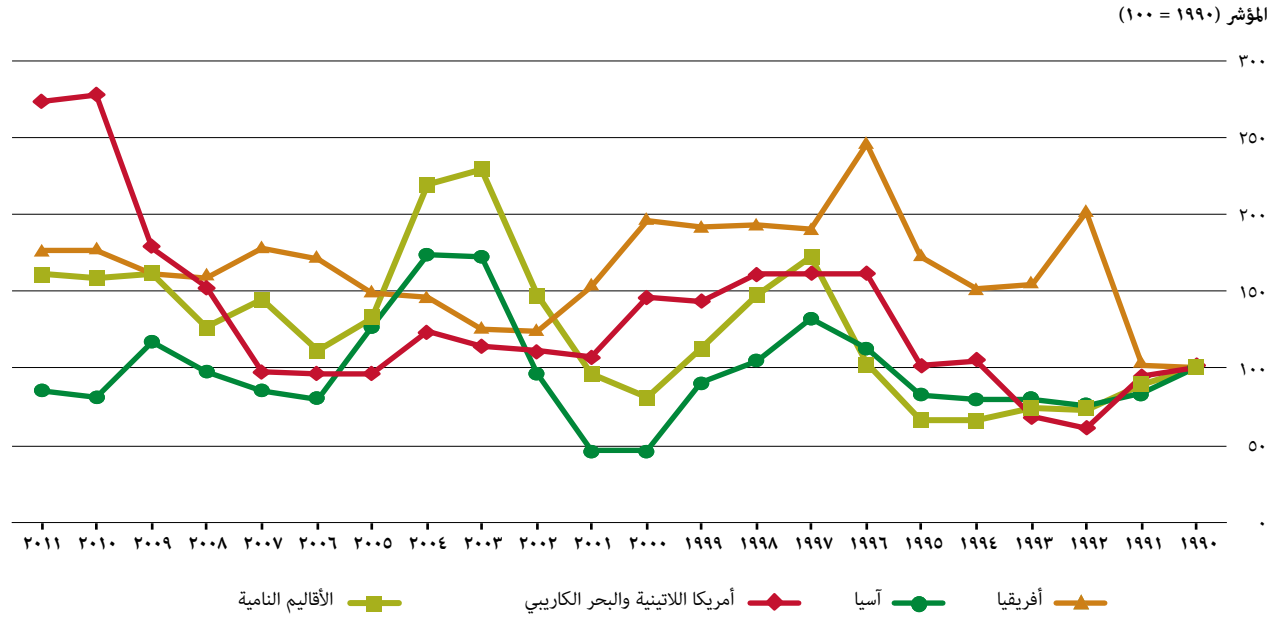

ملاحظة: الرقم الإشاري لإنتاج الأغذية في السنة t يحتسب على أنه انحراف الخطأ المعياري من اتجاهات السنوات الخمس الماضية. وهو اتجاه إسمي متعدد من الدرجة ٣ على الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١١.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ومع تأرجح الأسعار، شهدت إمدادات الأغذية تقلبات أكثر من المعتاد في السنوات الأخيرة. لكن هناك أدلة تشير إلى أن التقلبات في الإنتاج أدنى من تقلبات الأسعار، وتقلّبات الاستهلاك أدنى من تقلبات الإنتاج والأسعار معاً. ومن بين الأقاليم الرئيسية، عرفت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي أوسع تقلّبات في الإمدادات الغذائية منذ ١٩٩٠ في حين أنها كانت أصغر في آسيا. وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أبرز التقلبات التي طرأت على انتاج الغذاء للفرد الواحد (الشكل ١٣).

ويزداد اعتبار بُعد الأمن الغذائي المتعلّق بالهشاشة من حيث التغيّر المناخي. فقد ازداد عدد الظواهر المناخية الشديدة كالجفاف والفيضانات والأعاصير في السنوات الأخيرة وتفاقمت عدم القدرة على توقع الأنماط المناخية ما أدى إلى خسارات كبيرة في الإنتاج وإلى انخفاض المداخيل في المناطق المعرّضة لهذه الظواهر. ولعبت أنماط الطقس المتغيّرة دوراً في ارتفاع مستويات أسعار الأغذية وتقلبها. وتأثر أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والمستهلكون الفقراء بشكل خاص بوقع هذه التغيّرات المفاجئة.

وقد يلعب التغيّر المناخي دوراً أبرز في العقود القادمة. وسيشكّل الحد من آثاره والحفاظ على الموارد الطبيعية أهدافاً أساسية لا سيّما في مجال إدارة الأراضي والمياه ومغذيات التربة والموارد الوراثية. ويجب تركيز عملية تحسين إدارة الموارد الطبيعية على الحد من التقلبات على مستوى المخرجات الزراعية وعلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والتغيّر المناخي الطويل الأمد.

وتتجاوز الحاجة الملحّة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية مجال الزراعة بكثير. إذ تؤدي الغابات والأشجار من خارج الغابات دوراً كبيراً في حماية موارد التربة والمياه. فهي تعزز خصوبة التربة وتضبط المناخ وتوفّر موئلاً للملقحات البرية ومفترسات الآفات الزراعية. وتساعد على إضفاء الاستقرار على المخرجات الزراعية وتوفّر الحماية في وجه الظواهر المناخية الشديدة. ووفقاً لتقرير المنظمة تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٠[٤] يتم إدارة ٨ في المائة من غابات العالم (أي ٣٣٠ مليون هكتار) بغية تحقيق أهداف الحفاظ على المياه والتربة على وجه التحديد. فهي لا تؤمن مجموعة واسعة من الأغذية ذات القيمة التغذوية العالية على أساس منتظم فحسب، بل تساعد كذلك على حماية الوصول إلى الأغذية في شكل مكمّلات غذائية خلال الفترات التي تتميّز بالعوائد المنخفضة والكوارث الطبيعية والمصاعب الاقتصادية.

تسليط الضوء على الروابط بين مجموعة المؤشرات

يتعمّق القسم التالي المعنون "أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني"، الصفحات ٢٩ إلى ٤٢، بشكل أكبر في العلاقات القائمة بين مختلف مؤشرات الأمن الغذائي. وتشكّل مصفوفة الارتباطات بين المؤشرات نقطة انطلاق (الشكل ١٤)[٥]، يليها تحليل على المستوى القطري بشأن أوجه التشابه والتباين الأساسية الموجودة بين المؤشرات. فعلى سبيل المثال تطرح معدلات توافر الأغذية

الشكل ١٤

ارتباط مصفوفة مؤشرات الأمن الغذائي الأساسية، كل الأقاليم النامية

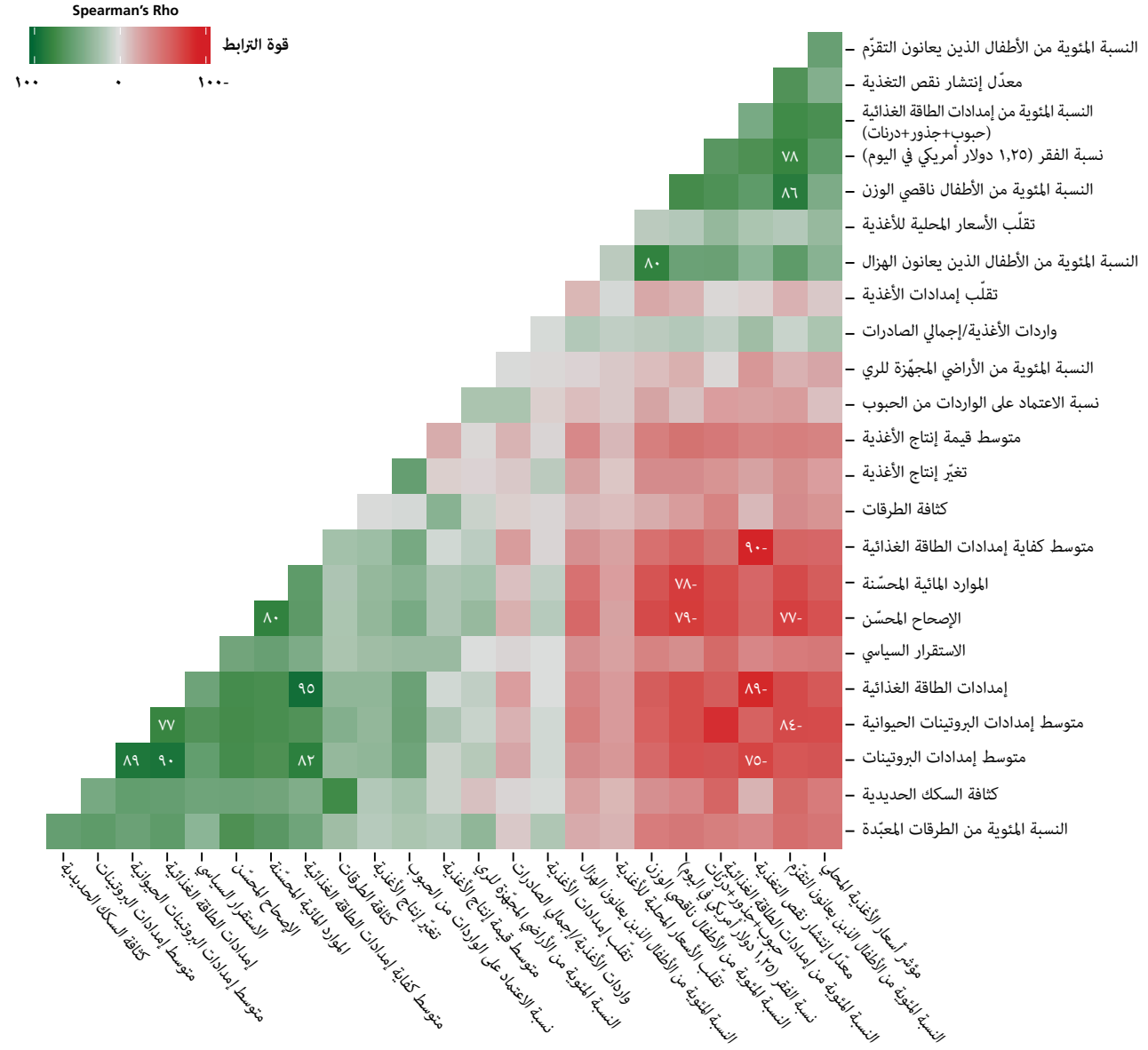

ملاحظة: العناوين الوصفية الكاملة لكل مؤشرات الأمن الغذائي واردة في الشكل ٧ من الصفحة ١٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المرتفعة المقترنة بمعدلات الاستخدام المنخفضة أسئلةً عمّا يحول دون استعمال الأغذية المتوافرة بشكل فعّال. والأمر ينطبق أيضاً بالنسبة لمعدلات نقص التغذية المرتفعة المتزامنة مع معدلات الفقر المنخفضة التي تطرح أسئلةً عن السبب الكامن وراء فشل الفقراء في الحصول على الأغذية. وقد تطرح أوجه الاختلاف مشاكل محتملة متعلقة بالقياس. وأيّاً كان الحال، تساعد الانحرافات على بلورة أجندة للبحث في أسباب وتبعات انعدام الأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة المتعلّقة بالقياس.

وتسلط اللمحات الواردة في هذا القسم الضوء على ستة بلدان وهي بنغلاديش وغانا ونيبال ونيكاراغوا وطاجيكستان وأوغندا، ويتم تفصيلها في دراسات الحالة المعروضة في القسم التالي المعنون "أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني" الصفحات ٢٩ إلى ٤٢. وقد تم انتقاء هذه البلدان لعدد من الأسباب منها أنها غالباً ما تظهر انحرافات عن الارتباطات النموذجية بين مؤشرين خاصين بالأمن الغذائي.

السؤال ١: هل ينطوي تحسين الوصول إلى الأغذية على استخدامها بشكل أفضل؟

تنطبق هذه الحالة على العديد من البلدان. فمن الشائع أن يقابل مستوى المتناول من الطاقة الغذائية المنخفض، كما تظهره معدلات انتشار نقص التغذية العالية، معدلات مرتفعة لأشكال أخرى من سوء التغذية. وعموماً يتم الربط بين الحد من نقص التغذية والتحسينات في الحالة التغذوية العامة للسكان (الشكل ١٥)، على الرغم من أن الربط يكون ضعيفاً نوعاً ما مع وصول معامل التحديد إلى ٢٨ في المائة فقط.

ويشير انخفاض معامل التحديد إلى الاستثناءات المتواترة لقاعدة انخفاض نقص التغذية مقابل انخفاض التقزّم إذ تشذّ بلدان عديدة في أفريقيا الشمالية وآسيا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن هذه القاعدة. وتشكل غانا أحد البلدان التي تشذّ عن القاعدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث وصل معدّل انتشار نقص التغذية إلى ما دون سن الخامسة في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لكن التقارير تبيّن أن أكثر من ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم. وينسحب هذا المشهد على نيبال. أمّا مالي فتعتبر حالةً قصوى: إذ وصل انتشار نقص التغذية إلى ٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بحسب التقديرات، في حين أن ٣٨ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم. ويصحّ الأمر بالنسبة إلى فييت نام حيث وصل انتشار نقص التغذية إلى ٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في حين أن ٣٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم.

وقد تدعو حالات انخفاض معدلات نقص التغذية بشكل نسبي وارتفاع معدّلات سوء التغذية إلى اتخاذ تدابير سياساتية ووضع برامج

الشكل ١٥

العلاقة بين إنتشار نقص التغذية والنسبة المئوية للأطفال دون سنّ ارتياد المدرسة الذين يعانون التقزّم ضعيفة جداً

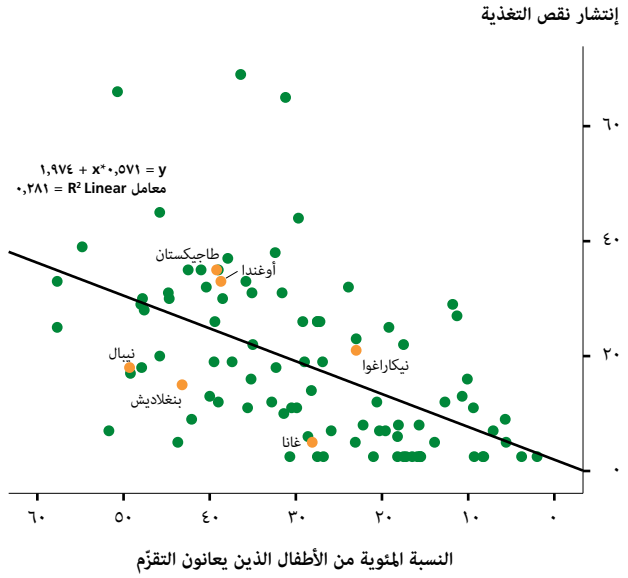

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

ذات صلة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الأغذية الآمنة والمغذّية وتعزيز التنوع في النظم الغذائي وتحسين سلامة الأغذية ودعم النظافة. والتقزّم بشكل خاص قد يأتي نتيجةَ حالات متكررة من الهزال الذي من الممكن أن يكون قد حصل منذ فترة قريبة لتكون الآثار ما زالت ظاهرة على الرغم من التحسّن العام على صعيد الأمن الغذائي. وقد تشهد البلدان حيث انخفضت معدلات نقص التغذية بشكل ملحوظ في فترة زمنية قصيرة مثل هذه الحالات.

السؤال ٢: هل تنطوي زيادة توافر الأغذية على انخفاض معدلات نقص التغذية؟

عموماً، تسجّل البلدان ذات الإمدادات الغذائية التي تفوق كمية الأغذية التي يحتاج إليها السكّان مستوياتٍ منخفضة من نقص التغذية وقصور التغذية. ويتجلّى ذلك بوضوح، على سبيل المثال، عندما يتم وضع انتشار نقص التغذية مقابل كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة (الشكل ١٦) ومن خلال التحاليل القطرية المفصّلة المعروضة في القسم التالي.

والربط بين توافر الأغذية الذي يقاس عن طريق كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة وانتشار نقص التغذية متصلٌ جزئياً ببناء المؤشرات. وتعبّر كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية المتوسطة عن إمدادات الطاقة الغذائية على شكل نسبة مئوية من معدل الاحتياجات

الشكل ١٦

كفاية إمدادات الأغذية وإنتشار نقص التغذية مرتبطان بشدة

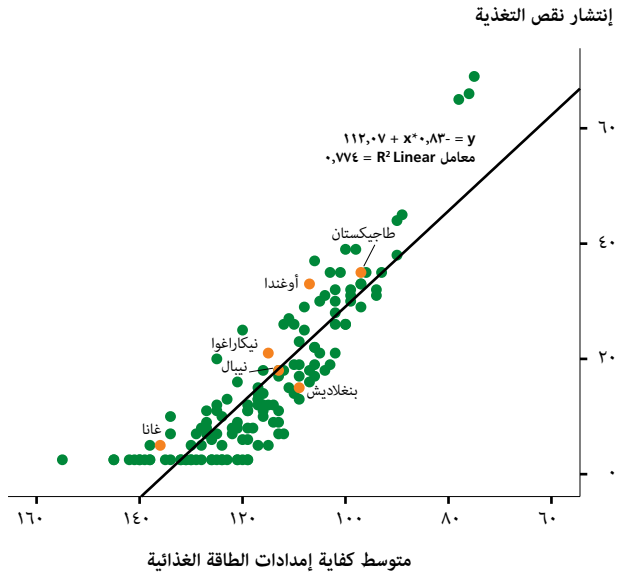

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

من الطاقة الغذائية، وبالتالي يظهر هذا المؤشر العناصر المستخدمة في قياس نقص التغذية. وتشير أوجه التباين الأخرى إلى الفروق المتعلّقة بالوصول إلى الأغذية (القياسات الخاصة بالتوزيع في مؤشر انتشار نقص التغذية) وإلى ارتكاز انتشار نقص التغذية على الحد الأدنى من الاحتياجات من الطاقة الغذائية.

السؤال ٣: هل ينطوي ارتفاع توافر الأغذية على استخدام أفضل لها؟

في العديد من البلدان، يكون هذا الربط صحيحاً عندما تُقارَن المؤشرات الدالة على استخدام الأغذية، مثل نسبة التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة، بمؤشرات توافر الأغذية مثل كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية (الشكل ١٧). وتنطبق هذه الحالة على معظم البلدان المذكورة في القسم التالي لا سيما بنغلاديش وغانا ونيبال. إلا أنها تصح أيضاً في عدّة بلدان أفريقية منها بنن وغينيا بيساو ومالي والنيجر التي تسجّل جميعها نسب تقزّم تصل إلى ٥٠ في المائة. وفي هذه الحالات، لم تُتَرجَم الإمدادات الغذائية الوفيرة إلى استخدام أفضل للأغذية وإلى تحسن التغذية. وهذا يشير إلى أن تدخلات السياسة العامة التي من شأنها تحسين هذه الجوانب من الأمن الغذائي قد تعود بفوائد كثيرة. وبحسب السياق المحلّي، فقد تندرج السياسات الرامية إلى تحسين التغذية، والدعم لزيادة التنوع الغذائي وبرامج المكملات الغذائية في إطار هذه الإجراءات.

وتشير النتائج على المستوى القطري إلى أنه غالباً ما يرتبط انخفاض النوعية الغذائية باستخدام سيئ للدخل ولا سيما بارتفاع نسب التقزّم (الشكل ١٨). ويتأكّد هذا الاستنتاج في التحليل الأكثر تعمّقاً المعروض في دراسات الحالة القطرية الواردة لاحقاً في هذا التقرير. لكن أوغندا تشكّل استثناءً لأن النظم الغذائية فيها متنوّعة تقليدياً. وتُستمد الطاقة من أغذيةٍ غير الحبوب والجذور والدرنات كالموز الهندي مثلاً.

وتمثّل بوروندي وباكستان استثناءين آخرين ذلك أن السعرات الحرارية من الأغذية الأساسية تشكّل أقل من ٥٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية في هذين البلدين، إلا أن انتشار التقزّم مرتفع، فيصل إلى ٥٠ في المائة في بوروندي و٤٣ في المائة في باكستان. ولا تتاح النظم الغذائية المتوازنة في باكستان للشرائح الفقيرة من السكان التي تعتمد على بعض الأغذية الأساسية الغنية بالنشويات. وقد تدعو الحاجة بالتالي إلى وضع سياسات تعزز دعم شبكات الأمان ووصول الفقراء إلى الأغذية الأكثر تنوّعاً وتغذية. وتَبرز الحاجة أيضاً إلى الاستثمار في خدمات التعليم والصحة. وقد تكون الممارسات الفضلى في الرضاعة وتوفير الأغذية المدعّمة على القدر نفسه من الأهمية. غير أن الكمية الإجمالية للأغذية المتاحة في بوروندي تعتبر منخفضةً حتى أن الإمدادات الغذائية الموزّعة بالتساوي قد لا تساعد على الحؤول دون النتائج السلبية في قياسات الجسم البشري كارتفاع معدلات انتشار التقزم مثلاً. وفي هذا السياق، تشمل

الشكل ١٧

العلاقة بين كفاية إمدادات الأغذية والتقزّم ضعيفة

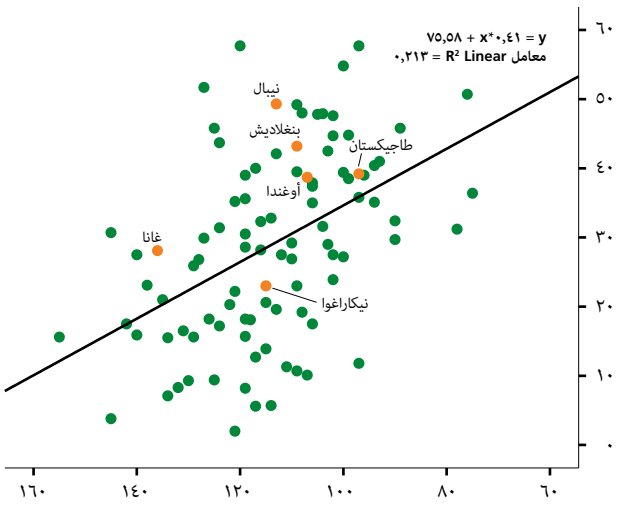

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

السياسات الواجب النظر فيها إعطاءَ الأولوية لزيادة الإمدادات الغذائية من خلال زيادة الإنتاج وإذا أمكن من خلال زيادة الواردات أيضاً.

السؤال ٤: هل ينطوي الحد من الفقر على الحد من الجوع دائماً؟

للفقر دور مهمٌ في بعد الأمن الغذائي الخاص بالوصول إلى الأغذية. فقد انخفضت معدلات الفقر المدقع الذي يقاس بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بـ ١,٢٥ دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد بشكلٍ ملحوظ منذ ١٩٩٠ على الرغم من التفاوت بين الأقاليم والبلدان[٦]. وفي عام ١٩٩٠، وصلت نسبة الأشخاص الذي يعيشون في حالات الفقر المطلق إلى ٤٨ في المائة في الأقاليم النامية. وفي حين شهدت الصين وغيرها من بلدان آسيا الشرقية الانخفاض الأبرز في نسب الفقر، كان الانخفاض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الجنوبية أقل بكثير. وعموماً، تشير التقديرات الأولية إلى أن العالم النامي حقق عام ٢٠٠٨ غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثلة في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف، مع وصول نسبة الأشخاص الذين يعيشون بـ١,٢٥ دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد إلى ٢٤ في المائة.

ويرتبط ارتفاع مستويات الفقر بارتفاع معدّل انتشار نقص التغذية (الشكل ١٩)، على الرغم من غياب الارتباط المباشر بين الجوع والفقر المدقع. فعلى سبيل المثال لا تشير مستويات الفقر المدقع المنخفضة بالضرورة إلى مستويات منخفضة من نقص التغذية كما هي الحال في طاجيكستان. فالبلد يتسم بمستويات منخفضة من الإنتاج الزراعي وفي الوقت عينه يبدو أن للغذاء دوراً بارزاً بين السلع الأساسية لأعدادٍ كبيرةٍ من السكان. وفي ظروف مماثلة، قد يفضي تعزيز الإنتاجية وفعاليةٍ نظم توزيع الأغذية وقدرتها على توفير ما يكفي من الأغذية السليمة والمغذية التي يمكن للمستهلكين الوصول إليها، إلى نجاحات سريعة في مكافحة الفقر والجوع على حدٍ سواء.

وفي بلدان أخرى، ترتبط مستويات الفقر المدقع المرتفعة بانخفاض مستويات استخدام الأغذية نتيجة عوامل كعدم توافر إمدادات المياه المأمونة والإصحاح. وتشمل الأمثلة بلداناً مثل تشاد وهايتي وليبيريا وموزامبيق إلى جانب بنغلاديش وغانا المندرجتين ضمن لائحة البلدان التي سيتناولها القسم التالي. وفي البلدان التي تنخفض فيها نسب انتشار نقص التغذية نسبياً، تقترب نسبة كبيرة من السكان من مستوى الدخل الذي يجعل طلبهم على سلامة الأغذية والنظافة يرتفع أسرع من طلبهم على المزيد من السعرات الحرارية الأساسية.

وتسجّل بلدان أخرى مستويات عالية من الفقر المدقع ومستويات منخفضة نسبياً من نقص التغذية منها نيبال وسوازيلند وفييت نام. وهذا المزيج أكثر شيوعاً من ذلك الذي يسجّل فيه انعدام الأمن الغذائي مستويات أعلى من مستويات الفقر. وفي هذه البلدان، يقل ارتباط أسباب الفقر الأساسية بإنتاج الغذاء ونظم التوزيع مباشرةً لترتبط على الأرجح بأنشطة اقتصادية أخرى. وبالتالي قد تحتاج استراتيجيات الحد من الفقر إلى التركيز على نقاط الدخول غير المتعلّقة بالأغذية والزراعة.

الشكل ١٨

الزيادة في نسبة الأغذية النشوية في النظم الغذائية قد تؤدي إلى تفاقم التقزم

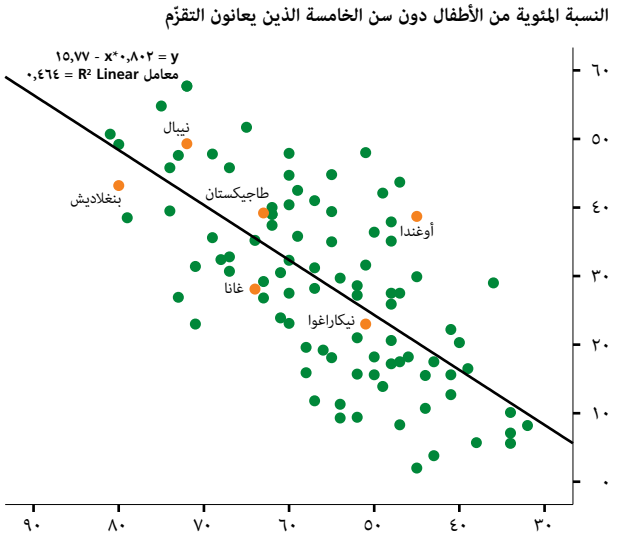

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

الشكل ١٩

معدلات نقص التغذية والفقر عادةً ما تترابط على المستوى القطري على الرغم من بعض الاستثناءات

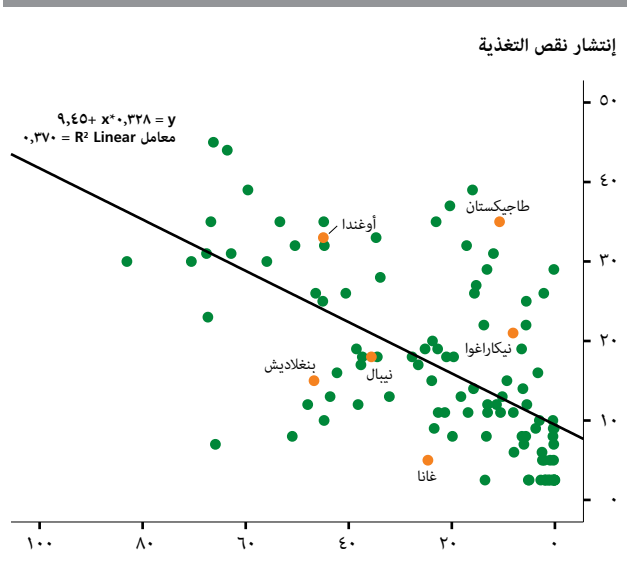

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وحيث ينتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر، يصبح ارتباطه بالفقر أضعف. وأسباب ذلك متعددة. فالمستهلكون الأيسر حالاً نسبياً قد يخصصون جزءاً من دخلهم الإضافي لشراء السلع غير الغذائية مثل الهواتف النقّالة على سبيل المثال (وهي أداة تواصل ضرورية بشكل متزايد) أو للانتقال إلى الأغذية ذات التكلفة الأعلى على غرار الانتقال من الكسافا إلى الأرز أو من الحبوب إلى المنتجات الحيوانية. وقد لا يُحدث هكذا انتقال أية زيادة في متناول الطاقة أو أي تحسّن تغذوي على الإطلاق.

أخيراً، يشير فحص للبيانات القطرية المتوافرة عن قرب إلى مشاكل محتملة في القياس. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة الأشخاص الذي يعيشون في الفقر المدقع في نيكاراغوا عام ٢٠٠٥ إلى ١٢ في المائة بحسب التقديرات، في حين أن ٢٥,٥ في المائة من الأشخاص كانوا يعانون نقص التغذية المزمن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وتفيد البراهين بأن هذا التفاوت ينمّ عن ميزة خاصة متعلّقة بتوزيع الأشخاص حول عتبة الفقر المدقع – ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم الواحد - وبمتناول الطاقة الغذائية لديهم. وبالنسبة إلى العديد من الأشخاص، قد تكفي الكميات الصغيرة من المال لمساعدتهم على الإفلات من الفقر المدقع ولكن ليس من الجوع. ففي نيكاراغوا عام ٢٠٠٥ مثلاً، كان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون بما يربو بقليل على ٩ كوردوبا في اليوم الواحد، أي ما يعادل ١,٢٥ دولار أمريكي وما يكفي لشراء ٤٥٩ ١ كيلو سعرة حرارية فقط، مقارنةً بالحد الأدنى لمتطلبات الطاقة الغذائية الذي حددته المنظمة والبالغ ٨١٩ ١ كيلو سعرة حرارية في اليوم. لكن العديد من الأشخاص يجدون أنفسهم فوق عتبة خط الفقر المدقع بقليل: فحوالي ٣٢ في المائة من سكّان نيكاراغوا كانوا يعيشون بنحو ١٤,٦ كوردوبا (دولارين أمريكيين) أو أقلّ عام ٢٠٠٥. وعليه، يتمركز ٢٠ في المائة من السكان بين خط الفقر المدقع وخط الفقر. وفي عام ٢٠٠٥، كان مبلغ ١٤,٦ كوردوبا في المتوسط كفيلاً بشراء ٧٩٢ ١ كيلو سعرة حرارية، أي أقل من الحد الأدنى الضروري للقيام بأنشطة خفيفة والتمتّع بالحد الأدنى من الوزن المقبول.

الرسائل الرئيسية

- **الأمن الغذائي حالة معقّدة يمكن الإحاطة بأبعادها – التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار - على نحو أفضل من خلال مجموعة من المؤشرات.**

- **خلال السنوات العشرين الماضية، ارتفع توافر الأغذية في البلدان النامية على نحو أسرع من متوسط الاحتياجات من الطاقة الغذائية وتحسّنت نوعية النظم الغذائية. وينعكس الوصول الاقتصادي الأفضل إلى الأغذية في شكل تغيرات في معدّلات الفقر التي انخفضت بالتوازي مع معدلات نقص التغذية خلال الفترة عينها، على الرغم من تفاوت السرعة. وأدّت الاتجاهات غير القابلة للتوقع في أسواق الأغذية العالمية إلى وضع مسألة الهشاشة في مقدّمة المناقشات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي. وفي حين واجه منتجو الأغذية المخاطر العالية، كان أثر تقلبات الأسعار وارتفاعها الحاد محدوداً أكثر مما كان متوقعاً في البداية.**

- **يميل الجوع إلى الانتشار على نطاق واسع في البلدان التي لديها مستويات فقر عالية. ومن المحتمل أن يكون الجوع أشدّ وطأةً من الفقر لا سيما عندما يصل كلاهما إلى مستويات عالية. ونظراً إلى أن الأغذية تشكّل إحدى الحاجات الأساسية الأكثر استجابةً لمستوى الدخل، يصبح تعزيز المداخيل وتأمين شبكات الأمان الاجتماعي سبيلاً للحد من الجوع. وفي الأماكن التي يقل فيها انتشار نقص التغذية مقابل الفقر، تدعو الحاجة إلى القيام بالتدخلات الرامية إلى تحسين استخدام الأغذية.**

- **توافر الأغذية بكثرة لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول إلى الأغذية واستخدامها على نحو أفضل. ففي حال تردي الوصول والاستخدام على الرغم من توافر الأغذية الكافي، يجب إيلاء الأولوية للحماية الاجتماعية وتحسين توزيع الأغذية والبرامج التكميلية.**

- **يمكن تزامن نقص التغذية مع نقص الأغذية. لكن في بعض البلدان، تعتبر معدّلات نقص التغذية، المشار إليها بنسبة الأطفال الذين يعانون التقزّم، أعلى بكثير من معدّل انتشار نقص التغذية المشار إليه بعدم كفاية المتناول من الطاقة الغذائية. وتتسم التدخلات الرامية إلى النهوض بالتغذية في تلك البلدان بأهمية حاسمة لتحسين النواحي التغذوية للأمن الغذائي. وتتطلب التحسينات مجموعةً من التدخلات الهادفة إلى النهوض بالأمن الغذائي والتغذية في مجالات الزراعة والصحة والنظافة وإمدادات المياه والتعليم، مع استهداف النساء بشكل خاص.**

أبعاد الأمن الغذائي على المستوى الوطني

مع أن الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ لا تزال في متناول اليد، يبقى التقدم غير متساوٍ ومن المحتمل أن تعجز بلدان كثيرة عن تحقيق الهدف المتمثل في خفض معدلات انتشار نقص التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويواجه العديد من هذه البلدان قيوداً شديدة. فالبلدان التي شهدت نزاعات في العقدين الماضيين، على سبيل المثال، واجهت على الأرجح انتكاسات كبيرة في مجال الحد من الجوع. وغالباً ما تتخلف البلدان غير الساحلية عن البلدان الساحلية لأنها تواجه تحديات مستمرّة للنفاذ إلى الأسواق العالمية، في حين أن البلدان النامية ذات البنى الأساسية السيئة والمؤسسات الضعيفة تواجه صعوبات من حيث تنفيذ السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ومعالجة أوجه التفاوت في الوصول إلى الأغذية.

ويتناول هذا القسم بالتفصيل ستة بلدان - وهي بنغلاديش وغانا ونيبال ونيكاراغوا وطاجيكستان وأوغندا - ويظهر مشهداً متفاوتاً من التقدم والنجاح من جهة، والنكسات وأوجه النقص في محاولة التصدي للجوع من جهة أخرى. وبغية الحد من الفقر والجوع، تدعو الحاجة إلى بذل جهود ناجحة خلال فترة زمنية طويلة، إلا أن الظروف - البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية - والتي تزيد من ضعف الأشخاص، تختلف جداً من بلد إلى آخر.

وقد نجحت كل من بنغلاديش وغانا ونيكاراغوا في خفض معدّل انتشار نقص التغذية إلى النصف منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ويأتي هذا الإنجاز نتيجة مزيج من العوامل كالنمو الاقتصادي المتواصل على مرّ عقود من الزمن والتجارة الحرة. أمّا بالنسبة إلى غانا ونيكاراغوا فتمثّلت هذه العوامل في الاستقرار السياسي والظروف المؤاتية في الأسواق الدولية والتي اتسمت بارتفاع أسعار الصادرات. ولكن الأهم كان التزام الحكومات المتعاقبة بخطط التنمية الريفية والحد من الفقر على المدى الطويل، والتي حددت ملامح ديناميكية التغيير.

وشهدت نيبال فترة طويلة من النزاعات والاضطرابات السياسية التي أضعفت فعالية مؤسساتها من حيث إنتاج الأغذية وتحسين القدرة على الحصول عليها. ومع ذلك، يبدو أنها على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. أما طاجيكستان، وهو بلد غير ساحلي يفتقر إلى البنى الأساسية والأراضي الإضافية القابلة للاستخدام في مجال الإنتاج الزراعي، فمن غير المحتمل أن يحقق الغاية الخاصة بالجوع، إذ أن عدم استكمال إصلاح الأراضي في طاجيكستان أدى إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية والمداخيل، وإن قابل ذلك تدفق التحويلات المالية من المهاجرين.

وما زالت أوغندا تواجه تحديات كبيرة في مجال نقص التغذية. ومن غير المحتمل أن تحقق الغاية الخاصة بالجوع بحلول عام ٢٠١٥ إذ أن معدلات النمو السكاني لديها من الأكثر ارتفاعاً في العالم، ونمو الإنتاجية الزراعية فيها منخفض وجزء كبير من السكان يعيشون بـ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم أو أقلّ.

بنغلاديش: الالتزام على المدى الطويل بالأمن الغذائي يولّد تقدماً ملحوظاً

يواجه الأمن الغذائي في بنغلاديش تحدياً تطرحه مجموعة من العوامل الخاصة بالكثافة السكانية المتزايدة باستمرار في البلد وتغيّر المناخ وندرة الموارد الطبيعية (مع الغياب شبه الكامل للأراضي الزراعية غير المحروثة) والتعرّض لصدمات الأسعار والفقر المتواصل. وعلى الرغم من هذه القيود، حققت بنغلاديش الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية (الشكل ٢٠). وتحقق هذا الانجاز

الشكل ٢٠

حققت بنغلاديش الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، فإمدادات الطاقة الغذائية كافية ومستقرة فيما تستمر زيادة إنتاج الأغذية

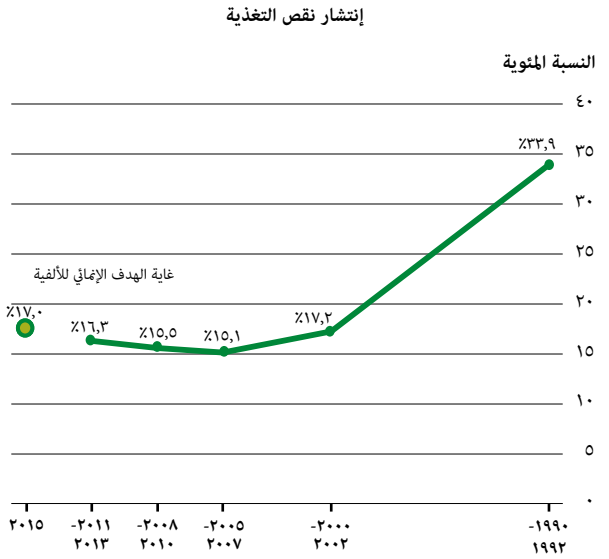

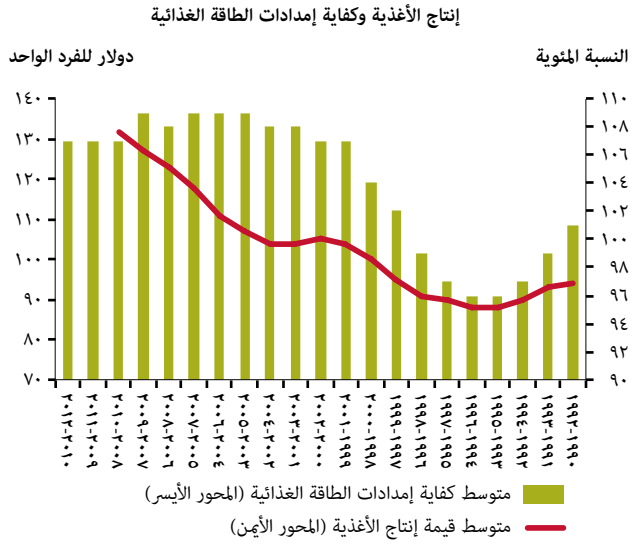

ملاحظة: تم تحديد القيمة المتوسطة لإنتاج الأغذية في الأسعار الدولية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الملفت في سياق النمو الاقتصادي السريع الذي عرفته في تسعينيات القرن الماضي نتيجة نمو الإنتاجية الزراعية[٧] الملحوظ، وبدفع من مجموعة من العوامل منها استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير أسواق المدخلات وانفتاح الاقتصاد.

غير أن هناك ٢٥ مليون شخص ما زالوا يعانون من نقص التغذية، فيما ارتفع معدّل انتشاره شيئاً فشيئاً منذ منتصف سنوات الألفين. ويبقى الأمن الغذائي بالتالي مسألةً مهمةً على جدول أعمال الحكومة يتم تعميمها على مستوى السياسات. وفي عام ٢٠٠٨ وُضعت سياسة غذائية وطنية شاملة تلتها خطة الاستثمارات القطرية عام ٢٠١١ التي تقدّم خارطة طريق واضحة لأصحاب المصلحة من أجل الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

وازدادت الإنتاجية الزراعية بشكل ملحوظ مع ارتفاع متوسط الغلّة وقيمة الإنتاج الزراعي للفرد الواحد على نحو كبير منذ منتصف التسعينيات القرن الماضي (الشكل ٢٠). ويتم تشجيع شركات البذور الخاصة على دخول قطاع البذور الزراعية في حين يجري تدعيم أطر العمل التنظيمية[٨]. وانتشر الري على نطاق واسع من خلال البرامج المستدامة لتطوير البنى الأساسية العامة، إلا أن الاهتمام انصب الآن على تعزيز الممارسات الزراعية المُوَفِّرة للمياه بغية معالجة مشكلة انخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة تكلفة الري[٩]. ويمدّ المصرف المركزي البنغلاديشي المزارعين بالمزيد من القروض في محاولة لزيادة الإنتاج الزراعي؛ ويتم إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بسبب عجز قطاع التمويل الصغير الواسع والحيوي عن الوصول إلى الشرائح الأكثر فقراً[١٠].

وأفضى التزام الحكومات المتتالية بتخفيف وطأة الفقر إلى إحراز تقدم ملحوظ في الحد من الفقر مما ينعكس على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢١). وتزامن تراجع الفقر مع تراجع مماثل في نقص التغذية ويبدو أن بنغلاديش على المسار الصحيح لتحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثّلة في خفض نسبة الأطفال ناقصي الوزن إلى ٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ (الشكل ٢١). إلا أن أوجه التفاوت الإقليمية موجودة والتقدم على صعيد معالجة نقص التغذية يشهد تباطؤاً في السنوات الأخيرة. ويشير هذا إلى أن مجرد الارتفاع في المداخيل غير كاف للحد من نقص التغذية. وفي عام ٢٠٠٩، كانت الحبوب تؤمن ٧٨,٣ في المائة من إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة. والانتقال من الحبوب إلى المنتوجات الغذائية المتنوعة ذات القيمة العالية لن يوفر الأغذية ذات القيمة الغذائية الأكبر فحسب، بل سيمنح الفرصة لزيادة مداخيل المزارعين. وبالتالي تعطي خطة الاستثمارات القطرية الأولوية لتنمية الزراعة المستدامة والمتنوّعة. ويشكّل تطوير المحاصيل المدعّمة حيوياً من خلال برامج مثل HarvestPlus ومشاريع مثل Golden Rice مثالاً عن كيفية دمج التغذية والزراعة في معالجة هذه المسائل.

الشكل ٢١

تبدو بنغلاديش على المسار الصحيح لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية من حيث الحد من الفقر ومن نسبة الأطفال الذين يعانون التقزّم والنقص في الوزن

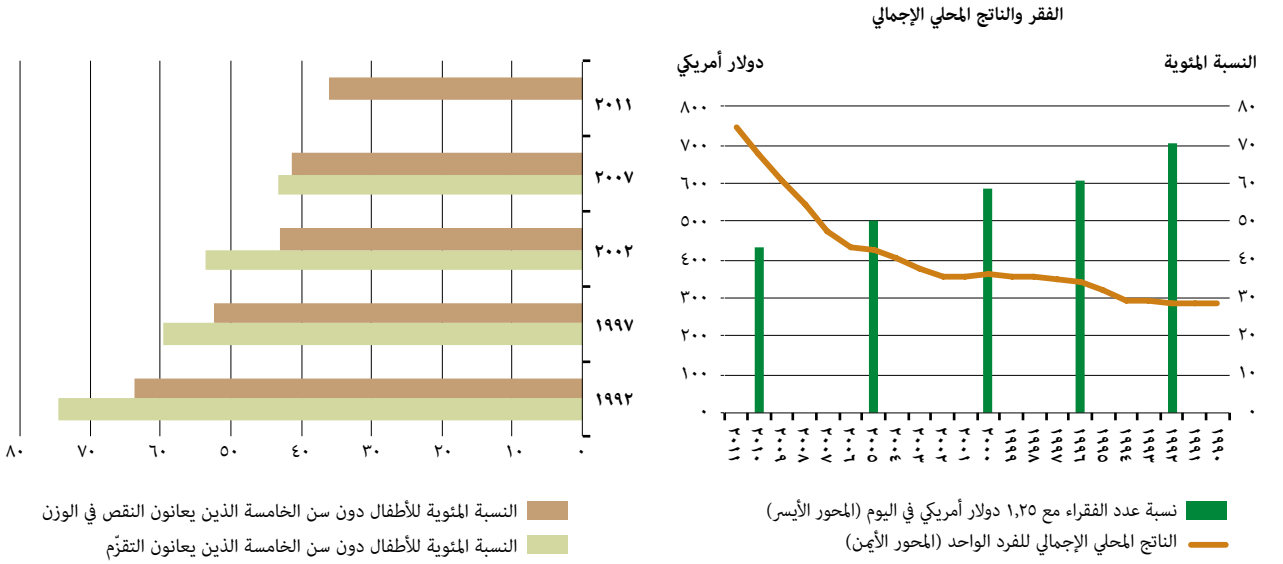

ملاحظة: تم تحديد عتبة الفقر في الأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥.
المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢ (جهة اليمين)؛ منظمة الصحة العالمية والمعهد الدولي لبحوث السكان والتدريب (بنغلاديش)، المسح الديمغرافي والصحي لبنغلاديش ٢٠١١ (جهة اليسار).

وأُحرز القليل من التقدم في تخفيض نسبة النساء اللواتي يعانين فقر الدم (٤٢ في المائة عام ٢٠١١ مقابل ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٤)، إلا أنه ما زال يعتبر مشكلةً صحيةً عامةً شديدةً في البلد. والاختلافات المبنية على أساس نوع الجنس، لا سيما على صعيد الأجور والوصول إلى المدخلات والأسواق، لها أثر على الأمن الغذائي والتغذية[١١]. وقد اختارت أسرٌ عديدة الهجرةَ الدولية أو الوطنية كاستراتيجية لتأمين سبل كسب العيش. ومنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي حتى الآن، هاجر ربع مليون شخص إلى الخارج كل سنة، ما ولّد تدفقات من المداخيل جراء التحويلات المالية التي بلغت زهاء الـ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢[١٢].

ووضعت بنغلاديش برنامجاً هاماً لشبكات الأمان تكمّلُه الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية بغية مساعدة أولئك العاجزين عن الاستفادة من منافع الفرص الإنتاجية الناشئة ومن تراجع مستوى الفقر. واتسم هذا البرنامج بالاستجابة لآثار تقلبات الأسعار السلبية على الفقراء. وكردّة فعلٍ لأزمة الأسعار لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مثلاً، وُضع برنامج لاستحداث الوظائف من أجل توفير الإغاثة المالية للأكثر ضعفاً أثناء المواسم العجاف وتشييد البنى الأساسية. وقد نجحت خلال السنوات الأخيرة نسخة محسّنة من هذا البرنامج، إلى جانب شبكات الأمان الأخرى وبرامج المنظمات غير الحكومية مثل برنامج "شارز" ذي الجهات المانحة المتعددة المعني بسبل كسب العيش، في القضاء على الجوع الموسمي الحاد غالباً الذي شهده شمال غرب بنغلاديش.

غير أنه توجد أوجه قصور ومشاكل تتعلق بسوء الاستهداف، مما يترك بعض الأسر خارج نطاق مساعدة شبكات الأمان[١٣]. ومن أجل معالجة هذه المسائل، تُبلور الحكومة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية بالارتكاز على نجاح البرامج الموجودة وبطريقة تشمل الابتكارات الرامية إلى مساعدة الفقراء على الخروج تدريجياً من الفقر[١٤]. وتهدف خطة الاستثمار القطرية إلى تنمية المؤسسات والقدرة على تعزيز نجاعة شبكات الأمان مع دعوةٍ لتدعيم الشراكات مع المنظمات غير الحكومية التي يختبر بعضٌ منها نماذج لتسهيل خروج الأسر تدريجياً من الفقر.

غانا: النمو الاقتصادي الواسع النطاق والمثير للإعجاب يحفّز تحقيق الإنجازات في مجال الأمن الغذائي

تعتبر غانا قصّة نجاح في أفريقيا بفعل النمو الاقتصادي المتين الذي شهدته طوال العقود الثلاثة الماضية – إذ نما الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة ٤,٥ في المائة كمتوسّط سنوي منذ ١٩٨٣، وبـنسبة ١٤ في المائة عام ٢٠١١ [١٥] (الشكل ٢٢). وشكّل الاستقرار السياسي (الشكل ٢٣) وإصلاحات السوق وشروط التبادل التجاري المؤاتية (إرتفاع أسعار الذهب والكاكاو) والمناخ الجيد للاستثمار عناصرَ دعمت النمو الاقتصادي. ويظهر نجاح البرامج الاقتصادية والإصلاحات ما يمكن انجازه من خلال الالتزام السياسي المستدام والشراكة مع الجهات المانحة[١٦]. ويجد البلد نفسه على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالفقر من الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، وسبق وحقق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (الشكل ٢٣). وفي الفترة ٢٠١١–٢٠١٣ عانى أقل من ٥ في المائة من السكان نقص التغذية.

ويعتمد الاقتصاد في غانا بشدّة على الزراعة؛ مع انخراط أكثر من نصف القوى العاملة في البلد في هذا القطاع. وخلال تسعينيات القرن الماضي، أدّت سلسلة من السياسات والإصلاحات المؤسسية إلى جانب مجموعة مناسبة من الاستثمارات إلى زيادة مستدامة في الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في غانا[١٧]. فارتفع الإنتاج الزراعي للفرد الواحد بنسبة ٥٥ في المائة خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠٠٨-٢٠١٠. وقام إصلاح قطاع الكاكاو الذي فُرضت عليه الضرائب بشكل غير مباشر، بدور محوري في تحقيق النمو الزراعي. ونجحت الاستثمارات في مجال البحوث وتنمية الجذور والدرنات وجهود الإرشاد في إدخال أساليب إنتاج ابتكارية، مما أدّى إلى زيادات في الغلة وتنمية الأصناف الجديدة الأكثر صمودًا[١٨].

وطال نمو الناتج المحلي الإجمالي المثير للإعجاب الذي وصل إلى ٥ في المائة كمتوسّط سنوي منذ ٢٠٠١، شرائح واسعة من السكّان في غانا، في حين انخفضت نسبة الفقر المدقع من ٥١,٧ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٢٨,٥ في المائة عام ٢٠٠٦ (الشكل ٢٢). وتم انتشال قرابة ٥ ملايين شخص من الفقر في ١٥ سنة فقط بفضل اقتسام منافع النمو

الشكل ٢٢

إرتفع الناتج المحلي الإجمالي في غانا بسرعة وانخفض الفقر، إلا أن التقدم كان أقل من حيث الحد من قلة التغذية

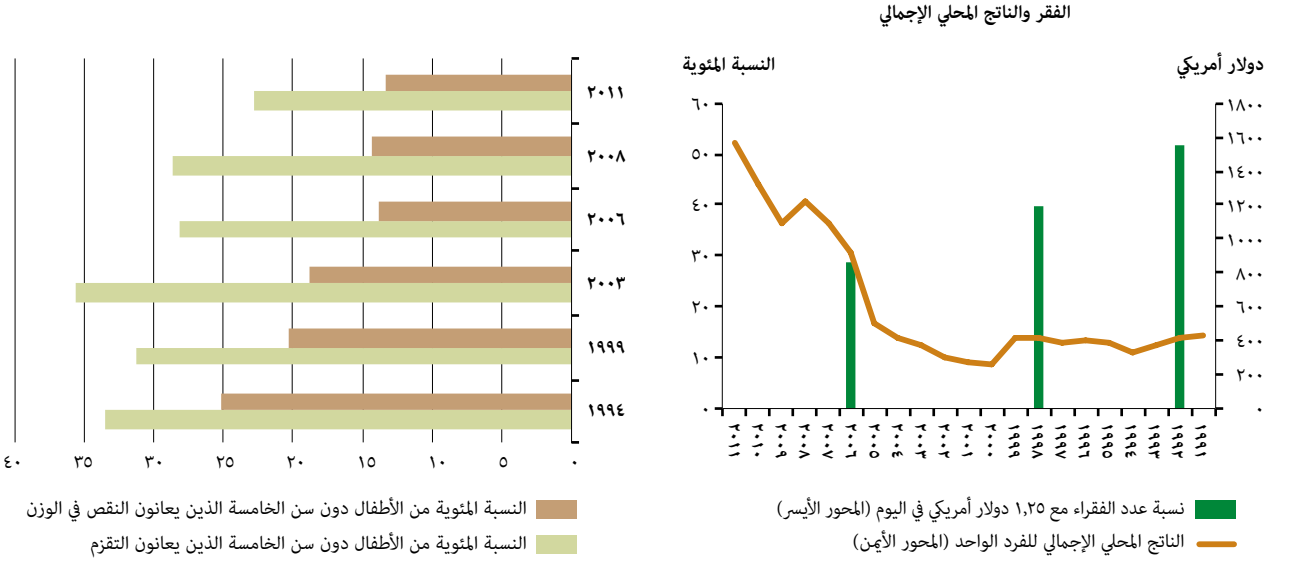

ملاحظة: تم تحديد عتبة الفقر بحسب الأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥.
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢ (جهة اليمين)؛ منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة (غانا)، ٢٠١٣، المسح الوطني العنقودي المتعدد المؤشرات، ٢٠١١ (جهة اليسار).

الشكل ٢٣

السلام والاستقرار السياسي ساعدا غانا على تحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ بحلول ٢٠٠٠-٢٠٠٢

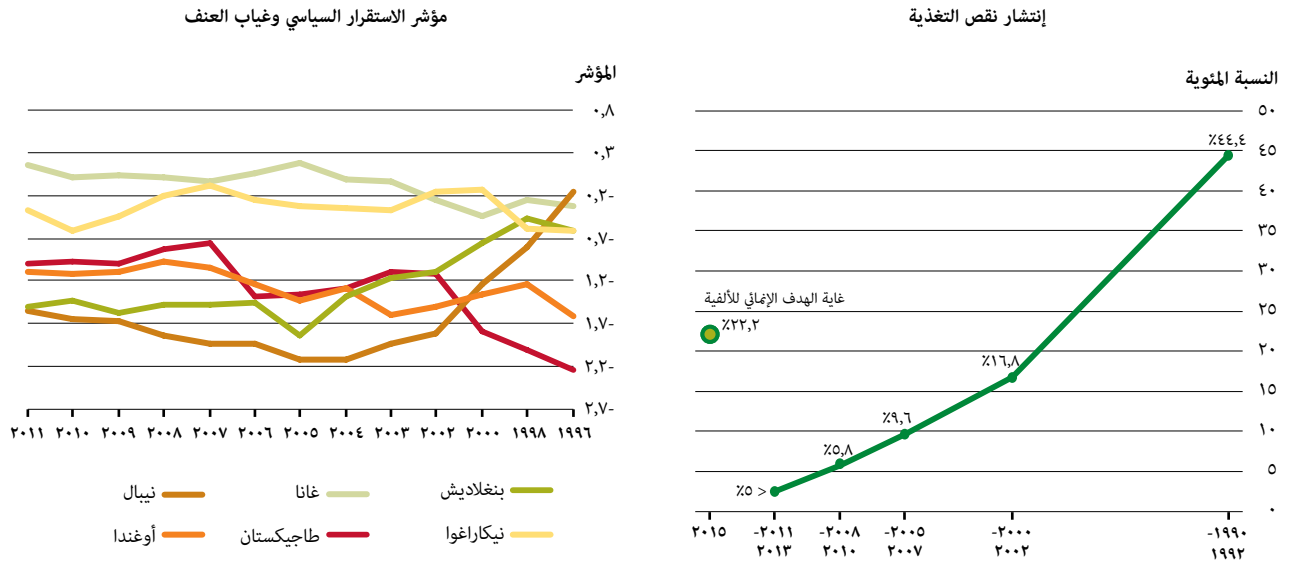

ملاحظة: للاطلاع على تعريف الاستقرار السياسي وغياب العنف، يرجى مراجعة مؤشرات الأمن الغذائي المتاحة على الموقع التالي: http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/fs-data/en/.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (جهة اليمين) ومؤسسة بروكينغز "Brookings"، وفريق البحوث الخاصة بالتنمية التابع للبنك الدولي، ومعهد البنك الدولي (جهة اليسار).

الاقتصادي على نطاق واسع، لا سيما على مستوى أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث استفاد الأشخاص من زيادة الإنتاج وإنشاء أسواق نشطة. وشكّل منتجو الكاكاو الصغار والمزارعون المنتجون للفواكه والخضروات أكبر المستفيدين من ارتفاع المداخيل في الأرياف.

وعلى الرغم من التقدّم السريع في الحد من الفقر والجوع، لم تحرز غانا تقدّماً كبيراً في الحد من نقص التغذية (الشكل ٢٢). ومع أن الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة قد انخفضت نسبتهم إلى النصف تقريباً منذ ١٩٩٣-١٩٩٥، فقد أُحرز تقدم أكثر تواضعاً للحد من انتشار التقزّم فحوالي ٢٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم عام ٢٠١١. والأسباب الكامنة وراء نقص التغذية تشمل الفقر وارتفاع عبء الأمراض وعدم الوصول إلى الأدوية المزيلة للديدان، وغياب الممارسات المناسبة لإطعام الأطفال في المراحل الأساسية من نموهم وتفهقر حالة مرافق الإصحاح. ويعزى السبب الأكبر وراء الإصابة بالأمراض المزمنة المنقولة بالماء والالتهابات الحادة ووفاة الأطفال والرضّع إلى عدم الوصول المناسب إلى مرافق الإصحاح. ورغم التحسّن الملموس في الوصول إلى مصادر المياه الآمنة طوال العقود الثلاثة الماضية، يبقى الوصول إلى مرافق الإصحاح المأمونة سيئاً جداً.

وما زالت التباينات الكبيرة المتعلّقة بالفقر والتغذية موجودة على المستوى الإقليمي. وبشكل عام، فإن احتمال عيش سكان الأرياف تحت خطّ الفقر يفوق بأربعة أضعاف احتمال عيش سكان المناطق الحضرية تحته. ويصل انتشار الفقر إلى أعلى مستوياته في الشمال والشرق الأعلى والغرب الأعلى، وهي مناطق السافانا الريفية من الناحيتين الزراعية والإيكولوجية[١٩].

وتنعكس هذه التباينات على النظم الغذائية. فسكان المناطق الأسوأ حالاً يستهلكون النظم الأقل تنوعاً بكثير إذ تفتقر إلى البروتينات المستمدة من اللحوم والأسماك والبيض والألبان، وذلك مقارنةً بسكان المناطق الأفضل حالاً.

وتشكّل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أُطلقت عام ٢٠٠٧، إطاراً شاملاً للحماية الاجتماعية يعالج احتياجات الفئات الضعيفة التي لم تستفد من النمو الاقتصادي. وهي توجه السياسات إلى الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع والأشخاص ذوي الوضع الهش جداً، لا سيما من خلال البرنامج الأساسي "تمكين سبل كسب العيش في وجه الفقر" وهو برنامج مشروط للتحويل النقدي[٢٠].

نيبال: الاستقرار السياسي ضروري لجعل التقدّم مستداماً وموزّعاً بدرجة أكبر من التساوي

قطعت نيبال شوطاً كبيراً في مجال محاربة الجوع منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، إذ انخفض معدّل انتشار نقص التغذية من ٢٥,٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٦,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وإذا ما تابعت التقدّم على هذه الوتيرة، فستحقق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ (الشكل ٢٤). ويعتبر هذا التقدّم ملفتاً جداً خصوصاً في ضوء الصراع الأهلي الذي امتد من منتصف التسعينيات من القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٦ وضعف البنى الأساسية والتراجع النسبي في حالة التنمية الزراعية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مكافحة الجوع، يبقى نقص التغذية منتشراً على نطاق واسع. ويصل انتشار النقص في الوزن والتقزّم لدى الأطفال إلى أعلى المستويات في العالم. وبين العامين ١٩٩٥ و٢٠١١، انخفض معدّل انتشار النقص في الوزن لدى الأطفال من ٤٤ إلى ٢٩ في المائة، في حين أن معدّل انتشار التقزّم تراجع من ٦٤ إلى ٤٠ في المائة (الشكل ٢٤). وتطرح مكافحة نقص التغذية تحديات هائلة أمام إجراءات السياسة العامة على المدى القصير (تطبيق شبكات الأمان) وعلى المدى الطويل (التطوير الهيكلي).

ونيبال هو بلدٌ جبلي في معظمه، ووسائل النقل والاتصالات والبنى الأساسية الكهربائية فيه رديئة والزراعة، التي هي دعامة الاقتصاد، مقيّدة بفعل الإنتاجية المنخفضة نسبياً مقارنةً ببلدان أخرى في الإقليم عينه، وبفعل قاعدة موارد الأرض المحدودة. ويؤدي نقص الطرقات وعدم كفاية رأس المال وعدم الوصول الكافي إلى أسواق المخرجات والمدخلات وصعوبة الحصول على القروض ذات التكلفة المعقولة إلى إعاقة مسيرة اعتماد التكنولوجيات الزراعية الحديثة والمنتجة، مما يدفع المنتجين نحو الاعتماد على الزراعة التقليدية.

وعلى الرغم من وجود السياسات الرامية إلى تعزيز البحث الزراعي واعتماد التكنولوجيات وتنمية البنى الأساسية، فقد تلاشى أثر هذه السياسات بسبب سنوات الصراع وعملية الانتقال السياسي الطويلة الناتجة عنها (الشكل ٢٣) والتي أدّت إلى تراجع فعالية بعض المؤسسات والبرامج. ومع ذلك، كان متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في البلد كافياً لتلبية احتياجات السكان من الغذاء (الشكل ٢٥)، ويعود ذلك من جهة إلى الزيادة المتواضعة في إنتاج الأغذية منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ (بحيث ازدادت قيمة إنتاج الغذاء للفرد

الشكل ٢٤

أحرزت نيبال تقدماً جيداً في محاربتها الجوع وهي على المسار لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

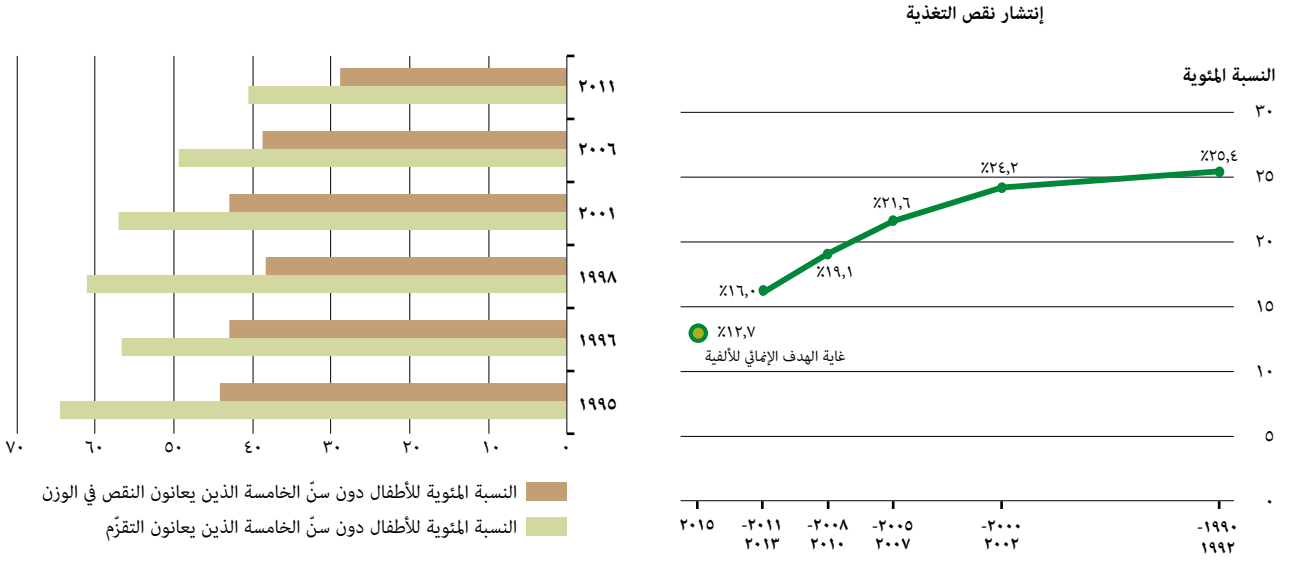

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (جهة اليمين)؛ منظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة والسكان في نيبال، ٢٠١٢ (جهة اليسار).

الشكل ٢٥

حافظت نيبال، بل عززت توافر الأغذية للشخص الواحد بشكل طفيف منذ ١٩٩٠-١٩٩٢، على الرغم من أن إنتاج الأغذية لم يرتفع إلا بشكل بسيط

إنتاج الأغذية وكفاية إمدادات الطاقة الغذائية

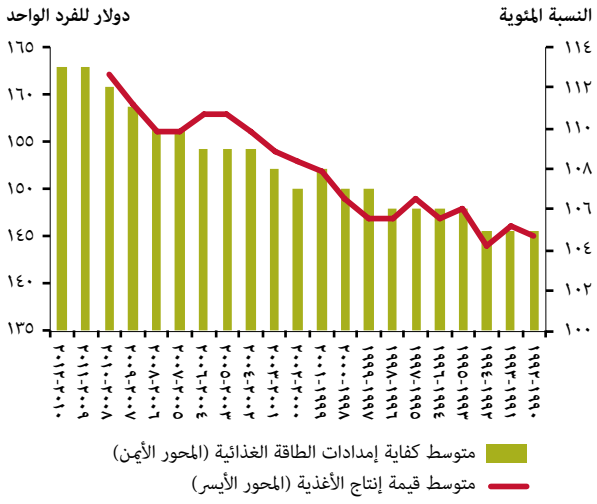

أسعار الأغذية ونفقات الأسر على الأغذية

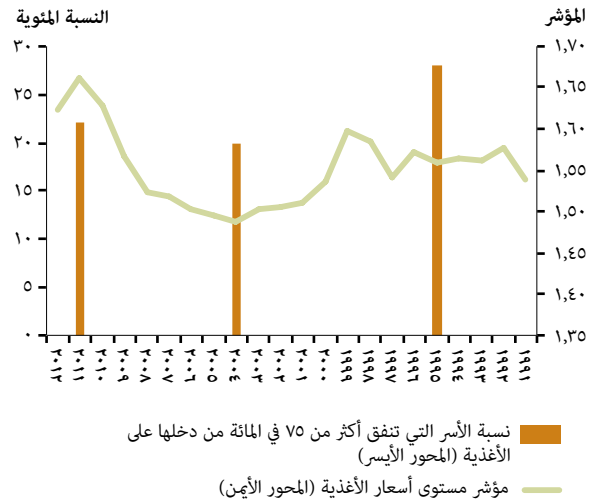

ملاحظة: تم تحديد متوسط قيمة إنتاج الأغذية بحسب الأسعار الدولية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (جهة اليمين)؛ لجنة التخطيط الوطني والمكتب المركزي للإحصاءات، ٢٠١٣ (جهة اليسار).

الواحد بنسبة ١٢ في المائة، وإلى ازدياد الواردات من الأغذية من جهة أخرى.

ونظراً إلى توافر الأغذية بشكل كافٍ في نيبال، يعزى نقص التغذية بشكل أساسي إلى المشاكل في إمكانية الوصول اقتصادياً إلى الأغذية. فعلى المستوى الوطني، حققت نيبال الغاية الخاصة بالفقر من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ أنها خفّضت نسبة الفقر المدقع من ٦٨ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٢٥ في المائة عام ٢٠١٠. ومع ذلك، يبقى البلد أحد أفقر البلدان في العالم. غير أن الحد من الفقر وبالتالي الجوع في نيبال لا يعود في جزئه الأكبر إلى التنمية الاقتصادية بل إلى الزيادة الملحوظة في التحويلات المالية من العمال المهاجرين؛ ففي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ شكّلت هذه التحويلات ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٢١]. وفي حين ساعد الدخل الآتي من التحويلات المالية على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نحو ملحوظ، أثّرت الهجرة التي يرتكز عليها هذا الدخل سلباً على الإنتاجية الزراعية بحيث أن الذين يهاجرون إلى الخارج غالباً ما يكونون أفراد الأسرة الريفية من الذكور. وتُترك النساء لتحمل مسؤولية إدارة المزارع والعمل بمفردهن. ويقدّر أن حوالي ٣٠ في المائة من الفقراء يعيشون في الأسر التي ترأسها النساء اللاتي تزاول أغلبيتهن العمل الزراعي. ونظراً إلى أهمية دور المرأة في إنتاج الأغذية، يجب وضع السياسات لتمكينها من تعزيز الإنتاجية وتشجيع استخدام التحويلات المالية بكفاءة لأغراض الاستثمار.

ولم يكن التقدّم في مجال محاربة الفقر والجوع متساوياً على الإطلاق في البلد. فعلى سبيل المثال، تراوح معدّل انتشار الفقر عام ٢٠١٠ بين نسبة ٩ في المائة من سكان المدن في منطقة التلال ونسبة ٤٢ في المائة من سكان الأرياف في منطقة الجبال[٢٢]. والقيود المادية والاقتصادية التي تحد من الوصول إلى الأغذية، تجعل العديد من الأسر غير قادرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها. ولا يمكن غض الطرف عن القيود المادية في نيبال، إذ يملك البلد عدداً ضئيلاً من الطرقات التي تتميز بنوعيتها الرديئة في معظمها. ووصلت كثافة الطرقات عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٥ كيلومتراً لكل ١٠٠ كيلومتر مربّع من مساحة الأراضي تقريباً مقارنةً بـ٧٢ كيلومتراً لكل ١٠٠ كيلومتر مربّع في جنوب آسيا ككل. وفي المناطق النائية، يقلّ عدد الأسواق وترتفع أسعار السلع بسبب تكلفة النقل الباهظة. فقد يصل سعر الأرزّ في المناطق التي يصعب الوصول إليها مثلاً إلى ثلاثة أضعاف سعره في تيراي وهي منطقة زراعية حدودية مع الهند وهي ذات الإنتاجية الأعلى في البلد[٢٣].

وهناك تفاوت في انتشار الأمن الغذائي في نيبال. ففي منطقة الجبال، توفّر الأغذية الأساسية أكثر من ٧٥ في المائة من السعرات الحرارية لـ ٦٠ في المائة من الأسر مقابل ١٣ في المائة من الأسر في منطقة كاتماندو الحضرية. ويؤدي افتقار النظم الغذائية إلى التنوع إلى انتشار قلة التغذية حتى في صفوف الأطفال ما دون عمر الستة أشهر، ما يشير إلى أن التغذية السيئة تحد من النمو حتى قبل الولادة.

وبالفعل، تشكل قلة التغذية لدى الأمهات مشكلةً معقّدة في نيبال: حيث أن ٣٥ في المائة من النساء في سن الإنجاب و٤٦ في المائة من الأطفال يعانون فقر الدم[٢٤].

ومع ازدياد أسعار الأغذية في البلد منذ ٢٠٠٤، تفاقمت شيئاً فشيئاً حالة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة التي تعاني منه أصلاً لأن أسعار الأغذية المرتفعة فرضت ضغوطاً إضافية على ميزانيات الأسر. وفي المتوسط، تنفق الأسر في نيبال ٦٠ في المائة من مداخيلها على الأغذية؛ بل إن الأسر الفقيرة والفقيرة جداً تنفق جزءاً أكبر من مدخولها على الأغذية. وربع السكان تقريباً، ومعظمهم من سكان الأرياف، يخصصون أكثر من ٧٥ في المائة من ميزانياتهم على الأغذية ما يجعلهم معرضين جداً لارتفاعات الأسعار الحادة كتلك الحاصلة منذ ٢٠٠٨.

نيكاراغوا: الاستقرار الاقتصادي والسياسي والسياسات السليمة الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الأكثر ضعفاً تؤتي ثمارها

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ازدادت كفاية متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية على نحو مطرد في نيكاراغوا فيما انخفض معدّل انتشار نقص التغذية من ٥٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى أقل من ٢٢ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (الشكل ٢٦). وحققت نيكاراغوا الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ بين ٢٠٠٠-٢٠٠٢ و٢٠٠٥-٢٠٠٧. غير أن هذا ليس مدعاة للشعور بالرضا، إذ أن معدّل انتشار نقص التغذية ما زال مرتفعاً، ويصل إلى ٢٢ في المائة.

ويعزى هذا التقدم في جزئه الأكبر إلى فترة الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي شهدها البلد بعد سنوات عديدة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي وسلسلة من الكوارث الطبيعية المكلفة. ونتيجة هذا الاستقرار تمكنت الحكومات من نقل محط اهتمامها من عمليات الإغاثة الطارئة على المدى القصير إلى خطط التنمية واستهداف الفقر على المدى الطويل.

وتشكّل السياسات المناسبة من حيث الاستهداف وإنتاج الأغذية المتنوع وتعزيز النفاذ إلى الأسواق الدولية الجديدة من خلال المشاركة

الشكل ٢٦

حققت نيكاراغوا الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية قبل ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وحققت الاكتفاء من الطاقة الغذائية بحلول عام ٢٠٠٠ تقريباً

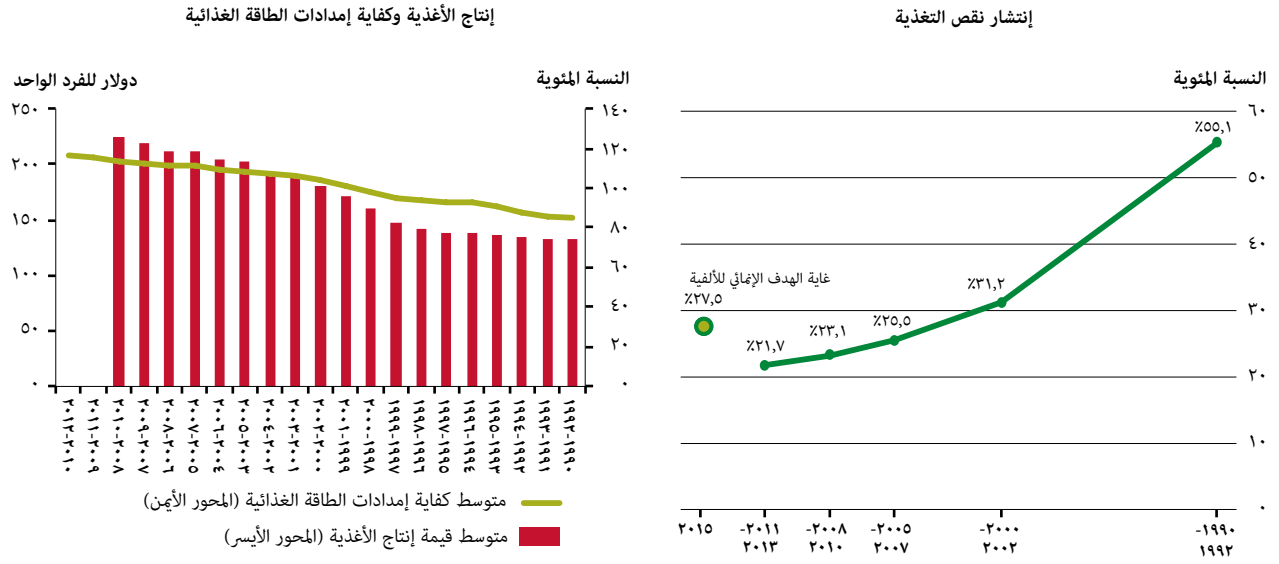

ملاحظة: تم تحديد متوسط قيمة إنتاج الأغذية بحسب الأسعار الدولية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في اتفاق التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الوسطى، والشروط التجارية المؤاتية خلال بعض الفترات الزمنية على الأقل، عواملَ خففت جزئياً من أثر الكوارث الطبيعية وسمحت بإطلاق عجلة تنمية القطاع الزراعي. وازدادت قيمة الإنتاج الغذائي للفرد الواحد بنحو ٦٨ في المائة منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ مما رفع نسبة كفاية الإمدادات من الطاقة الغذائية إلى أكثر من مائة في المائة بحلول بداية الألفية الجديدة (الشكل ٢٦). وأدّت زيادة إمدادات الفاصوليا والخضروات إلى رفع متوسط إمدادات البروتين اليومي من ٤٦ غراماً للفرد الواحد في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٦٥ غراماً للفرد الواحد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

وتتميّز معظم الزراعات في نيكاراغوا بنطاقها الصغير وبعمالتها الكثيفة وبالقيود التي تحد زيادة الإنتاجية. وتبقى نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للري منخفضةً جداً (٣,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩) فيما يعرقل انخفاض المداخيل ومستويات التعليم المتدنية والوصول المحدود إلى القروض، اعتماد التكنولوجيات الأحدث والأكثر إنتاجية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تخطي هذه القيود، وضعت الحكومة برامج مثل برنامج البذور الزراعية الذي يعزز نقل التكنولوجيا وبرنامج إنتاج الأغذية الذي سمح لحوالي ٧٥ ٠٠٠ أسرة ريفية فقيرة بالوصول إلى الأراضي والأصول المنتجة الأخرى مثل الحيوانات والبذور والأسمدة[٢٥].

ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، لم يكن النمو الاقتصادي كافياً لخفض مستويات الفقر بصورة ملحوظة، إلا أن فترة ما بعد عام ٢٠٠٥ شهدت بعض التقدّم بفضل ارتفاع معدّلات النمو وتحسين توزيع المداخيل[٢٦]. وفي عام ٢٠٠٥، كان ٣٢ في المائة من السكان ما زالوا يعيشون بدولارين أمريكيين أو أقل في اليوم الواحد (الشكل ٢٧). وتفاوتت معدلات الفقر كثيراً بين المناطق حتى أنها زادت بأربعة أضعاف في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وانخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع (١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم أو أقل) من ١٨ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ١٢ في المائة عام ٢٠٠٥. وإذا ما استمر معدّل التراجع هذا، تكون نيكاراغوا على المسار الصحيح لتحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثّلة في خفض معدّل انتشار الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من انتشار الفقر على نطاق واسع، ساهم تعزيز الإنتاجية الزراعية لا سيما بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وزيادة توافر الأغذية الناتجة من ذلك، في خفض معدلات انتشار الجوع على نحو ملحوظ. وتنص المادة ٦٩ من دستور نيكاراغوا على أحكام صريحة تتعلّق بحق الأشخاص في التمتع بالحماية ضد الجوع وبدور الدولة في تعزيز توافر الأغذية والوصول إليها بشكل متساوٍ. وفي عام ٢٠٠٩، أقرّ البرلمان قانوناً حول أمن وسيادة الأغذية والتغذية واضعاً بموجبه إطار عمل مؤسسي وإداري للأمن الغذائي والتغذية بغية حماية وضمان حق الأشخاص في غذاءٍ كافٍ وبلورة الآليات للتعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين ومجالات السياسة العامة الرئيسية الواجب معالجتها[٢٧].

وقد انخفضت معدّلات انتشار نقص التغذية منذ ١٩٩٠ إلا أن ٢٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة كانوا يعانون التقزّم عام ٢٠٠٧ رغم انخفاض هذه النسبة من حوالي ٣٠ في المائة عام ١٩٩٣ (الشكل ٢٧).

الشكل ٢٧

الناتج المحلي الإجمالي في نيكاراغوا ارتفع بشكل مطرد منذ عام ١٩٩٣، في حين انخفض انتشار الفقر وقلة التغذية

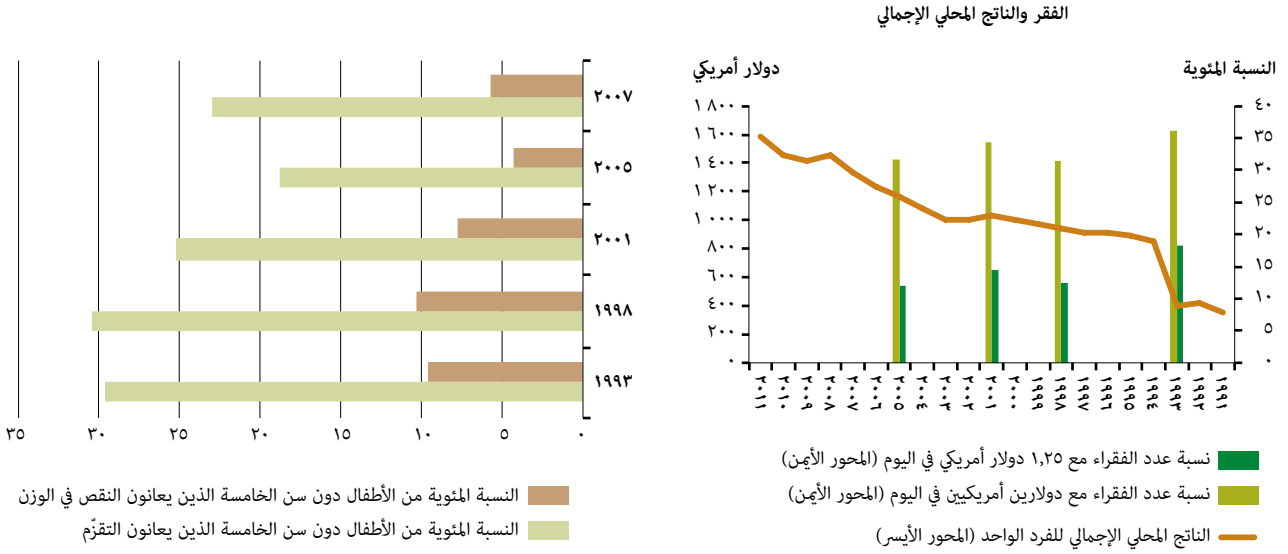

ملاحظة: تم تحديد عتبة الفقر بحسب الأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥.
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢ (جهة اليمين)؛ منظمة الصحة العالمية (جهة اليسار).

وتبرز تباينات واضحة في المستويات التغذوية بين مجموعات المداخيل والموقع الجغرافي، ما يعكس تفاوتاً في الوصول إلى الرعاية قبل الولادة ورعاية الأطفال إلى جانب الوصول إلى خدمات الإصحاح المناسبة. وقد وضعت الحكومة عدداً من البرامج لمعالجة هذه المشاكل على غرار شبكة الحماية الاجتماعية. وأدى برنامج التحويل النقدي المشروط هذا الذي نُفّذ بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ إلى انخفاض معدّل التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة بخمس نقاط مئوية وذلك بعد سنتين فقط من بدء تنفيذه[٢٨].

إن موقع نيكاراغوا الجغرافي وطبيعة تكوين أرضها يجعلان البلد عرضةً بشكل خاص للكوارث الطبيعية. وعلى مرّ الثلاثين سنة الماضية، أدت العواصف والفيضانات وغيرها من الكوارث إلى مصرع أكثر من ٤٠٠٠ شخص، وإلى خسائر اقتصادية فادحة. وتعتبر الأسر الفقيرة العاملة في الزراعة معرّضةً بشكل خاص للكوارث الطبيعية ولحالات الطقس التي يصعب توقعها. غير أنه تم استخلاص العبر بحيث تسببت الكوارث في سنوات الألفية الثانية بخسائر اقتصادية أقل بكثير مقارنة بالثمانينيات أو التسعينيات من القرن الماضي. ويتضمن نهج نيكاراغوا الشامل المتعدد القطاعات لإدارة مخاطر الكوارث برامج تساعد الأسر على التأقلم مع الآثار المباشرة الناجمة عن الكوارث، لا بل تفسح لهم المجال أيضاً أمام اغتنام فرص جديدة ومربحة أكثر من الناحية الاقتصادية ما يحدث أثراً طويل الأمد على إيراداتهم ويزيد من قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المناخية[٢٩].

طاجيكستان: التغييرات الهيكلية في الزراعة ضرورية لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والبرامج ضرورية لتوفير النظم الغذائية الكافية للفئات الضعيفة

خلال تسعينيات القرن الماضي شهدت طاجيكستان، وهي بلد غير ساحلي في وسط آسيا، انتقالاً صعباً من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وحرباً أهليةً من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧ ما أفضى إلى إحراز تقدم طفيف في الحد من الفقر والجوع (الشكل ٢٨). غير أن الاقتصاد نما بنسبة ٩ في المائة سنوياً تقريباً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ نتيجة تحسين السياسات والاستثمار العام ومساعدة الجهات المانحة والبيئة الخارجية المؤاتية، مع ارتفاع الأسعار العالمية لصادرات طاجيكستان الرئيسية (وهي القطن والألومينيوم) فضلاً عن زيادة التحويلات المالية من المهاجرين. ومع ذلك، يبقى البلد أحد أفقر البلدان في الإقليم مع وصول الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً إلى مستوى مشابه لمستويات ما قبل الحرب من حيث القيمة الفعلية.

وعلى الرغم من أن التقدم في الحد من نقص التغذية منذ مطلع الألفية الثانية كان جيداً، فما زال حوالي شخص واحد من أصل ثلاثة أشخاص يعاني نقص التغذية المزمن وفقاً لأحدث التقديرات. ومنذ عام ١٩٩٩، لم تنخفض نسبة الأطفال الذين يعانون التقزّم إلا بشكل هامشي، ما يشير إلى فترات طويلة من نقص التغذية (الشكل ٢٨). وما زالت التحديات الرئيسية تتمثّل في تلبية احتياجات التنمية الزراعية على المدى الطويل وتحقيق مستويات مستدامة ومرتفعة من النمو الاقتصادي الضروري للحد من الفقر والجوع.

وخلال تسعينيات القرن الماضي، تأثر الإنتاج الزراعي بشدة بسبب الحرب الأهلية وتفكيك التخطيط المركزي للاقتصاد لكنه ازداد منذ مطلع الألفية الثانية بحوالي ٦ في المائة سنوياً. وتأتّى الارتفاع في جزئه الأكبر من مكاسب الإنتاجية المحرزة في القطاع الزراعي الخاص أو في الأراضي الأسرية مما يشكّل في مجمله زهاء ٨٢ في المائة من الأراضي الزراعية في طاجيكستان (٥٩ للمزارع الخاصة و٢٣ للأراضي الأسرية)[٣٠]. وبحلول عام ٢٠٠٦، كانت الأراضي التي تديرها الأسر تنتج ٥٠ في المائة من المحاصيل القطرية و٩٤ في المائة من إجمالي الإنتاج الحيواني.

ويشكّل التأخر في إصلاح قطاع الزراعة وغياب الوضوح في ما يتعلّق بحقوق الملكية عناصرَ أثبطت زخم المزارعين للاستثمار وزيادة الإنتاجية الزراعية. ويتم حالياً تعميق عملية الإصلاح من خلال توجيه مهام السلطات المحلية بعيداً عن التدخّل في الأنشطة الزراعية وقرارات الإنتاج لتتمحور حول مساعدة المزارعين على الاستجابة للإشارات المتعلّقة بالأسعار من خلال إتاحة المعلومات والتدريب وتنمية أسواق المدخلات الزراعية ناهيك عن التمويل الريفي[٣١].

وأدّى النمو الاقتصادي المتين والمستدام منذ عام ٢٠٠٠ إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بخمسة أضعاف (علماً أن قاعدة النمو كانت منخفضة جداً عام ١٩٩٩ مع ١٧٨ دولاراً أمريكياً للفرد الواحد). وأفضى هذا، فضلاً عن زيادة التحويلات المالية بشكل واسع خلال الفترة الزمنية نفسها، إلى انخفاض كبير في مستويات الفقر المدقع، أكثر من نصف السكان عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٦,٥ في المائة عام ٢٠٠٩ (الشكل ٢٩). إلا أن التقدّم في مجال الحد من

الفقر في غاية التفاوت بين مختلف المناطق في طاجيكستان. ويعود جزء من انتشار معدّلات الفقر المرتفعة في المناطق الريفية إلى عدم استكمال إصلاح الأراضي الزراعية؛ وفي مناطق عديدة كان حوالي نصف السكان ما زالوا فقراء، في حين أن أكثر من ١٥ في المائة كانوا يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع ويعانون من الوصول المحدود إلى الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة[٣٢].

وتحد البنية الأساسية للنقل الوصول إلى الأغذية ذات القيمة الغذائية المرتفعة في أجزاء كثيرة من البلد، لا سيما في المناطق الجبلية. ويستمد الأطفال الفقراء حوالي ٦٠ في المائة من متناول السعرات الحرارية لديهم من منتجات الخبز والطحين و١٦ في المائة من الدهون والزيوت، و٢ في المائة و٦ في المائة فقط من اللحوم والخضار، بالتتابع. ويؤدي الافتقار إلى التنوّع الغذائي إلى انتشار النقص في

الشكل ٢٨

أحرزت طاجيكستان تقدماً طفيفاً في الحد من انتشار نقص التغذية ونقص الوزن

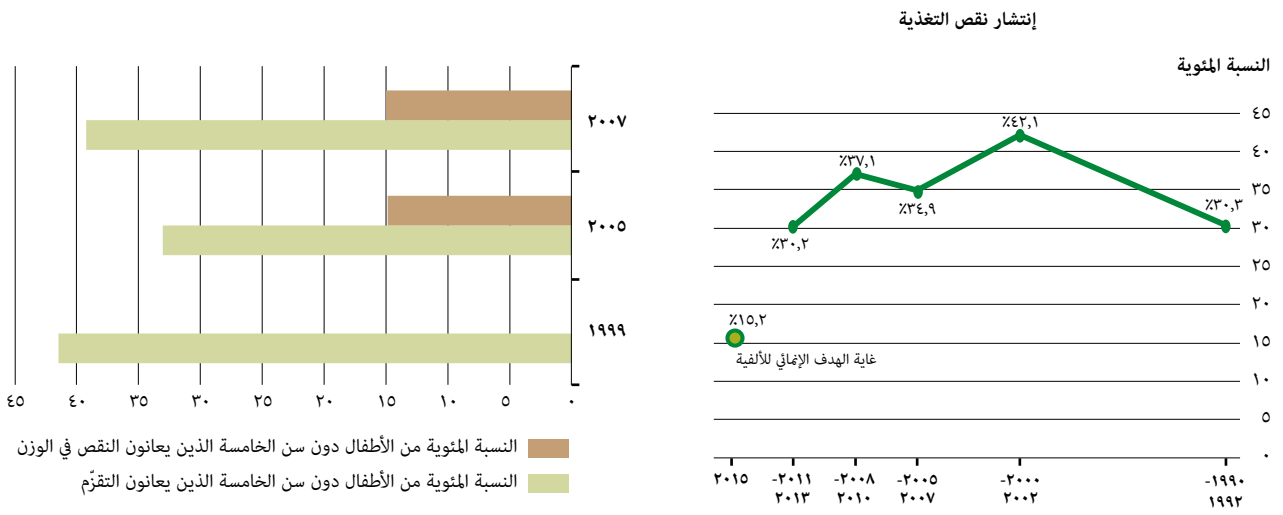

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (جهة اليمين)؛ منظمة الصحة العالمية (جهة اليسار).

الشكل ٢٩

نما الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان بسرعة منذ عام ٢٠٠٠، مع تراجع سريع في نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع. أما التحويلات المالية فازدادت بسرعة أيضاً خلال الفترة نفسها

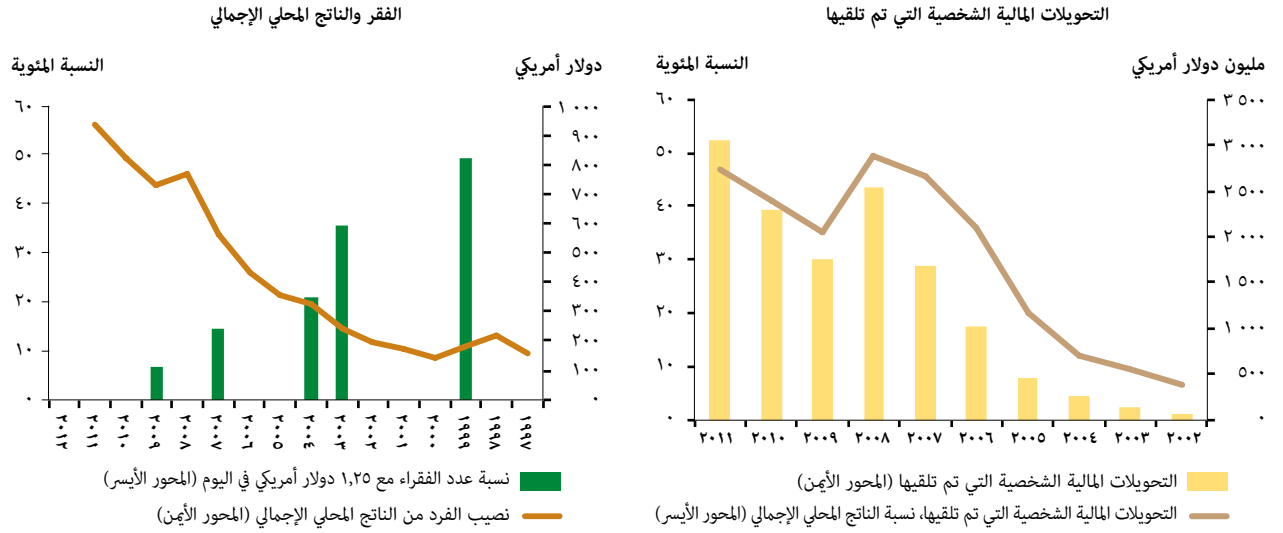

ملاحظة: تم تحديد عتبة الفقر بحسب الأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥.
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢.

الفيتامينات والمعادن على نطاق واسع ما قد يؤثر بشدة وعلى المدى الطويل في الرفاه الفردي وفي تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية.

وبسبب الإنتاجية الزراعية المنخفضة، تعتمد طاجيكستان على الواردات الغذائية. وبحسب آخر التقديرات، يستورد البلد زهاء نصف الحبوب التي يستهلكها، في حين تستوعب تكلفة الواردات الغذائية حصّة لا تنفكّ تزداد من إجمالي عائدات الصادرات من البضائع. وأدى الانكماش الاقتصادي العالمي الذي أعقب فورة أسعار المواد الغذائية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى تراجع مؤقت ولكن ملحوظ، في تدفقات التحويلات المالية التي شكّلت حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان عام ٢٠٠٨ وإلى هبوط عائدات الصادرات الرئيسية في البلد وهي القطن والألومينيوم. ونتيجة لذلك، انخفض الدخل الوطني والأسري مما أعاق بشدة مسيرة التقدم نحو الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي (الشكل ٢٩). ومنذ ذلك الحين، ارتفعت التحويلات المالية لتصل إلى ٥٠ في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي عام ٢٠١١ ما دعم محاربة الفقر والجوع. غير أن هذا الأمر يسلّط الضوء على هشاشة البلد أمام الصدمات الخارجية.

أوغندا: تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى انتكاسات

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، لم تنفك معدلات انتشار نقص التغذية تزداد في أوغندا، ومن غير المحتمل أن يحقق البلد الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ (الشكل ٣٠). ويأتي الاتجاه التصاعدي لانتشار نقص التغذية نتيجة عجز نمو الإنتاج الزراعي عن موازاة النمو السكاني الذي يسجّل معدّلاً سنوياً يربو على ٣,٢ في المائة ويشكّل أحد أعلى المعدّلات في العالم.

وانخفض إنتاج الأغذية للفرد الواحد منذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ (الشكل ٣٠)[٣٣]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الغذائية، وهي تشمل الطاقة المستمدة من الأغذية المستوردة، وقد انخفضت منذ الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ لكنها تبقى في المتوسط كافية لتلبية احتياجات السكان من الطاقة. غير أن توزيع الأغذية والوصول إليها بشكل غير متساوٍ يعني أن حوالي ثلث السكان ما زال يعاني نقص التغذية المزمن.

ويعزى انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية في أوغندا، على الأقل جزئياً، إلى الاستخدام المحدود للتكنولوجيات والمدخلات الحديثة. ونظراً إلى الكثافة السكانية العالية - ١٧٣ شخصاً للكيلومتر المربّع- يصبح اعتماد أساليب الزراعة المكثّفة ضرورياً بشكل متزايد. وحرصاً على معالجة هذا التحدي، بادرت الحكومة الى وضع عدد من السياسات الرامية إلى تسهيل اعتماد التكنولوجيات الحديثة من قبل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. فعلى سبيل المثال، نجح البرنامج الوطني للخدمات الاستشارية الزراعية، وهو نهج مشترك بين القطاعين الخاص والعام لتوفير خدمات الإرشاد، في تعزيز اعتماد الأصناف المحسّنة من المحاصيل وبعض التكنولوجيات الأخرى لتعزيز الغلات[٣٤].

وفي إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، التزمت حكومة أوغندا بزيادة الإنفاق العام على الزراعة ليصل إلى ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية. إلا أنه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بلغ الإنفاق الحكومي على الزراعة ٥ في المائة فقط من الميزانية الوطنية، مقابل ٧,٦ في المائة خلال السنة السابقة[٣٥]. وإذا ما أرادت أوغندا تحقيق طاقاتها الزراعية، يتعيّن على الحكومة توفير السلع العامة كخدمات الإرشاد والري والبنى الأساسية للنقل والاتصال لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكّلون أكثر من ٩٥ في المائة من إجمالي المزارعين، من زيادة إنتاجيتهم. ولن تساهم زيادة الإنتاجية الزراعية في زيادة الأمن الغذائي فحسب، بل ستمكّن البلد من إنتاج فائض، لا سيما من الحبوب، بغية تصديره إلى المناطق الأفريقية التي تشهد عجزاً غذائياً.

ويشهد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في أوغندا تقلّباً يربو على متوسط إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما لأن الري يُستخدم بشكل محدود (الشكل ٣١). ونظراً إلى أنه يتم ري أقل من ١ في المائة من الأراضي، تعتمد الزراعة في أوغندا على الإنتاج البعلي بصورة شبه حصريّة. ما يعني أن غلات المحاصيل وبالتالي الأسعار تعكس تقلبات هطول الأمطار.

وخلال العقد الماضي، تفاقمت التقلبات في هطول الأمطار وازداد تواتر الظواهر المناخية الشديدة. فتسببت قلة هطول الأمطار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، على سبيل المثال، بخسارة قدرها ١,٢ مليار دولار أمريكي أو ما يعادل ٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي منطقة كاراموجا في شمال شرق أوغندا، كان لسوء حالات الطقس طوال سنوات متعاقبة ولمعدّل هطول الأمطار الذي انخفض إلى ما دون المستوى الطبيعي، أثر سلبي وشديد على الأمن الغذائي بسبب فشل المحاصيل وانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية[٣٦].

وعلى الرغم من أن البلد على المسار الصحيح لتحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثّلة في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في

الشكل ٣٠

ارتفع انتشار نقص التغذية في أوغندا منذ ٢٠٠٠-٢٠٠٢ فيما ينخفض إنتاج الأغذية للشخص الواحد، كما هي الحال بالنسبة إلى إمدادات الطاقة الغذائية

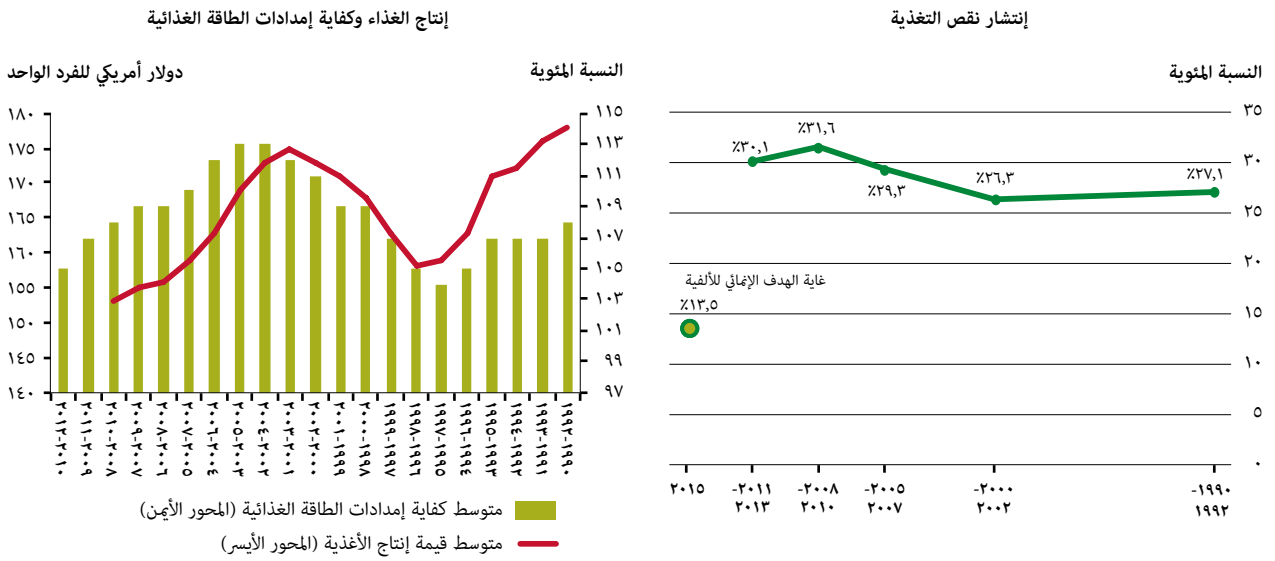

ملاحظة: تم تحديد متوسط قيمة إنتاج الأغذية بحسب الأسعار الدولية للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٦.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣١

يزداد الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا والبلد على المسار الصحيح نحو تحقيق الغاية الخاصة بالفقر من الأهداف الأنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، غير أن نصيب الفرد من إنتاج الأغذية متقلب للغاية

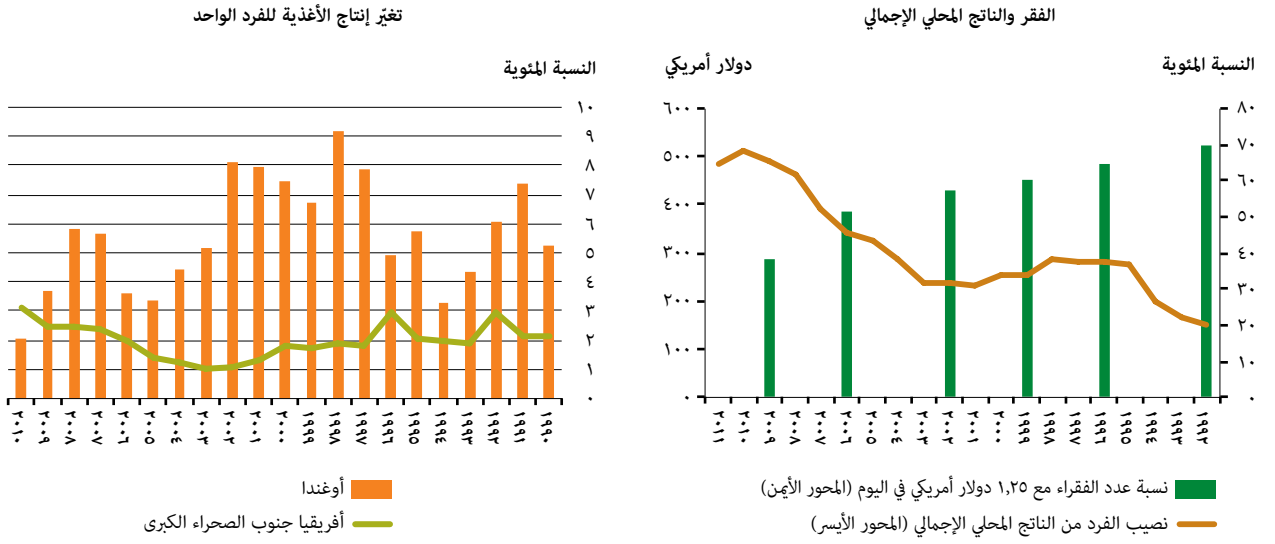

ملاحظة: تم تحديد عتبة الفقر بحسب الأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥. للاطلاع على تعريف "تغيّر إنتاج الأغذية للفرد الواحد"، راجع مؤشرات الأمن الغذائي المتاحة على الرابط التالي:
http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/fs-data/en/ .
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٢، ومكتب أوغندا للإحصاءات (جهة اليمن) ومنظمة الأغذية والزراعة (جهة اليسار).

الفقر المدقع إلى النصف عام ٢٠٠٩، كان ٣٨ في المائة من السكان يعيشون بـ١,٢٥ دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد (الشكل ٣١).

وينتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل أكبر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية وتبرز التباينات الملحوظة على صعيد البلد برمته. ومنذ عام ١٩٩٧، ازداد الإنفاق الحكومي على الرعاية

الصحية مع لجوء أعداد متزايدة من الأشخاص، لا سيما الفقراء منهم، إلى مراكز الرعاية الصحية الحكومية[٣٧]. وقد ساهمت الرعاية الصحية الأفضل وممارسات رعاية الأطفال، إلى جانب الحد من الفقر والتحسينات في مجالات المياه والري في إطار خطة العمل الحكومية للقضاء على الفقر، في تحسين التغذية في السنوات الأخيرة[٣٨].

وقد انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون التقزم، من ٤٤,٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٣,٤ في المائة عام ٢٠١١، بينما انخفض انتشار عدد الأطفال ناقصي الوزن من ٢١,٥ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١٣,٨ في المائة عام ٢٠١١.

وتعتبر التباينات الإقليمية في نتائج التغذية كبيرة. فعبر المناطق، تنعكس معدّلات الفقر المرتفعة والإمكانيات المحدودة للوصول إلى المياه المأمونة والإصحاح، على شكل ارتفاع معدلات نقص التغذية؛ وفي كاراموجا على سبيل المثال، وصلت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠١١ مقابل ٦ في المائة فقط في العاصمة كمبالا.

الرسائل الرئيسية

- **من شأن السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتوافر الأغذية، خاصة تلك التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، أن تنجح في الحد من الجوع حتى في حال انتشار الفقر على نطاق واسع. وقد تحدث اثراً ايجابياً وفعالاً أكثر على التنمية الريفية إذا ما ترافقت مع الحماية الاجتماعية وغيرها من التدابير الهادفة إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة من أجل شراء الأغذية بحيث تستحدث فرص العمل والأسواق النشطة ما يفسح المجال أمام النمو الاقتصادي المنصف.**

- **كان للتحويلات المالية التي تجاوزت المساعدات الإنمائية الرسمية بثلاثة أضعاف على المستوى العالمي، أثر ملحوظ على الفقر والأمن الغذائي. ويشير هذا التقرير إلى أنه بوسع التحويلات المالية أن تساعد على الحد من الفقر وبالتالي الحد من الجوع وتحسين النظم الغذائية وزيادة الاستثمارات داخل المزارع في حال وجود السياسات المناسبة.**

- **يشكّل الالتزام الطويل الأجل بمراعاة الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة عاملاً أساسياً للحد من الجوع. في حين أن إبقاء الأمن الغذائي والتغذية في صدارة جدول أعمال التنمية من خلال إصلاحات شاملة وتحسينات في مناخ الاستثمار بموازاة تأمين الحماية الاجتماعية المستدامة عاملاً حاسماً من أجل تحقيق تراجع كبير في مستويات الفقر ونقص التغذية.**

الملحق ١

الجدول ألف ١-١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في الأقاليم النامية

الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص ناقصي التغذية							نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان						
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٥]	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٥]
	(بالملايين)					(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)						
العالم[٦]	١٠١٥,٣	٩٥٧,٣	٩٠٦,٦	٨٧٨,٢	٨٤٢,٣	-١٧,٠	▼	١٨,٩	١٥,٥	١٣,٨	١٢,٩	١٢,٠	-٣٦,٥	
الاقاليم المتقدمة	١٩,٨	١٨,٤	١٣,٦	١٥,٢	١٥,٧	٢٠,٧	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	غ ط
الأقاليم النامية	٩٩٥,٥	٩٣٨,٩	٨٩٢,٩	٨٦٣,٠	٨٢٦,٦	-١٧,٠	▼	٢٣,٦	١٨,٨	١٦,٧	١٥,٥	١٤,٣	-٣٩,٣	
البلدان الأقل نمواً[٧]	٢٠١,٩	٢٤٥,٤	٢٤٦,٣	٢٥٢,٤	٢٥٢,١	٢٤,٩	▲	٣٨,٦	٣٦,٢	٣٢,٤	٣١,٠	٢٩,٠	-٢٤,٨	
البلدان النامية غير الساحلية[٨]	٩٥,٧	١١٧,٤	١١٢,١	١١٠,٠	١٠٧,٧	١٢,٦	▲	٣٥,٦	٣٤,٧	٢٩,٨	٢٧,٤	٢٥,٢	-٢٩,٤	
الدول الجزرية الصغيرة النامية[٩]	١٠,٣	٩,٧	٩,٩	٩,٢	٩,٨	-٥,٣	▼	٢٤,٨	٢٠,٤	١٩,٣	١٧,٥	١٧,٩	-٢٧,٧	
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض[١٠]	١٩٣,٠	٢٤١,٠	٢٣٦,٦	٢٤٠,٨	٢٣٥,٤	٢٢,٠	▲	٣٧,٥	٣٦,٦	٣٢,٢	٣٠,٩	٢٨,٣	-٢٤,٥	
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط[١١]	٤٣٦,٨	٤٣٨,٦	٤١٩,١	٤٠٦,٤	٣٨٤,٧	-١١,٩	▼	٢٤,٣	٢٠,٣	١٧,٩	١٦,٦	١٥,٠	-٣٨,٣	
البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي[١٢]	٥٣١,٥	٥٩١,٥	٥٧٩,٥	٥٧٦,٢	٥٥٤,٩	٤,٤	◄►	٢٧,٢	٢٤,٦	٢٢,٠	٢٠,٨	١٩,٠	-٣٠,٢	
أقاليم منظمة الأغذية والزراعة														
أفريقيا[١٣]	١٧٣,١	٢٠٩,٥	٢١٢,٨	٢٢١,٦	٢٢٢,٧	٢٨,٧	▲	٣٢,٧	٣٠,٦	٢٧,٥	٢٦,٦	٢٤,٨	-٢٤,٢	
آسيا والمحيط الهادي[١٤]	٧٣٥,٠	٦٤٣,٦	٥٩٩,٣	٥٦٢,٧	٥٢٨,٧	-٢٨,١	▼	٢٠,٩	١٦,٠	١٤,١	١٢,٩	١١,٨	-٤٣,٢	
أوروبا وآسيا الوسطى[١٥]	١٠,٠	١٢,٣	٨,٠	٧,٧	٦,١	-٣٩,١	▼	٨,٢	٩,٠	٥,٦	٥,٢	< ٥	غ ط	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[١٦]	٦٥,٦	٦١,٠	٥٤,٦	٥٠,٣	٤٧,٠	-٢٨,٤	▼	١٤,٧	١١,٧	٩,٨	٨,٧	٧,٩	-٤٦,٦	
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[١٧]	٢٥,٨	٢٩,٩	٣٧,٢	٤١,٢	٤٣,٧	٦٩,٤	▲	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١١,١	
أفريقيا	١٧٧,٦	٢١٤,٣	٢١٧,٦	٢٢٦,٠	٢٢٦,٤	٢٧,٥	▲	٢٧,٣	٢٥,٩	٢٣,٤	٢٢,٧	٢١,٢	-٢٢,٣	
أفريقيا الشمالية	٤,٦	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٣,٧	-١٩,٦	▼	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	٤١,٨	
الجزائر	١,٤	١,٩	١,٦	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٥,٥	٦,١	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
مصر	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
ليبيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
المغرب	١,٧	١,٩	١,٦	١,٧	غ م ح	-٤,٠	◄►	٦,٧	٦,٤	٥,٣	< ٥	< ٥	غ ط	
تونس	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٨]	١٧٣,١	٢٠٩,٥	٢١٢,٨	٢٢١,٦	٢٢٢,٧	٢٨,٧	▲	٣٢,٧	٣٠,٦	٢٧,٥	٢٦,٦	٢٤,٨	-٢٤,٢	
أنغولا	٦,٧	٦,٨	٥,٩	٥,٨	٤,٩	-٢٧,٠	▼	٦٣,٢	٤٧,٤	٣٤,٨	٣١,٤	٢٤,٤	-٦١,٤	
بنن	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٦	-٤٨,٣	▼	٢٢,٤	١٦,٧	١٣,١	١٠,٩	٦,١	-٧٢,٧	
بوتسوانا	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٤٧,٨	▲	٢٥,١	٣٥,٢	٣٣,٣	٣٢,١	٢٥,٧	٢,٥	
بوركينا فاسو	٢,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٩٩,٦	▲	٢٢,٩	٢٧,٥	٢٥,٣	٢٣,٩	٢٥,٠	٩,٤	
بوروندي	٢,٥	٤,١	٥,٢	٥,٧	٥,٩	١٣١,٨	▲	٤٤,٤	٦٢,٣	٦٩,٧	٦٩,٥	٦٧,٣	٥١,٦	
الكاميرون	٤,٨	٤,٨	٣,٦	٢,٩	٢,٧	-٤٣,١	▼	٣٨,٣	٢٩,٧	١٩,٩	١٥,٢	١٣,٣	-٦٥,٢	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٥	١,٧	١,٧	١,٤	١,٣	-١١,٦	▼	٤٨,٥	٤٤,٧	٤٠,٩	٣٣,٠	٢٨,٢	-٤١,٩	
تشاد	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٤,١	٣,٥	-٦,٨	▼	٦٠,١	٤١,٨	٣٨,٠	٣٧,٢	٢٩,٤	-٥١,٢	
كونغو	١,٠	٠,٩	١,٢	١,٤	١,٤	٣٤,١	▲	٤٢,٤	٢٩,٤	٣٣,٨	٣٥,٠	٣٣,٠	-٢٢,٢	
كوت ديفوار	١,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٨	٤,٢	١٤٦,١	▲	١٣,٣	٢١,٥	١٨,٨	١٩,٥	٢٠,٥	٥٤,٧	
إريتريا	٢,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٤٣,٨	▲	٧٥,٠	٧٧,٠	٧٤,٧	٦٩,٤	٦١,٣	-١٨,٢	
إثيوبيا	٣٥,٥	٣٦,٠	٣٤,٥	٣٣,٢	٣٢,١	-٩,٦	▼	٧١,٠	٥٣,٥	٤٥,٤	٤٠,٩	٣٧,١	-٤٧,٧	

الملحق ١

الجدول ألف ١-١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في الأقاليم النامية

الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص ناقصي التغذية						نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان					
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٥]	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٥]
	(بالملايين)					(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)					
غابون	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٥,٠-	◄►	٩,٥	٦,٥	٥,٨	٦,٢	٥,٦	٤١,٧-	
غامبيا	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٦١,١	▲	١٨,٣	٢٠,٠	١٩,٨	١٢,٠	١٦,٠	١١,٧-	
غانا	٦,٨	٣,٣	٢,١	١,٤	غ م ح	غ ط	غ ط	٤٤,٤	١٦,٨	٩,٦	٥,٨	٥ >	غ ط	
غينيا	١,١	١,٧	١,٦	١,٥	١,٦	٤٣,٣	▲	١٨,٢	٢٠,٦	١٧,١	١٥,٣	١٥,٢	١٦,٦-	
كينيا	٨,٤	١٠,٩	١٠,١	١٠,٩	١١,٠	٣٠,٦	▲	٣٤,٨	٣٣,٩	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٥,٨	٢٦,٠-	
ليسوتو	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٢٢,٤	▲	١٧,٠	١٧,٤	١٦,٤	١٧,٣	١٥,٧	٧,٨-	
ليبيريا	٠,٦	١,٠	١,٠	١,١	١,٢	٩٦,٣	▲	٢٩,٦	٣٤,٤	٢٩,٤	٢٩,٤	٢٨,٦	٣,٢-	
مدغشقر	٢,٨	٥,٤	٥,٢	٦,٠	٦,٠	١١٠,٦	▲	٢٤,٤	٣٣,٨	٢٨,٥	٢٩,٧	٢٧,٢	١١,٦	
ملاوي	٤,٣	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٢	٢٦,١-	▼	٤٥,٢	٢٦,٧	٢٤,٧	٢٣,١	٢٠,٠	٥٥,٦-	
مالي	٢,٢	٢,٥	٢,٠	١,٤	١,٢	٤٥,٨-	▼	٢٤,٩	٢١,٧	١٥,٠	٩,٣	٧,٣	٧٠,٥-	
موريتانيا	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٦,٤	▲	١٢,٩	٩,٧	٨,٩	٧,٨	٧,٨	٣٩,٨-	
موريشيوس	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٢٣,٤-	▼	٨,٦	٦,٥	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٣٧,٤-	
موزامبيق	٨,٠	٨,٤	٨,٦	٩,١	٩,٠	١٢,٠	▲	٥٧,٨	٤٤,٨	٤٠,٤	٣٩,٧	٣٦,٨	٣٦,٤-	
ناميبيا	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٣١,٠	▲	٣٦,٢	٢٤,٨	٢٧,١	٣٣,٣	٢٩,٣	١٨,٩-	
النيجر	٢,٩	٢,٩	٢,٨	١,٩	٢,٣	١٩,١-	▼	٣٥,٥	٢٦,٠	٢٠,٥	١٣,٠	١٣,٩	٦٠,٩-	
نيجيريا	٢١,٣	١٣,٧	١٠,٨	١٠,٧	١٢,١	٤٣,٠-	▼	٢١,٣	١٠,٨	٧,٥	٦,٩	٧,٣	٦٥,٨-	
رواندا	٣,٦	٣,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٤	٥,٩-	▼	٥٢,٣	٤٥,٣	٤١,٩	٣٤,١	٢٩,٧	٤٣,٢-	
السنغال	١,٦	٢,٤	١,٩	١,٩	٢,٨	٧٢,٦	▲	٢٢,٠	٢٤,٧	١٦,٨	١٥,٩	٢١,٦	١,٧-	
سيراليون	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٨	٦,٢	▲	٤٢,٥	٤١,٣	٣٥,٣	٣٣,٦	٢٩,٤	٣٠,٩-	
جنوب أفريقيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٥ >	٥ >	٥ >	٥ >	٥ >	غ ط	
جنوب السودان*														
السودان*														
السودان (سابقاً)*	١١,٤	٩,٧	١٢,٥	١٥,٣	غ ط	غ ط	غ ط	٤١,٩	٢٧,٧	٣١,٧	٣٦,١	غ ط	غ ط	غ ط
سوازيلند	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٢١٢,٧	▲	١٥,٨	١٧,٨	١٩,١	٢٧,٨	٣٥,٨	١٢٧,١	
توغو	١,٣	١,٣	١,١	١,٢	١,٠	٢٥,٠-	▼	٣٤,٨	٢٥,٦	٢٠,٥	٢٠,٥	١٥,٥	٥٥,٣-	
أوغندا	٥,٠	٦,٦	٨,٦	١٠,٢	١٠,٧	١١٥,٩	▲	٢٧,١	٢٦,٣	٢٩,٣	٣١,٦	٣٠,١	١١,٠	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧,٦	١٤,٤	١٤,٢	١٥,٩	١٥,٧	١٠٧,١	▲	٢٨,٨	٤١,٣	٣٥,٦	٣٦,٥	٣٣,٠	١٤,٥	
زامبيا	٢,٧	٤,٧	٥,٧	٦,٠	٦,٠	١١٩,٤	▲	٣٣,٨	٤٥,٤	٤٨,٩	٤٧,١	٤٣,١	٢٧,٤	
زمبابوي	٤,٧	٥,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٠	١٥,٣-	▼	٤٣,٦	٤٣,٦	٣٧,٩	٣٤,٠	٣٥,٠	٣٠,٢-	
آسيا	**٧٥١,٣**	**٦٦٢,٣**	**٦١٩,٦**	**٥٨٥,٥**	**٥٥٢,٠**	**٢٦,٥-**		**٢٤,١**	**١٨,٣**	**١٦,١**	**١٤,٧**	**١٣,٥**	**٤٤,١-**	
القوقاز وآسيا الوسطى[١٩]	**٩,٧**	**١١,٦**	**٧,٣**	**٧,٠**	**٥,٥**	**٤٣,٠-**	▼	**١٤,٤**	**١٦,٢**	**٩,٨**	**٩,٢**	**٧,٠**	**٥١,٤-**	
أرمينيا	٠,٨	٠,٦	٠,٢	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٢٤,٠	٢٠,٢	٥,٣	٥ >	٥ >	غ ط	
أذربيجان	١,٧	٠,٨	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٢٣,٨	١٠,١	٥ >	٥ >	٥ >	غ ط	
كازاخستان	غ م ح	١,٢	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٥ >>	٨	٥ >	٥ >	٥ >	غ ط	
قيرغيزستان	٠,٨	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٥٨,٩-	*▼	١٧,٧	١٧,٦	٩,٧	٩,٣	٥,٩	٦٦,٥-	
طاجيكستان	١,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٢,١	٣٠,١	▲	٣٠,٣	٤٢,١	٣٤,٩	٣٧,١	٣٠,٢	٠,٥-	
تركمانستان	٠,٣	٠,٤	٠,٣	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٩,٢	٨,٤	٥,٧	٥ >	٥ >	غ ط	
أوزبكستان	غ م ح	٣,٩	٢,٥	٢,٢	١,٦	غ ط	غ ط	٥ >	١٥,٧	٩,٧	٨,١	٥,٧	غ ط	

الملحق ١

الجدول ألف ١-١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في الأقاليم النامية

الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص ناقصي التغذية							نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان						
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٥]	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٥]
	(بالملايين)					(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)						
آسيا الشرقية	**٢٧٨,٧**	**١٩٣,٥**	**١٨٤,٨**	**١٦٩,١**	**١٦٦,٦**	**-٤٠,٢**	▼	**٢٢,٢**	**١٤,٠**	**١٣,٠**	**١١,٧**	**١١,٤**	**-٤٨,٧**	
شرق آسيا (باستثناء الصين)	**٦,٥**	**٩,٩**	**١٠,٠**	**١٠,٩**	**٨,٦**	**٣١,٧**	▲	**٩,٩**	**١٣,٩**	**١٣,٦**	**١٤,٦**	**١١,٣**	**١٤,٥**	
الصين	٢٧٢,١	١٨٣,٥	١٧٤,٨	١٥٨,١	١٥٨,٠	-٤١,٩	▼	٢٢,٩	١٤,٠	١٣,٠	١١,٦	١١,٤	-٥٠,٢	
منها مقاطعة تايوان الصينية	غ م ح	غ م ح	١,٣	١,٦	١,٥	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	٥,٦	٦,٧	٦,٣	٣٥,٣	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٤,٨	٨,٤	٨,٦	٩,٧	٧,٦	٥٧,٠	▲	٢٣,٧	٣٦,٦	٣٦,٠	٤٠,٢	٣١,٠	٣٠,٩	
منغوليا	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٦	-٢٩,٣	▼	٣٨,٤	٣٥,٦	٣١,٤	٢٦,٤	٢١,٢	-٤٤,٧	
جمهورية كوريا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
آسيا الجنوبية[٣٠]	**٣١٤,٣**	**٣٣٠,٢**	**٣١٦,٦**	**٣٠٩,٩**	**٢٩٤,٧**	**-٦,٢**	▼	**٢٥,٧**	**٢٢,٢**	**١٩,٧**	**١٨,٥**	**١٦,٨**	**-٣٤,٦**	
آسيا الجنوبية (باستثناء الهند)	**٨٧,٠**	**٨٩,٥**	**٨٣,٤**	**٨١,٣**	**٨١,٠**	**-٦,٩**	▼	**٢٦,٣**	**٢١,٦**	**١٨,٥**	**١٧,٢**	**١٦,٤**	**-٣٧,٨**	
بنغلاديش	٣٦,٥	٢٢,٧	٢١,٦	٢٢,٨	٢٤,٨	-٣٢,٢	▼	٣٣,٩	١٧,٢	١٥,١	١٥,٥	١٦,٣	-٥٢,١	
الهند	٢٢٧,٣	٢٤٠,٧	٢٣٣,١	٢٢٨,٦	٢١٣,٨	-٦,٠	▼	٢٥,٥	٢٢,٥	٢٠,١	١٨,٩	١٧,٠	-٣٣,٣	
جمهورية إيران الإسلامية	غ م ح	غ م ح	٤,٢	٣,٨	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	٦,٠	٥,٢	>٥	غ ط	
نيبال	٥,٠	٦,١	٦,٠	٥,٦	٥,٠	٠,٢	◀▶	٢٥,٤	٢٤,٢	٢١,٦	١٩,١	١٦,٠	-٣٦,٨	
باكستان	٣١,٢	٣٧,٥	٣٤,٣	٣٢,٥	٣١,٠	-٠,٦	◀▶	٢٧,٢	٢٥,٤	٢١,٢	١٩,٠	١٧,٢	-٣٦,٥	
سري لانكا	٥,٩	٥,٥	٥,٤	٥,٢	٤,٨	-١٧,٣	▼	٣٣,٤	٢٨,٩	٢٧,٠	٢٥,١	٢٢,٨	-٣١,٧	
جنوب شرقي آسيا[٣١]	**١٤٠,٣**	**١١٣,٦**	**٩٤,٢**	**٨٠,٥**	**٦٤,٥**	**-٥٤,٠**	*▼	**٣١,١**	**٢١,٥**	**١٦,٨**	**١٣,٨**	**١٠,٧**	**-٦٥,٥**	
كمبوديا	٣,٩	٤,١	٣,٣	٢,٩	٢,٢	-٤٢,٥	▼	٣٩,٤	٣٢,٣	٢٤,٢	٢٠,٨	١٥,٤	-٦٠,٨	
إندونيسيا	٤١,٦	٤٢,٨	٣٨,٣	٣٠,٣	٢٢,٣	-٤٦,٣	▼	٢٢,٢	١٩,٨	١٦,٧	١٢,٨	٩,١	-٥٨,٩	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٩	٢,١	١,٩	١,٧	١,٧	-١١,٦	▼	٤٤,٧	٣٨,١	٣٢,٣	٢٨,٣	٢٦,٧	-٤٠,٢	
ماليزيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الفلبين	١٥,٥	١٦,٩	١٥,٩	١٥,١	١٥,٦	٠,٨	◀▶	٢٤,٥	٢١,٣	١٨,٢	١٦,٥	١٦,٢	-٣٤,١	
تايلند	٢٥,٠	١٠,٨	٦,٤	٦,٣	٤,٠	-٨٣,٩	*▼	٤٣,٣	١٦,٩	٩,٥	٩,٢	٥,٨	-٨٦,٧	
فييت نام	٣٣,١	١٤,٤	١١,٧	١٠,٣	٧,٤	-٧٧,٦	*▼	٤٨,٣	١٨,٠	١٣,٩	١١,٨	٨,٣	-٨٢,٩	
آسيا الغربية[٣٢]	**٨,٤**	**١٣,٥**	**١٦,٨**	**١٩,١**	**٢٠,٦**	**١٤٤,٩**	▲	**٦,٦**	**٨,٣**	**٩,٢**	**٩,٧**	**٩,٨**	**٤٩,١**	
العراق	١,٨	٤,٨	٧,٠	٨,٠	٨,٨	٣٩٤,٤	▲	١٠,٠	١٩,٧	٢٤,٨	٢٦,٠	٢٦,٢	١٦٢,٣	
الأردن	٠,٢	٠,٣	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٦,١	٦,٣	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الكويت	٠,٨	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٣٩,٣	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
لبنان	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
المملكة العربية السعودية	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الجمهورية العربية السورية	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	١,٣	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	٦,٠	٢٨,١	
تركيا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الإمارات العربية المتحدة	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
اليمن	٣,٧	٥,٨	٦,٩	٧,٦	٧,٤	١٠١,٤	▲	٢٩,٢	٣١,٧	٣٢,٤	٣٢,٥	٢٨,٨	-١,١	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٦٥,٧**	**٦١,٠**	**٥٤,٦**	**٥٠,٣**	**٤٧,٠**	**-٢٨,٤**	▼	**١٤,٧**	**١١,٧**	**٩,٨**	**٨,٧**	**٧,٩**	**-٤٦,٦**	
البحر الكاريبي[٣٣]	**٨,٣**	**٧,٢**	**٧,٥**	**٦,٨**	**٧,٢**	**-١٣,٣**	▼	**٢٧,٦**	**٢١,٣**	**٢١,٠**	**١٨,٨**	**١٩,٣**	**-٢٩,٩**	
كوبا	٠,٨	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٧,٨	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
الجمهورية الدومينيكية	٢,٤	١,٨	١,٧	١,٦	١,٦	-٣٣,٦	▼	٣٢,٥	٢١,٠	١٨,٣	١٦,٢	١٥,٦	-٥٢,١	

الملحق ١

الجدول ألف ١-١

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١] وغايات الأهداف الإنمائية للألفية[٢] في الأقاليم النامية

الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد	عدد الأشخاص ناقصي التغذية							نسبة الأشخاص ناقصي التغذية من إجمالي السكان						
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٥]	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣[٣]	التغيير حتى الآن[٤]	التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية[٥]
	(بالملايين)					(نسبة مئوية)		(نسبة مئوية)						
هايتي	٤,٦	٤,٧	٥,١	٤,٦	٥,١	١١,٩	▲	٦٢,٧	٥٢,٩	٥٣,٩	٤٦,٧	٤٩,٨	-٢٠,٦	
جامايكا	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-٠,٦	◀▶	١٠,١	٧,٠	٧,٠	٨,١	٨,٦	-١٤,٣	
ترينيداد وتوباغو	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	-٣٢,٧	▼	١٢,٤	١٢,٩	١٣,٣	١١,١	٧,٦	-٣٩,٠	
أمريكا اللاتينية[٤]	**٥٧,٤**	**٥٣,٨**	**٤٧,٢**	**٤٣,٥**	**٣٩,٨**	**-٣٠,٦**	▼	**١٣,٨**	**١١,٠**	**٩,٠**	**٨,٠**	**٧,١**	**-٤٨,٥**	
الأرجنتين	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٢	-٥,٧	▼	٣٣,٩	٢٨,٦	٢٩,١	٢٨,١	٢١,٣	-٣٧,٣	
البرازيل	٢٢,٨	٢٢,٠	١٦,٧	١٤,٤	١٣,٦	-٤٠,٤s	▼	١٥,٠	١٢,٥	٨,٩	٧,٥	٦,٩	-٥٤,٣	
شيلي	١,٢	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	٩,٠	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
كولومبيا	٦,٩	٥,٣	٦,١	٥,٧	٥,١	-٢٦,٥	▼	٢٠,٣	١٣,٢	١٤,٠	١٢,٥	١٠,٦	-٤٧,٧	
كوستاريكا	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	٠,٤	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	٨,٢	غ ط	
إكوادور	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٤	-١٢,٦	▼	٢٦,٤	٢١,٢	٢١,٧	١٩,٦	١٦,٣	-٣٨,٣	
السلفادور	٠,٨	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٧	-١٠,٠	▼	١٥,٣	٨,٩	١٠,٨	١١,٤	١١,٩	-٢٢,٢	
غواتيمالا	١,٥	٢,٩	٤,٠	٤,١	٤,٦	١٩٨,٠	▲	١٦,٩	٢٥,٤	٣٠,٤	٢٩,٥	٣٠,٥	٧٩,٨	
غيانا	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	-٧٦,٢	*▼	٢٢,٠	٧,٧	٩,٢	٨,١	٥,٠	-٧٧,٢	
هندوراس	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٧	-٣٧,٩	▼	٢٢,٠	١٦,٦	١٤,٥	١١,٧	٨,٧	-٦٠,٥	
المكسيك	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	< ٥	غ ط	
نيكاراغوا	٢,٣	١,٦	١,٤	١,٣	١,٣	-٤٤,٥	▼	٥٥,١	٣١,٢	٢٥,٥	٢٣,١	٢١,٧	-٦٠,٦	
بنما	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٠,٣	-٤٤,٩	▼	٢٣,٣	٢٥,٠	١٧,٦	١٢,٠	٨,٧	-٦٢,٥	
باراغواي	٠,٩	٠,٧	٠,٨	١,٢	١,٥	٦٩,٦	▲	٢٠,٢	١٢,٥	١٣,٥	١٨,٨	٢٢,٣	١٠,٥	
بيرو	٧,٠	٥,٨	٥,٥	٤,٤	٣,٥	-٤٩,٨	▼	٣١,٦	٢٢,٠	١٩,٨	١٥,٣	١١,٨	-٦٢,٦	
سورينام	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	-٢٤,٢	▼	١٧,٥	١٧,٧	١٥,٤	١٤,٥	١٠,٢	-٤١,٤	
أوروغواي	٠,٢	غ م ح	غ م ح	غ م ح	٠,٢	-١٢,٥	▼	٧,٦	< ٥	< ٥	< ٥	٦,٢	-١٩,٢	
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢,٦	٤,٢	٢,٨	غ م ح	غ م ح	غ ط	غ ط	١٢,٨	١٦,٨	١٠,٢	< ٥	< ٥	غ ط	
أوسيانيا[٢٥]	**٠,٨**	**١,٢**	**١,١**	**١,١**	**١,٢**	**٤٢,٧**	▲	**١٣,٥**	**١٦,٠**	**١٢,٨**	**١١,٨**	**١٢,١**	**-١٠,٥**	

مؤشر انتشار نقص التغذية

ما هو مؤشر انتشار نقص التغذية؟

مؤشر انتشار نقص التغذية هو مقياس أنشئ منذ وقت طويل واعتمدته شعبة الإحصاءات في المنظمة. وعُرض المؤشر للمرة الأولى عام ١٩٦٣ في إطار المسح العالمي الثالث للأغذية ومن ثمّ تم تحسينه تدريجياً[٣٩].

وترتكز منهجية تقدير مؤشر انتشار نقص التغذية على المقارنة بين التوزيع الاحتمالي للاستهلاك اليومي الاعتيادي من الطاقة الغذائية *f(x)*، ومستوى الحد الأدنى واسمه الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية. ويرتكز كلاهما على مفهوم الفرد العادي في الفئة السكانية المرجعية[٤٠]. ورسمياً يحتسب المؤشر(PoU) عن طريق المعادلة التالية:

$$PoU \equiv \int_{x<MDER} f(x)dx \qquad (١)$$

وبعبارة أخرى، يظهر المؤشر احتمال أن يقوم الفرد الذي تم انتقاؤه عشوائياً من الفئة السكانية المرجعية باستهلاك كمية غير كافية من الطاقة الغذائية من أجل تلبية احتياجاته لينعم بحياة مفعمة بالصحة والنشاط. ويعتبر هذا الاحتمال تقديراً لنسبة الأشخاص الذين من المحتمل أن يكونوا مصابين بنقص التغذية على صعيد كل السكان. وبعد ذلك، يتم تحديد **عدد الأشخاص المصابين بنقص التغذية (NoU)** من خلال ضرب المؤشر المقدّر بحجم السكان. وقد اعتُمد مؤشر انتشار نقص التغذية ومؤشر عدد الأشخاص ناقصي التغذية كمؤشرين يُستخدمان لرصد التقدم المحرز باتجاه بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية (لا سيما الغاية الخاصة بالجوع من الهدف الإنمائي ١) وغايات مؤتمر القمة العالمي للأغذية حسب الترتيب.

والجدير بالذكر أن توزيع الاحتمالات المستخدم لاستخلاص الاستنتاجات حول المستويات الاعتيادية لاستهلاك الطاقة الغذائية لدى السكان، أي $f(x)$، يشير إلى مستوى نموذجي من استهلاك الطاقة الغذائية خلال سنة واحدة. وبالتالي لا يظهر $f(x)$ التداعيات المحتملة لمستويات استهلاك الأغذية غير الكافية السائدة على فترات زمنية أقصر. ويدلّ المؤشر على وجود حالة من نقص التغذية إذا وصل متوسط استهلاك الأغذية خلال الفترة نفسها إلى ما دون المتطلبات.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى ارتباط كل من توزيع الاحتمالات $f(x)$ ومستوى الحد الأدنى في (١) بالفرد الذي يمثّل السكان – وهي تركيبة إحصائية تعتمد فرداً واحداً ليمثّل السكان ويكون عمره وجنسه ومركزه ومستوى النشاط البدني لديه متوسطاً – فهما لا يمثلان توزيع الأغذية الفعلي للفرد الواحد ولا يمثلان مستوى الحد الأدنى الخاص بأي فرد فعلي من السكان.

ثلاثة انتقادات متكررة

خلال السنوات الأخيرة، واجهت منهجية المنظمة ثلاثة انتقادات أساسية وهي:

١- إن المؤشر يرتكز على تعريف ضيّق للجوع ويغطي حالات عدم كفاية متناول الطاقة الغذائية المزمن فقط، في حين أنه لا يظهر جوانب أخرى من عدم كفاية الأغذية كالنقص في المغذيات الدقيقة مثلاً.

٢- إن مؤشر انتشار نقص التغذية يقلل من تقدير نقص التغذية بشكل منهجي لأنه يفترض وجود حد أدنى من النشاط البدني الخاص بنمط الحياة الحضري. وبالتالي، يغض المؤشر الطرف عن أن العديد من الفقراء يقومون بالأنشطة البدنية المجهدة.

٣- إن المنهجية معقّدة وترتكز على بيانات الاقتصاد الكلي التي يقال إنها ضعيفة في حين أن مسوح الأسر وحدها تسمح بقياس نقص التغذية بشكل مباشر وأكثر دقة.

هناك فعلاً ما يبرر الهاجس الأول. فمؤشر انتشار نقص التغذية صُمّم لإظهار مفهوم نقص التغذية المُعرّف بصورة واضحة وضيّقة على أنه حالة حرمان من الطاقة الغذائية لفترة تتخطى السنة الواحدة. ويعالج التقرير هذا القيد من خلال تقديم ومناقشة قياسات مختلفة لأبعاد الأمن الغذائي عن طريق مجموعة من مؤشرات الأمن الغذائي المعتمدة لدى المنظمة. وتتضمن المجموعة عدداً كبيراً من المؤشرات التي تعكس الجوانب المرتبطة بعناصر الأمن الغذائي والجوع في مفهومه الأوسع.

أمّا الانتقاد الثاني فلا أساس له من الصحة لأن موضوع الانتقاد بحد ذاته يشكّل ميزة المنهجية التي لا يسهل تقديرها دائماً وبسهولة. وكما ذُكر سابقاً، تستند منهجية المنظمة إلى نهج احتمالي من جهة، وعلى تمثيل إجمالي السكان عن طريق فرد واحد من جهة أخرى. وبشكل مثالي، يتم تقييم كفاية متناول الطاقة الغذائية وبالتالي حالة نقص التغذية على الصعيد الفردي من خلال المقارنة بين متطلبات الطاقة الفردية ومتناول الطاقة الفردي. ويسمح هذا بتقدير انتشار نقص التغذية من خلال تعداد الأشخاص المصنفين في فئة ناقصي التغذية. إلا أن النهج المرتكز على تعداد الأشخاص فرداً فرداً غير مجدٍ لسببين. أولاً، من شبه المستحيل مراقبة متطلبات الطاقة لدى الفرد من خلال الطرق المعيارية لجمع البيانات[٤١]، ثانياً لا يمكن قياس استهلاك الفرد من الأغذية بسبب التباينات في تخصيص الأغذية ضمن الأسرة الواحدة واختلاف متطلبات الطاقة بين الأفراد واختلاف أنماط استهلاك الأغذية من يوم إلى آخر نتيجة أسباب لا علاقة لها بالأمن الغذائي (بما في ذلك اختلاف أعباء العمل وأنماط الحياة أو العادات الثقافية والدينية).

ونظراً إلى استحالة العمل بنهج تعداد الأشخاص فرداً فرداً من الناحية العملية، تمثّل الحلّ الذي اعتمدته المنظمة في تطبيق مؤشر انتشار نقص التغذية والذي يعطي تقديراً خاصاً بإجمالي السكان ويتم تلخيصه عن طريق جهاز إحصائي يعتمد فرداً واحداً لتمثيل كل الفئة السكانية. ومن الواضح أنه متى يتم النظر إلى الفئة السكانية بمجملها، يجب إدراك أن كفاءة الأيض ومستويات النشاط البدني ستتغير في الفئة السكانية الممثلة كما هي الحال بالنسبة إلى وزن الجسم. وتوجد مجموعة من القيم الخاصة بمتطلبات الطاقة التي تناسب الحالة الصحية الجيدة. ومن وجهة نظر احتمالية، فالقيم ما دون الحد الأدنى للنطاق هي وحدها التي يمكن بالتالي ربطها بنقص التغذية. وعليه، يجب وضع الحد الأدنى المناسب عند الطرف الأدنى من نطاق المتطلبات العادية من الطاقة لكي يظهر مؤشر انتشار نقص التغذية أن الفرد الذي تم انتقاؤه عشوائياً من الفئة السكانية يعاني نقص التغذية.

الملحق ٢

والانتقاد الثالث فهو يتجاهل تكلفة تنفيذ المسوح الكفيلة بتقدير مدى نقص التغذية للأغلبية الواسعة من البلدان التي شملها رصد المنظمة بصورة صحيحة. وكحد أدنى يتعين على هذه المسوح أن تظهر استهلاك الأغذية على المستوى الفردي وأن تتضمن المعلومات الكافية لتقييم مستويات الاستهلاك العادية، إلى جانب المعلومات حول الميزات المتعلقة بقياسات الجسم البشري ومستويات النشاط لكل فرد مشمول في المسح ما يسمح بتقدير الحد الأدنى من متطلبات الطاقة لدى الفرد. وتظهر متطلبات البيانات هذه ضرورة تصميم المسوح المحددة التي تختلف وتزيد تكلفة عن المسوح الأسرية الموجودة أصلاً لهذا الغرض. وفي المقابل، تسمح منهجية مؤشر انتشار نقص التغذية المعتمدة لدى المنظمة بدمج المعلومات المستقاة من المسوح الأسرية بمصادر بيانات الاقتصاد الكلي مثل الميزانيات الغذائية وإحصاءات عدد السكان والمسوح الديمغرافية.

احتساب مؤشر انتشار نقص التغذية من الناحية العملية

تتطلب المعادلة التقديرية (١) تعبيراً تحليلياً لـ$f(x)$ وتحديداً للحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية.

ويتم انتقاء الشكل الوظيفي لتوزيع الاحتمالات $f(x)$ من عائلة بارامترية. ويتم الحصول على ميزاته من خلال تقدير معايير خاصة بالمتوسط ومعامل التغيّر *(CV)* ومعامل الانحراف. ويشكّل تحسين التقديرات الصادرة عن هذه المعايير بالارتكاز على البيانات المتوافرة من مصادر عديدة، زخماً مستمراً لشعبة الاحصاءات في المنظمة.

اختيار نموذج للتوزيع

إنطلاقاً من التقديرات المنتجة لأغراض المسح العالمي السادس للأغذية عام ١٩٩٦، اعتُبر التوزيع لوغاريثمياً عادياً. ويعتبر هذا النموذج ملائماً للغاية من وجهة نظر تحليلية إلا أن مرونته محدودة لا سيما في ما يتعلّق بإظهار الانحراف على صعيد التوزيع.

وأثناء مراجعة المنهجية المعتمدة عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، سُلّط الضوء على أن رفع المتوسط مع إبقاء معامل التغيّر ثابتاً في إطار التوزيع اللوغاريثمي العادي يؤدي إلى زيادة احتمال الحصول على مستويات غير منطقية وعالية من استهلاك الطاقة. فيبدو معقولاً أكثر أن تؤدي زيادة متوسط استهلاك الغذاء إلى الحد من انحراف التوزيع كما هي الحال بالنسبة إلى الزيادة النسبية في استهلاك من يستهلك أصلاً أكثر من المتوسط إذ من المحتمل أن تكون هذه الزيادة أصغر من تلك الخاصة بمن يستهلك تحت المعدّل.

وأدى البحث عن نموذج أكثر مرونة إلى اعتماد عائلات التوزيع ذات الانحراف العادي والانحراف اللوغاريثمي العادي التي أدخلها Azzalini [٤٢] في النتائج الواردة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢.

تقدير متوسط استهلاك الأغذية

بغية تقدير استهلاك الطاقة الغذائية للفرد الواحد في بلد معيّن، اعتمدت المنظمة تقليدياً على موازنات الأغذية الخاصة بها والمتاحة أمام أكثر من ١٨٠ بلداً. ويعزى هذا الخيار أساساً إلى النقص الموجود على مستوى المسوح المناسبة التي تجرى على أساس منتظم في معظم البلدان. ومن خلال البيانات الخاصة بالإنتاج والتجارة واستخدام السلع الغذائية، يتم الحصول على الكمية الإجمالية للطاقة الغذائية المتوافرة لاستهلاك البشر، في بلد واحد لفترة تمتد على سنة واحدة، عن طريق استخدام بيانات مكوّنات الأغذية ما يسمح باحتساب إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد.

وخلال المراجعة التي أجريت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، لوحظ أن خسارة الأغذية المتاحة لولا ذلك قد تَحدُث بعد إنتاج وإتاحة الأغذية للاستهلاك، لا سيما أثناء التوزيع على مستوى البيع بالتجزئة[٤٣]. واتُخذ الإجراء الأول لمعالجة هذه المشكلة عام ٢٠١٢ من خلال إدخال معيار يظهر فواقد الأغذية أثناء التوزيع على مستوى البيع بالتجزئة. وتم تقدير القيم الخاصة بالأقاليم للفاقد المتوسط من السعرات الحرارية بالارتكاز على البيانات الواردة في دراسة حديثة أجرتها المنظمة بشأن فواقد الأغذية[٤٤] وهي تتراوح بين ٢ في المائة من الكمية الموزعة للحبوب الجافة و١٠ في المائة من المنتجات القابلة للتلف مثل الفاكهة الطازجة والخضار[٤٥].

تقدير معامليّ التغيّر والانحراف

تعتبر البيانات الآتية من المسوح الأسرية الوطنية النموذجية المصدر الموثوق الوحيد لتقدير بشكل مباشر المعايير الأخرى الخاصة بتوزيع استهلاك الأغذية[٤٦].

ومن شأن مختلف أنواع المسوح الأسرية الخاصة بالمداخيل والنفقات ومسوح قياس المستوى المعيشي أن تجمع المعلومات الخاصة بالحصول على الأغذية (الذي يسميه علماء الاقتصاد عادةً "الاستهلاك"). وتملك نوعية المعلومات التي تم جمعها وميزاتها تداعيات على تقديرات استهلاك الطاقة الغذائية الاعتيادي. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى مسألتين رئيسيتين.

المسألة الأولى هي أنه مع اعتبار نقص التغذية حالةً فردية، عادةً ما تتوافر البيانات حول استهلاك الأغذية على المستوى الأسري فقط. وبالتالي لا يمكن تحديد استهلاك الأغذية الفردي إلا بشكل تقريبي من خلال تقسيم كمية الأغذية المتاحة على عدد الأعضاء في الأسرة.

المسألة الثانية هي أنه في معظم الحالات، تجمع المسوح البيانات من ناحية كمية الأغذية المكتسبة خلال فترة مرجعية. ومن هذه الكميات، يجب استنتاج مستويات متناول الطاقة الفردي. أمّا تحويل كميات الأغذية إلى طاقة غذائية والتمييز بين الحصول عليها واستهلاكها فغالباً ما يتطلب اعتماد نهج تقريبية إلى حد بعيد. ونظراً إلى أن التقريب يؤدي إلى المبالغة في تقدير مستوى متناول الطاقة الغذائية الفردي في بعض الأحيان، وإلى الاستخفاف في تقديره في أحيان أخرى[٤٧]، لن يكون بالتالي مجرد تباين العيّنة لاستهلاك

الملحق ٢

الأغذية كفيلاً بتقدير تباين استهلاك الأغذية الاعتيادي لدى السكان، وهو أمر ضروري لتقدير معامل تغيّر استهلاك الأغذية لدى الفرد الذي يمثّل السكان.

وفي السابق، وحرصاً على السيطرة على هذه التغيرات المفرطة في البيانات، كانت أرقام استهلاك السعرات الحرارية للفرد الواحد تُعرض في جداول بحسب الفئة التي يندرج تحتها دخل الأسرة، في حين كان يتم احتساب التغيّر في متوسط استهلاك السعرات الحرارية بين فئات الدخل المختلفة أيضاً[٤٨]. وإن معامل التغيّر الناجم عن ذلك والتابع للدخل الذي يشار اليه بـ $CV|y$ "المترتب على الدخل" فيستثني التغيّر في استهلاك الأغذية الاعتيادي الذي لا يرتبط بدخل الأسرة. ومن ثم، يتم الحصول على "إجمالي" معامل التغيّر لاستهلاك الأغذية الاعتيادي لدى الفرد الذي يمثّل بقيّة السكان عن طريق المعادلة التالية:

$$CV(x) = \sqrt{(CV|y)^2 + (CV|r)^2}$$

حيث يعكس $CV|r$ التغيّر الناتج عن العوامل التي تحدث تغيّراً في استهلاك الأغذية دون ارتباط بالدخل[٤٩]. وعلى ضوء مراجعة العامين ٢٠١١-٢٠١٢ للمنهجية المتبعة، تم تنفيذ طريقة أكثر تقدماً لتقدير معامل التغيّر والانحراف على مستوى استهلاك الأغذية. ويرتكز ذلك على تحليل التراجع الذي يُجزّأ من خلاله التغيّر الإجمالي في استهلاك الأغذية إلى مكونين: المكوّن الأول يعكس التغيّر على مستوى استهلاك الأغذية الاعتيادي، والمكوّن الثاني الذي، وبسبب تغيّر الاستهلاك حول المتوسط، لا يرتبط بمفهوم انعدام الأمن الغذائي الذي يزوّد بدوره مقدّر مؤشر انتشار نقص التغذية. والبحث مستمر في شعبة الإحصاءات في المنظمة بشأن كيفية تفصيل التغيّر الإجمالي الحاصل على مستوى بيانات استهلاك الأغذية الآتية من المسوح المتاحة بفعالية أكبر.

تقدير عتبة الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية

بغية احتساب الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، تستخدم المنظمة معايير متطلبات الطاقة الاسمية التي ترتكز على النتائج الصادرة عن اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين منظمة الصحة العالمية وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة والذي أسفر عن وضع أحدث مرجع لمتطلبات الطاقة البشرية[٥٠]. ويتم الحصول على هذه المعايير من خلال احتساب احتياجات الأيض الأساسي (أي الطاقة التي ينفقها جسم الإنسان عندما يكون في حالة استراحة) وضرب الأخيرة بعامل أكبر من ١ من أجل الأخذ في الحسبان النشاط البدني المرتبط بحياة طبيعية ومفعمة بالنشاط (ويشار إليه باسم مؤشر PAL [مستوى النشاط الجسدي]).

ونظراً إلى أن كفاءة أيض الفرد ومستويات النشاط البدني تتغير ضمن مجموعات العمر والجنس المماثلة، لا يمكن التعبير عن متطلبات الطاقة إلا من خلال وضع نطاقات لهذه المجموعات. وبغية استخلاص الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، يتم تحديد الحد الأدنى لكل نطاق للبالغين والمراهقين على أساس توزيع الأوزان المثالية للأجسام ونقطة الوسط الخاصة بقيم مؤشر مستوى النشاط البدني المرتبطة بنمط الحياة الحضري (١,٥٥). أمّا أدنى وزن لأي طول معيّن ينم عن الصحة الجيدة، فيقدّر على أساس النسبة المئوية الخامسة لتوزيع مؤشرات كتلة الجسم لدى السكان الذين يتمتعون بصحة جيدة[٥١]. ومتى يوضع الحد الأدنى من المتطلبات لكل من فئة العمر والجنس، يمكن الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية على شكل متوسط مرجّح باعتبار التواتر النسبي للأفراد في كل مجموعة على أنه وزن.

وعلى الرغم من أن الحد الأدنى يُحَدد وفقاً لمستويات النشاط البدني الخفيفة (المرتبطة عادةً بنمط الحياة الحضري) هذا لا يلغي وجود الأشخاص ذوي النشاط البدني الكثيف أو المعتدل. لكنها ببساطة وسيلة للحؤول دون المبالغة في تقدير عدم كفاية الأغذية عندما يتم النظر إلى مستويات استهلاك الأغذية التي لا يمكن ربطها فردياً بالمتطلبات المتغيّرة.

وثمة فكرة خاطئة متعلقة بتقييم كفاية الأغذية بالارتكاز على بيانات استهلاك الأغذية وهي العودة إلى نقطة الوسط في إجمالي نطاق المتطلبات (أي باعتماد مؤشر لمستوى النشاط البدني قدره ١,٨٥) بصفته العتبة لتحديد عدم كفاية استهلاك الطاقة لدى السكان. لكن لسوء الحظ، سيؤدي هذا التفكير الخاطئ إلى انحياز كبير. وبغية فهم السبب، تجدر الإشارة إلى أنه حتى في المجموعات المؤلفة من أشخاص ذات التغذية الجيدة فقط، حوالي نصف هؤلاء يتمتعون بمستويات متناول أدنى من متوسط المتطلبات بسبب وجود أشخاص يقومون بنشاط بدني خفيف. ومن دون شك، يؤدي استخدام متوسط المتطلبات كحد أدنى إلى المبالغة في التقييم لأن كل الأفراد ذات التغذية الكافية ذوي المتطلبات التي تقل عن المتوسط سيُساء تصنيفهم باعتبارهم ناقصي التغذية[٥٢].

وتقوم المنظمة كل سنتين بتحديث قيمة الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية لكل الدول الخاضعة لرصدها بالارتكاز على المراجعات المنتظمة لتقييمات السكان الصادرة عن شعبة السكان في الأمم المتحدة وعلى البيانات المتعلقة بطول السكان المستقاة من مصادر عديدة أهمها مشروع "رصد وتقييم واستخدام نتائج المسوح الصحية والديمغرافية" الذي تولّت تنسيقه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (http://www.measuredhs.com). وعندما لا تتوافر البيانات حول طول السكان، يتم الرجوع إلى البيانات حول الطول في البلدان التي تنتشر فيها المجموعات العرقية المماثلة، أو إلى النماذج التي تستخدم المعلومات الجزئية لتقدير طول فئات العمر والجنس المختلفة.

ما الذي يقاس عبر معدل انتشار نقص التغذية (وما الذي لا يقاس)

يشير المصطلحان "نقص التغذية" و"الجوع" ضمنياً إلى حالات مطردة من العجز عن الحصول على ما يكفي من الأغذية. وغالباً ما سبق وفُسّرت أرقام المنظمة المتعلقة بنقص التغذية على أنها دليل للأمن الغذائي في مفهومه الأوسع. إلا أن هذا مضلل. وفي هذا الصدد يجب تسليط الضوء على أربع نقاط.

الملحق ٢

الإطار ألف ٢-١

الإسقاطات المبكّرة أخطأت في تقدير عدد ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، بلغ مؤشر أسعار الأغذية للمنظمة رقماً قياسياً جديداً. وأدت أزمة الغذاء هذه إلى جانب ما بدا وكأنه أزمة اقتصادية عالمية، إلى تزايد المخاوف حيال احتمال حصول ارتفاع حاد في عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. وتعرّضت المنظمة لضغوط كثيرة لتقديم تقديرات مبكّرة حول الآثار المحتملة على نقص التغذية قبل توافر البيانات الفعلية الضرورية لتزويد مؤشر انتشار نقص التغذية بالمعلومات. واستجابةً لهذه الضغوط، صُممت طرق جديدة مخصصة لقياس الزيادة المحتملة في أعداد الأشخاص ناقصي التغذية. وفي نسخة تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٨[1] توقّعت المنظمة زيادة بواقع ٧٥ مليون شخص من ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٨ (حوالي ٩ في المائة من آخر الأرقام توافراً) ليصل العدد الإجمالي إلى ٩١٣ مليوناً. وأوحت هذه التقديرات بالتشاؤم إزاء تطوّر إمدادات الغذاء العالمية. وفي السنة التالية، أشارت التوقعات إلى زيادة عدد ناقصي التغذية بحوالي ١١ في المائة. وارتكزت هذه التوقعات على نموذج طورته وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وعلى آفاق الاقتصاد الكلي العالمي القاتمة التي تشاركتها كل المنظمات الدولية الرئيسية والتي توقعت تراجعاً في نمو الصادرات وتدفقات رأس المال إلى البلدان النامية باعتبار أن الأزمة المالية ستحدّ من توافر الاستثمارات الخارجية المباشرة والتحويلات المالية، وربما المساعدة الإنمائية الرسمية.

وكان من الممكن أن يتخطى عدد ناقصي التغذية عتبة المليار شخص عام ٢٠٠٩ في ظل توقع زيادة العدد الذي بلغ ٨٤٨ مليوناً، بنسبة ٢٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

ومع إتاحة البيانات الفعلية حول توافر الأغذية واستخدامها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، اتضح أن أسوأ التوقعات الواردة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم[2] للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لم تتحقق. والتقديرات الآتية من المنهجية التقليدية عام ٢٠١٠ حددت عدد ناقصي التغذية بما يوازي ٨٤٧,٥ مليون شخص للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧؛ وتغيّر هذا الرقم بشكل طفيف السنة التالية عندما وصلت التوقعات إلى ٨٥٠ مليوناً في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨، أي أقل بكثير من توقعات العام ٢٠٠٨ الصادرة قبل عامين والتي وصلت إلى ٩١٣ مليون شخص. وأصبح واضحاً أيضاً أن كلا من فورة أسعار الأغذية لفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ والأزمة الاقتصادية الناتجة عنها لم تكونا مؤلمتين بالمستوى المفترض سابقاً، على الأقل في العالم النامي. وبالاضافة إلى ذلك، كان أثر انتقال الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية الأولية إلى أسعار المستهلك النهائية أخف مما كان متوقعاً. وتظهر التحليلات المتعلقة بانتقال أسعار الأغذية من الأسواق الدولية إلى الأسواق المحلية أن العديد من البلدان النامية، وإن لم تكن جميعها، نجحت في حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الأغذية الدولية الحاد. أخيراً، تعافت بلدان نامية كثيرة من آثار الركود العالمي بشكل سريع حتى أن بعضها لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية التي عصفت بالعديد من البلدان المتقدمة.

[1] منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠٠٨. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨: ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي- الأخطار والفرص. روما.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠٠٩. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩: الأزمات الاقتصادية – التأثيرات والدروس المستفادة. روما؛ المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي. ٢٠١٠. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. روما.

أولاً، في حين تتعدد الطرق لقياس كميات الأغذية، يتم تعريف منهجية المنظمة بالاستناد إلى الطاقة الغذائية. ومن المحتمل ألا يضمن النظام الغذائي الذي لا يوفر ما يكفي في الطاقة متناولاً كافياً من البروتينات والمغذيات الدقيقة. إلا أن العكس غير صحيح بسبب وجود حالات من النقص في المغذيات الدقيقة المرتبطة بالنظم الغذائية الزاخرة بالطاقة، مما يعني أن تقديرات مؤشر انتشار نقص التغذية لن تعكس مدى سوء التغذية بشكل كامل وهو بعد مهم للأمن الغذائي كما سبق وفُسر في النقاش حول مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي الوارد في هذا التقرير.

ثانياً، وفي نقطة مرتبطة بما سبق، يشير مصطلح "نقص التغذية"، كما استُخدم لتسمية المؤشر، وهو يرتكز على البيانات المتعلّقة "باستهلاك" الغذاء، إلى الوصول إلى الأغذية وليس إلى استخدامها. وشكّل هذا الفارق أحياناً مصدرَ التباس إضافي[3].

ثالثاً، تجدر الإشارة إلى أن درجة عدم الكفاية تقاس عن طريق مؤشر انتشار نقص التغذية وتعود إلى مستوى الاستهلاك النسبي. ويشير مؤشر انتشار نقص التغذية إلى النسبة المحتملة من الأفراد الذين يجدون أنفسهم في حالة مماثلة خلال الفترة المشمولة بالتقييم. ونظراً إلى أن البيانات المستخدمة لتقدير متوسط الاستهلاك تسجَّل على أساس السنة الواحدة، لا يمكن تفسير المؤشر إلا على أنه يظهر مدى الحرمان المزمن من الأغذية. وهو لا يعكس آثار حالات النقص الغذائي المؤقتة أو آثار الأزمات القصيرة الأجل، إلا إذا كان أثرها يدوم طويلاً على قدرة الأشخاص على الوصول إلى الأغذية. ما يعني أيضاً أنه لا يظهر الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحصول على الأغذية ما قد يؤثر كثيراً على نوعية حياة من يناضل للحفاظ على متناول كاف من الطاقة الغذائية حتى ولو لم يصب بنقص التغذية.

رابعاً، وأخيراً، وكما توضّح في هذا الملحق، يوفّر مؤشر انتشار نقص التغذية قياساً لانتشار الحرمان الغذائي المحتمل لكافة السكان وليس لكل مجموعة من السكان على حدة. ولا يمكن تصنيف الأرقام الوطنية الواردة في هذا التقرير من أجل توفير مشهد عن حالة نقص التغذية في المناطق الجغرافية المحددة وفي المجموعات الاقتصادية الاجتماعية داخل البلد الواحد.

ومن أهم النتائج المتأتية عن ذاك، أنه يجب استكمال مؤشر انتشار نقص التغذية عن طريق مؤشرات أخرى من أجل الحصول على وصف أكثر شمولية لحالة انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن مجموعة المؤشرات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالأمن الغذائي التي تظهر أوجه انعدام الأمن الغذائي المتعددة في بلد ما وضمن كافة سكانه، أن تسمح لصناع القرار أن يصمّموا وينفّذوا إجراءات السياسة العامة الهادفة بشكل أكبر. ويشكّل القسم الثاني من هذا التقرير محاولةً أوليةً لتعريف مثل هذه المجموعة.

قائمة ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا التقرير

قياسات الجسم البشري: استخدام قياسات الجسم البشري للحصول على معلومات حول الحالة التغذوية.

مؤشر كتلة الجسم: نسبة الوزن مقابل الطول وتحتسب كالآتي: الوزن بالكيلوغرام مقسومًا على الطول المربّع بالمتر.

المتناول من الطاقة الغذائية: محتوى الطاقة في الأغذية المستهلكة.

متطلبات الطاقة الغذائية: كمية الطاقة الغذائية الضرورية للفرد بغية الحفاظ على وظائف الجسم والصحة والنشاط الطبيعي.

إمدادات الطاقة الغذائية: الأغذية المتوافرة للاستهلاك البشري المعبّر عنها بكيلو سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم (كيلو سعرة حرارية/شخص/يوم). على المستوى القطري، يشير المعدل إلى كمية الأغذية المتبقية للاستهلاك البشري بعد حسم كافة الاستخدامات غير الغذائية (أي: الأغذية = إنتاج + واردات + السحب من المخازن – الصادرات – الاستخدامات الصناعية – علف الحيوانات – البذور – الفاقد – الإضافات إلى المخازن). يشمل الفاقد الخسائر في المنتوجات القابلة للاستخدام الحاصلة على طول سلسلة التوزيع من بوابات المزارع (أو موانئ الاستيراد) إلى مستوى البيع بالتجزئة.

كفاية إمدادات الطاقة الغذائية: إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية.

انعدام الأمن الغذائي: الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. قد يأتي نتيجة عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً.

الأمن الغذائي: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية. وبالارتكاز على هذا التعريف، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي: توافر الأغذية، وإمكانية الوصول اقتصادياً ومادياً إلى الأغذية، واستخدام الأغذية واستقرارها مع مرور الزمن.

الجوع: في هذا التقرير، يُستخدم مصطلح الجوع كمرادف لنقص التغذية المزمن.

كيلو سعرة حرارية: وحدة قياس الطاقة. يساوي كيلو سعرة حرارية الواحد ١ ٠٠٠ سعرة حرارية. في نظام الوحدات العالمي، وحدة الطاقة العالمية هي الجول. وكيلو سعرة حرارية واحد = ٤,١٨٤ كيلوجولاً.

المغذيات الكبيرة: في هذه الوثيقة، البروتينات والنشويات والدهون المتوافرة لاستخدامها من أجل الطاقة. وتقاس بالغرام.

سوء التغذية: حالة فيزيولوجية غير طبيعية ناتجة عن استهلاك غير مناسب أو غير متوازن أو مفرط للمغذيات الكبيرة و/أو الدقيقة. ويشمل سوء التغذية قلة التغذية والإفراط في التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة.

المغذّيات الدقيقة: الفيتامينات والمعادن وبعض المواد الأخرى التي يحتاج إليها الجسم بكميات قليلة. وهي تُقاس بالميليغرام أو الميكروغرام.

الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية: في فئة العمر/الجنس المحددة، هو الحد الأدنى من كمية الطاقة الغذائية للشخص الواحد الذي يعتبر مناسباً لتلبية الاحتياجات من الطاقة كحد أدنى من مؤشر كتلة الجسم المقبول لدى الفرد الذي يقوم بنشاط جسدي خفيف. وعند الإشارة إلى إجمالي السكان، يكون الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية المتوسط المرجح للحد الأدنى من المتطلبات الغذائية لمجموعات العمر/الجنس المختلفة. ويعبّر عنه بالكيلو سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم.

الأمن التغذوي: يتحقق الأمن التغذوي عندما يقترن الحصول بشكل مأمون على نظام غذائي مغذٍ على نحو ملائم ببيئة صحية وبخدمات ورعاية صحية وافيين لضمان حياة مفعمة بالنشاط والصحة لكافة أعضاء الأسرة. ويختلف الأمن التغذوي عن الأمن الغذائي لأنه يأخذ في عين الاعتبار ممارسات الرعاية المناسبة والصحة والنظافة إلى جانب الكفاية الغذائية.

التدخلات المراعية للتغذية: التدخلات المصممة لمعالجة المحددات الكامنة وراء التغذية (التي تتضمن الأمن الغذائي الأسري ورعاية الأمهات والأطفال وخدمات الرعاية الصحية الأولية والإصحاح) من دون أن تشكّل التغذية الهدف الأساسي بالضرورة.

الحالة التغذوية: الحالة الفيزيولوجية للفرد الناتجة عن العلاقة الموجودة بين متناول المغذيات والمتطلبات من جهة وعن قدرة الجسم على هضم وامتصاص واستخدام هذه المغذيات من جهة أخرى.

الإفراط في التغذية: عندما يفوق متناول الأغذية متطلبات الطاقة الغذائية باستمرار.

التغذية الزائدة: تأتي نتيجة متناول غذائي مفرط مقارنة بمتطلبات المغذيات الغذائية.

زيادة الوزن والبدانة: زيادة وزن الجسم مقابل الطول بشكل غير طبيعي نتيجة تكدّس مفرط للدهون. وغالباً ما تكون تجلياً للإفراط في التغذية. وتُعرّف زيادة الوزن بتراوح مؤشر كتلة الجسم بين ٢٥ وما يقل عن الـ ٣٠. أمّا البدانة فتعرّف ببلوغ مؤشر كتلة الجسم الـ ٣٠ أو ما فوق.

التقزّم: انخفاض الطول بالنسبة إلى السنّ بحيث يشير إلى فترة أو فترات سابقة مطّردة من نقص التغذية.

نقص التغذية: حالة من عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأغذية طوال فترة تمتد على مدى سنة على الأقل. وتعرّف بعدم كفاية مستوى المتناول من الأغذية لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية. ولأغراض هذا التقرير، عُرّف الجوع على أنه مرادف لنقص التغذية المزمن.

قلة التغذية: تأتي نتيجة نقص التغذية و/أو نتيجة سوء الامتصاص و/أو سوء استخدام المغذيات المستهلكة نتيجة الإصابة المتكررة بالأمراض المعدية. وهي تشمل نقص الوزن بالنسبة إلى السنّ ونقص الطول بالنسبة إلى السنّ (التقزّم) ونقص الوزن بشكل خطير بالنسبة إلى الطول (الهزال) والنقص في الفيتامينات والمعادن (سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة).

نقص الوزن: انخفاض الوزن بالنسبة إلى السنّ لدى الأطفال وانخفاض مؤشر كتلة الجسم عن ١٨,٥ لدى البالغين، ما يشير إلى الوضع السائد الناجم عن عدم كفاية متناول الأغذية أو فترات سابقة من نقص التغذية أو تردي الحالة الصحية.

الهزال: انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول، وعادةً ما يكون ذلك نتيجة لخسارة في الوزن بسبب فترة حديثة من الجوع الشديد أو المرض.

الحواشي

(١) أرمينيا، أذربيجان، كوبا، جيبوتي، جورجيا، غانا، غيانا، الكويت، قيرغيزستان، نيكاراغوا، بيرو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، تايلند، تركمانستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام.

(٢) FAO. 2009. *Declaration of the World Summit on Food Security*. Rome. 7 pp. (also available at ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/Meeting/018/k6050e.pdf).

(٣) World Health Organization. 1995. *Physical status: the use and interpretation of anthropometry. Report of a WHO Expert Committee*. WHO Technical Report Series 854. Geneva, Switzerland (also available at http://whqlibdoc.who.int/trs/WHO_TRS_854.pdf).

(٤) المنظمة، ٢٠١٠. التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠: التقرير الرئيسي. سلسلة الدراسات الحرجية للمنظمة ١٦٣. روما.

(٥) تم حساب الارتباطات على أساس بيانات لجنة الخبراء من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨ لكل البلدان التي توافرت فيها البيانات، وذلك باستخدام معامل ارتباطات Pearson (sigma two-tailed). وتعتبر تلك الاقتباسات الواردة مهمة من الناحية الإحصائية على مستوى ١ في المائة.

(٦) البيانات للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ من POVCALNET، أداة تحليل الفقر على الإنترنت التابعة للبنك الدولي.

(٧) J. Rahman and A. Yusuf. 2010. *Economic growth in Bangladesh: experience and policy priorities* (available at http://www.hks.harvard.edu/fs/drodrik/Growth diagnostics papers/Economic growth in Bangladesh - experience and policy priorities.pdf).

(٨) W.M.H. Jaim and S. Akter. 2012. *Seed, fertilizer and innovation in Bangladesh: industry and policy issues for the future.* Project Paper. International Food Policy Research Institute and Cereal Systems Initiative for South Asia (available at http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/csisapp1.pdf).

(٩) National Food Policy Plan of Action and Country Investment Plan Monitoring Report (2012).

(١٠) BRAC BCUP Sharecropper Development Programme.

(١١) E.M. Schmidt. 2012. The effect of women's intrahousehold bargaining power on child health outcomes in Bangladesh. *Undergraduate Economic Review*, 9(1): Article 4 (available at http://digitalcommons.iwu.edu/.uer/vol9/iss1/4)

(١٢) M.N. Begum and R.R. Sutradhar. 2012. *Behaviour of remittance inflows and its determinants in Bangladesh.* Bangladesh Bank Working Paper Series: WP1202. Dhaka, Bangladesh Bank.

(١٣) H. Zillur Rahman and L.A. Choudhury. 2012. *Social safety nets in Bangladesh. Volume 2: Ground realities and policy challenges*. Dhaka, Power and Participation Research Centre and United Nations Development Programme.

(١٤) UNDP/WFP/AusAID/DFID. 2012. *Report 1: Action plan for building a national social protection strategy mission on the Bangladesh National Social Protection Strategy (NSPS).*

(١٥) IFAD. 2012. Republic of Ghana. *Country programme evaluation*. Rome.

(١٦) World Bank, Danida and KfW. 2011. *Republic of Ghana: Joint review of public expenditure and financial management* (available at http://www.mofep.gov.gh/sites/default/files/reports/Review_of_Public_Expenditure_1011.pdf).

(١٧) S. Asuming-Brempong. 2003. *Policy Module Ghana: Economic and agricultural policy reforms and their effects on the role of Agriculture in Ghana*. Paper prepared for the Roles of Agriculture International Conference, 20–22 October, Rome. Rome, FAO.

(١٨) Overseas Development Institute. 2010. *Ghana's sustained agricultural growth: Putting underused resources to work*. London; and IFAD. 2012. Republic of Ghana. Country Programme Evaluation. Rome.

(١٩) WFP. 2009. *Comprehensive food security and vulnerability analysis (CFSVA)*. Ghana.

(٢٠) S.M. Sultan and T. Schrofer. 2008. *Building support to have targeted social protection interventions for the poorest – the case of Ghana*. Paper presented at the Conference on Social Protection for the Poorest in Africa: Learning from Experience, Entebbe, Uganda, 8–10 September 2008.

(٢١) IMF. 2012. *Nepal 2012 Article IV Consultation*. IMF Country Report No.12/326. Washington, DC.

(٢٢) National Planning Commission and Central Bureau of Statistics. 2013. *Nepal thematic report on food security and nutrition 2013*. Kathmandu (also available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp256518.pdf).

(٢٣) WFP Nepal. 2010. *More than roads. Using markets to feed the hungry in Nepal*. Kathmandu.

(٢٤) Ministry of Health and Population, New ERA, and ICF International Inc. 2012. *Nepal demographic and health survey 2011*. Kathmandu, Nepal, and Calverton, Maryland, USA, Ministry of Health and Population, New ERA and ICF International.

(٢٥) WFP. 2009. *Evaluation of the effects of the global financial crisis at macro-level and on vulnerable households in Nicaragua*. Rome; RUTA. 2011. *Nicaragua: Caso de la experiencia del Bono Productivo Agropecuario* (available at http://www.ruta.org/Documentos-CD/ExpereinciasSistematizadas/PDF/NICARAGUA_CasoBonoProductivoAgropecuario.pdf).

(٢٦) R. Estrada. 2012. *Perfil de la pobreza rural en Nicaragua*. Rome, IFAD.

(٢٧) L. Knuth and M. Vidar. 2011. *Constitutional and legal protection of the Right to Food around the world*. Right to Food Studies series. Rome, FAO.

(٢٨) World Bank and Alliance for Global Justice. 2010. *The Global Justice Monitor*, May/June 2010.

(٢٩) World Bank. 2012. *Can small farmers protect themselves against bad weather?* From Evidence to Policy, Note 71392. Washington, DC.

(٣٠) Z. Lerman and D. Sedik. 2010. The economic effects of land reform in Tajikistan. Report prepared for the European Commission under the EC/FAO Food Security Programme – Phase II, Food Security Information for Action (available at ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/aj285e/aj285e00.pdf).

(٣١) K. Akramov and G. Shreedhar. 2012. *Economic development, external shocks, and food security in Tajikistan*. IFPRI Discussion Paper 01163. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.

(٣٢) Tajikistan Living Standards Survey 2009; Akramov and Shreedhar (2012) (أنظر الحاشية ٣١).

(٣٣) World Bank. 2011. *Uganda: Agriculture for inclusive growth in Uganda*. Washington, DC.

(٣٤) Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fishery. 2010. *Agriculture sector development strategy and investment plan: 2010/11 – 2014/15*. Kampala; World Bank. 2010.

الحواشي

Uganda – Agriculture public expenditure review. Washington, DC (available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2910).

(٣٥) Monitoring African Food and Agriculture Policies. 2013. *Uganda: MAFAP Country Profile*. Rome, MAFAP.

(٣٦) WFP and Uganda Bureau of Statistics. 2013. *Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis: Uganda* (available at http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp256989.pdf).

(٣٧) Ministry of Finance, Planning and Economic Development. 2000. *Poverty reduction strategy paper. Uganda's Poverty Eradication Action plan summary and main objectives*. Kampala.

(٣٨) Uganda Bureau of Statistics. 2003. *UNHS 2002/03 report of the socio-economic survey*. Kampala.

(٣٩) FAO. 1963. *The Third World Food Survey*, pp. 39–40. Rome. يمكن الاطلاع على أساسات المنهجية في: P.V. Sukhatme. 1961. The world's hunger and future needs in food supplies. *The Journal of the Royal Statistical Society*, Series A (general), 124: 463–525. بعد إدخاله عام ١٩٦٣، استعمل بعد ذلك لوضع التقديرات المتعلقة بالنسب المحتملة للأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في ١٩٦٩–١٩٧١ و١٩٧٢- ١٩٧٤ في بلدان عدة. وتم نشرها في: FAO. 1977. *The Fourth World Food Survey*. Rome (Appendix M, pp. 127–128). ثم تم نشر التقديرات الإقليمية والعالمية المراجعة لفترة ١٩٦٩-١٩٧١ و١٩٧٩-١٩٨١ في: FAO. 1985. *The Fifth World Food Survey*. Rome (Table 3.1, pp. 22–23). وقُدّمت التقديرات الإقليمية والعالمية لفترة ١٩٦٩–١٩٧١ و١٩٧٩-١٩٨١ و١٩٩٠-١٩٩٢ في: FAO. 1996. *The Sixth World Food Survey*. Rome (Table 14, p. 45, and Appendix 3, pp. 114–43). ومنذ ١٩٩٩، تم نشر التقديرات على المستوى القطري بالإضافة إلى الأرقام الإقليمية والعالمية في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بشكل سنوي.

(٤٠) See, FAO (1996, Appendix 3, pp. 114–43) (see note 39), and L. Naiken. 2003. FAO methodology for estimating the prevalence of undernourishment. In: *Measurement and assessment of food deprivation and undernutrition*. International Scientific Symposium, FAO, Rome, 26–28 June 2002 (available at http://www.fao.org/docrep/005/Y4249E/y4249e00.htm).

(٤١) من الصعب تقييم معدل الأيض الأساسي الحالي على المستوى الفردي وبتكلفة معقولة علماً أنه أكبر مساهم لمتطلبات الطاقة العادية لدى الإنسان.

(٤٢) A. Azzalini. 1985. A class of distributions which includes the normal ones. *Scandinavian Journal of Statistics*, 12: 171–178.

(٤٣) تم تحديد هذه الفواقد على أنها مصدر محتمل للانحياز في تقديرات المنظمة الخاصة بنقص التغذية من خلال استخدام إمدادات الطاقة الغذائية الموجودة في موازين الأغذية بغية تقدير متوسط استهلاك الأغذية. أنظر: R. Sibrián, J. Komoroska and J. Mernies. 2006. *Estimating household and institutional food wastage and losses: Measuring food deprivation and food excess in the total population*. FAO Statistics Division Working Paper Series No. ES/ESSA/001e. Rome.

(٤٤) FAO. 2011. *Global food losses and food waste: Extent, causes and prevention*, by J. Gustavsson, C. Cederberg, U. Sonesson, R. van Otterdijk and A. Meybeck. Rome.

(٤٥) منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ٢٠١٢. تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢: النمو الاقتصادي ضروري ولكنه غير كافٍ لتسريع الحد من الجوع وسوء التغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

(٤٦) عند غياب البيانات المتعلّقة بتوزيع استهلاك الأغذية الفعلي، تم تقدير المعايير المتعلّقة بتغيّر الوصول إلى الأغذية بالارتكاز على توزيع النفقات على الأغذية أو على أوجه التفاوت في توزيع المداخيل أو في أسوأ الحالات على معدّلات وفيات الأطفال. أنظر: Naiken (٢٠٠٣) الصفحتان ١٤ و١٥ (أنظر الحاشية ٤٠).

(٤٧) إنّ وجود القيم التي تقل عن ٨٠٠ كيلو سعرة حرارية أو تربو على ٥ ٠٠٠ كيلو سعرة حرارية ليس أمراً نادراً. وهي قياسات تتعلّق باستهلاك السعرات الحرارية اليومي الاعتيادي ولا يمكن الاعتماد عليها.

(٤٨) تم الحصول على النتائج من خلال حساب معامل التغيّر مع تخصيص، لكل فرد، مستوى لاستهلاك الطاقة الغذائية يعادل القيمة الوسطية لاستهلاك الطاقة الغذائية للفرد الواحد المسجّل في الأسر المصنّفة تحت مجموعات الدخل المماثلة.

(٤٩) Naiken (٢٠٠٣) الصفحتان ١٣ و١٤ (أنظر الحاشية ٤٠).

(٥٠) FAO, WHO and UNU. 2004. *Human Energy Requirements. Report of a Joint FAO/WHO/UNI Expert Consultation*, Rome 17–24 October 2001. Food and Nutrition Technical Report Series No. 1. Rome, FAO.

(٥١) للحصول على وصف مفصّل للعملية، أنظر: Naiken (٢٠٠٣) (أنظر الحاشية ٤٠).

(٥٢) كان P.V. Sukhatme أوّل من أشار إلى هذه النقطة عام ١٩٦٠ (أنظر الحاشية ٣٩) ثم اعترف بها آخرون، منهم T.N. Srinivasan عام ١٩٨١؛ أنظر: Srinivasan. Malnutrition: some measurement and policy issues. *Journal of Development Economics*, 8(1): 3–19. Yet, researchers have persisted in making such a mistake in later years (for example, see L. Smith, H. Alderman and D. Aduayom. 2006. *Food insecurity in sub-Saharan Africa: new estimates from household expenditure surveys*. IFPRI Research Report 146. Washington DC, IFPRI.

(٥٣) "التغذية" هنا تعني "تأمين الطعام" ولا ترتبط بظروف التغذية الفعلية. ومن الممكن اعتبار المصطلح النقص في الإطعام" (underfeeding) كبديل أقل جاذبية من "نقص التغذية" (undernourishment) وله ميزة عدم توليد التوقعات الخاطئة إذا بدا من خلال المؤشر أن حالة سوء التغذية ناتجة من عدم كفاية امتصاص المغذيات. وفي اللغات الأخرى غير الإنكليزية، كالفرنسية مثلاً، الفارق أوضح إذ أن هناك مصطلحين مختلفين للإشارة إلى "nourishing" مقابل "feeding" ("*alimentation*") ("*nutrition*"). والمصطلح الصحيح لمؤشر المنظمة في اللغة الفرنسية هو "*prevalence de la sous-alimentation*" وليس "*prevalence de la sous-nutrition*".

حواشي الملحق ١

تنقح البلدان إحصاءاتها الرسمية الخاصة بالماضي وأيضاً بآخر فترة مشمولة في التقارير بشكل منتظم. وينطبق الأمر على البيانات الخاصة بالسكان لدى الأمم المتحدة. وعندها، تراجع المنظمة تقديراتها حول نقص التغذية وفقاً لذلك. ويرجى من المستخدمين أن يراجعوا التغييرات الحاصلة مع مرور الزمن في التقديرات في إطار النسخة عينها من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم فقط والعدول عن مقارنة البيانات المنشورة في النسخ التي تعود إلى سنوات مختلفة.

١- هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خفض عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١٥.

٢- الهدف الإنمائي للألفية ١، الغاية ١ج: خفض نسبة الجياع إلى النصف بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. المؤشر ١-٩ نسبة الأشخاص ذوي مستويات استهلاك الطاقة الغذائية التي تقلّ عن مستوى الحد الأدنى (نقص التغذية). تتأتى النتائج عن المنهجية المتناغمة المفصلة في الملحق ٢ وهي ترتكز على متوسط آخر البيانات العالمية المتاحة خلال فترة السنوات الثلاث الماضية. وقد تملك بعض البلدان بيانات أحدث قد تؤدي، في حال استعمالها، إلى اختلافٍ في تقديرات انتشار نقص التغذية وبالتالي في تقديرات التقدم المحرز.

٣- الإسقاطات.

٤- التغيير الحاصل منذ الفترة الأساسية ١٩٩٠-١٩٩٢. للبلدان التي لم يكن لها وجود في الفترة الأساسية، ترتكز نسبة ناقصي التغذية لفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ على فترة ١٩٩٣-١٩٩٥ ويرتكز عدد ناقصي التغذية على هذه النسبة المطبّق على سكان هذا البلد لفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٥- المؤشر الملوّن يشير إلى التقدم المتوقع إحرازه بحلول عام ٢٠١٥، في حال استمرار التوجهات الحالية:

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	غاية الهدف الانمائي للألفية
▼* تحقيق غاية مؤتمر القمة العالمي للأغذية	الغاية تحققت أو من المتوقع أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ أو وصول نسبة الانتشار إلى ما دون ٥ في المائة بالارتكاز على التوجهات المطردة لكل البيانات بين ١٩٩٠ - ١٩٩٢ و٢٠١١- ٢٠١٣
▼ تقليص العدد بأكثر من ٥ في المائة	التقدم غير كافٍ لبلوغ الغاية في حال استمرّت التوجهات الحالية
◀▶ تغيّر حاصل حول عتبة الـ ٥ في المائة	غياب التقدّم أو حصول تراجع
▲ ازدياد العدد بأكثر من ٥ في المائة	

٦- البلدان أو المناطق أو الأراضي التي لم تتوافر فيها البيانات الكافية للقيام بالتقييم لم تؤخذ بعين الاعتبار وهي تشمل: ساموا الأمريكية، أندورا، أنغويلا، أروبا، البحرين، بوتان، الأقاليم البريطانية في المحيط الهندي، جزر فيرجين البريطانية، جزر كانتون وإنديربيري، جزر كايمان، جزيرة كريسماس، جزر كوكوس (كيلنغ)، جزر كوك، غينيا الاستوائية، جزر فارو، جزر فوكلاند (مالفيناس)، غيانا الفرنسية، جبل طارق، غرينلاند، غوادلوب، غوام، الكرسي الرسولي، جزيرة جونستون، ليختنشتاين، جزر مارشال، مارتينيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، جزر ميدواي، موناكو، ناورو، نيوي، جزيرة نورفولك، جزر ماريانا الشمالية، عمان، بالاو، جزر بيتكيرن، بورتوريكو، قطر، ريونيون، سانت هيلينا، سانت بيير وميكيلون، سان مارينو، سنغافورة، توكيلاو، تونغا، جزر تركس وكايكوس، توفالو، جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة، جزيرة ويك، جزر واليس وفوتونا، الصحراء الغربية.

التكوين القطري للتجمّعات الخاصة:

٧- يتضمن: أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، ساموا، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، السودان (سابقاً)، جمهورية تنزانيا المتحدة، تيمور-ليشتي، توغو، أوغندا، فانواتو، اليمن، زامبيا.

٨- وهي تتضمن: أفغانستان، أرمينيا، أذربيجان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، إثيوبيا، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ملاوي، مالي، جمهورية مولدوفا، منغوليا، نيبال، النيجر، باراغواي، رواندا، سوازيلند، طاجيكستان، تركمانستان، أوغندا، أوزبكستان، زامبيا، زمبابوي.

٩- وهي تتضمن: أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، الرأس الأخضر، جزر القمر، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، جزر فيجي، بولينيزيا الفرنسية، غرينادا، غينيا-بيساو، غيانا، هايتي، جامايكا، كيريباس، ملديف، موريشيوس، جزر الأنتيل الهولندية، كاليدونيا الجديدة، بابوا غينيا الجديدة، وسانت كيتس نيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، سيشيل، جزر سليمان، سورينام، تيمور-ليشتي، ترينيداد وتوباغو، فانواتو.

١٠- وهي تتضمن: أفغانستان، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، هايتي، كينيا، قيرغيزستان، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، سيراليون، الصومال، طاجيكستان، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي.

١١- وهي تتضمن: ألبانيا، أرمينيا، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الكاميرون، الرأس الأخضر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، السلفادور، فيجي، جورجيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، العراق، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، منغوليا، المغرب، نيكاراغوا، نيجيريا، الأراضي الفلسطينية المحتلة، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، جمهورية مولدوفا، ساموا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، جزر سليمان، سري لانكا، السودان (سابقاً)، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تيمور-ليشتي، أوكرانيا، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا.

١٢- وهي تتضمن: أفغانستان، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، العراق، كينيا، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، منغوليا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، سري لانكا، السودان (سابقاً)، طاجيكستان، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

١٣- إقليم "أفريقيا" يتضمن البلدان النامية الواقعة تحت مسؤولية مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا وهي: أنغولا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان (سابقاً)، جنوب السودان، سوازيلند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي.

*السودان (سابقاً) يشير إلى دولة السودان السيادية سابقاً، أي قبل يوليو/تمّوز ٢٠١١ عندما أعلن جنوب السودان استقلاله. البيانات للسودان (بعد عام ٢٠١١) وجنوب السودان غير متوافرة.

١٤- إقليم "آسيا والمحيط الهادي" يتضمن البلدان النامية الواقعة تحت مسؤولية مكتب المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي وهي: أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، بروني دار السلام، كمبوديا، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيجي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا، ساموا، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، تايلند، تيمور-ليشتي أوزبكستان، فانواتو، فييت نام.

١٥- يشمل إقليم "أوروبا وآسيا الوسطى" البلدان النامية الواقعة تحت مسؤولية مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى وهي: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوزبكستان.

١٦- يشمل إقليم "أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" البلدان النامية الواقعة تحت مسؤولية مكتب المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهي: أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بربادوس، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

١٧- يشمل إقليم "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" البلدان النامية الواقعة تحت مسؤولية مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهي: الجزائر، مصر، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان (سابقاً)، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

١٨- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: الرأس الأخضر، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا-بيساو، سان تومي وبرنسيبي، سيشيل، الصومال.

١٩- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن يتضمن الإقليم جورجيا.

٢٠- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: أفغانستان وملديف.

٢١- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: بروني دار السلام، ميانمار، تيمور-ليشتي.

٢٢- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

٢٣- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، دومينيكا، غرينادا، جامايكا، جزر الأنتيل الهولندية، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ترينيداد وتوباغو.

٢٤- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: بليز.

٢٥- إضافة إلى البلدان المذكورة، يتضمن الإقليم: جزر فيجي، بولينيزيا الفرنسية، كيريباس، كاليدونيا الجديدة، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، فانواتو.

الرموز:

<٥ نسبة ناقصي التغذية ما دون ٥ في المائة

غ ط = غير منطبق

غ م ح = غير مهم إحصائياً

المصدر: تقديرات المنظمة.

صور الغلاف: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

المنتجات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت
(www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها عن طريق publications-sales@fao.org.

٢٠١٣

حـالــة
إنعدام الأمن الغذائي في العـالم

الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة

يعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٣ آخر التقديرات عن سوء التغذية والتقدم المحرز باتجاه تحقيق الغايتين الخاصتين بالجوع في الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتفيد آخر عمليات التقييم عن إحراز مزيد من التقدم باتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥ وهي غاية لا تزال في متناول الأقاليم النامية ككلّ رغم وجود اختلافات واضحة بين الإقليم والآخر وهو ما يتطلّب بذل مزيد من الجهود الجبّارة فوراً.

ولا يقتصر تقرير عام ٢٠١٣ على قياس الحرمان من الأغذية فحسب؛ إنما يعرض مجموعة أوسع من المؤشرات التي تحيط بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعاده، فضلاً عن العوامل المحدِّدة له ونتائجه. وتسمح مجموعة المؤشرات هذه، الخاصة بكل بلد من البلدان، بتكوين صورة مفصلة أكثر لحالة الأمن الغذائي فيها لكي يسترشد بها صانعو السياسات عند تصميم تدابير موجّهة وفعالة خاصة بالسياسات وتنفيذها بما يساهم في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وينظر التقرير أيضاً، استناداً إلى مجموعة المؤشرات، في التجارب المنوعة لستة بلدان بمزيد من التفصيل، ويشير إلى وجود مزيج من التقدم والعقبات. وتظهر هذه التجارب القطرية مجتمعة أهمية الحماية الاجتماعية والتدخلات لتعزيز التغذية والسياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية ومصادر متنوعة للدخل والتزاماً طويل الأجل بمراعاة الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة.

ISBN 978-92-5-607916-9
9 789256 079169
I3434Ar/1/12.13